

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

دور الشراكة الأجنبية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و
تطوير
قطاع المحروقات
دراسة حالة مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)
المنطقة الصناعية - سكيكدة -

تحت إشراف:
الأستاذ سماعيل فوزي

من إعداد الطالبة:
كريشن أمينة

السنة الجامعية: 2012-2013

إهداء

إلى من كان لهما الفضل بعد ربي في إتمامي لهذا العمل،
إلى من هما أقرب إلى قلبي في الوجود والدي الكريمين.
إلى شقيقة الروح أختي سارة.
إلى كل الأهل و الأصدقاء.
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كـ كريشن أمينة

شكر و تقدير

أشكر الله عز وجل الذي وهبني نعمة العلم و وفقتني في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بخالص شكري للأستاذ الفاضل الدكتور سماعلي فوزي الذي تحمل مسؤولية الإشراف على البحث و الذي لم يدخر وسعا في تقديم توجيهاته و إرشاداته حتى تم إنجاز هذا العمل. كما أشكر كل الأساتذة الذين تابعت معهم المشوار الدراسي بجامعة قالمة و مدرسة القلم بعنابة. و أتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى كل إطارات مؤسسة Linde Gaz Algérie و مؤسسة ENIP بسكيدة.

كھ كريشن أمينة

خطة العمل:

- 1.....مقدمة عامة
- الفصل الأول : الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات.
- 7.....تمهيد
- 8.....المبحث الأول : الشراكة ظاهرة اقتصادية
- 8.....المطلب الأول : المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية
- 8.....أولا : تعريف الشراكة الأجنبية
- 11.....ثانيا : تمييز الشراكة الأجنبية عن المصطلحات المتداخلة معها
- 11.....المطلب الثاني : أسباب اللجوء إلى الشراكة الأجنبية
- 11.....أولا: دوافع المستثمر الأجنبي
- 12.....ثانيا: دوافع الدولة المضيفة
- 13.....المطالب الثالث: كيفية جذب الشركات الأجنبية لإقامة الشراكة
- 13.....أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- 14.....المبحث الثاني: أشكال وقواعد إدارة الشراكة وإتجاهاتها في ظل العولمة
- 14.....المطلب الأول: قواعد إدارة الشراكة الأجنبية و أشكالها
- 14.....أولا: قواعد إدارة الشراكة
- 16.....ثانيا: أشكال الشراكة الأجنبية
- 21.....المطلب الثاني: إتجاهاتها في ظل التحولات الاقتصادية العالمية
- 21.....أولا: ملامح العولمة
- 22.....ثانيا: انعكاسات العولمة على الشراكة الأجنبية
- 23.....المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأجنبية
- 23.....أولا: مزايا الشراكة الأجنبية
- 24.....ثانيا: عيوب الشراكة الأجنبية
- 25.....المبحث الثالث : تطور قطاع المحروقات بالجزائر
- 25.....المطلب الأول: قطاع المحروقات في الجزائر
- 25.....أولا: الإمكانيات النفطية للجزائر
- 27.....ثانيا: تطور قانون المحروقات في الجزائر

- 29.....المطلب الثاني: واقع وآفاق قطاع المحروقات في الجزائر
- 29.....أولاً: أهم المشاريع المشتركة بين سوناطراك و الشركات الأجنبية
- 31.....ثانياً: بعض المشاريع المستقبلية لشركة سوناطراك
- 31.....المطلب الثالث : آثار الشراكة الأجنبية على قطاع المحروقات
- 31.....أولاً: تطوير عمليات الإنتاج و الإستغلال
- 35.....ثانياً: نقل التكنولوجيا
- 36.....ثالثاً: حماية البيئة
- 37.....خاتمة الفصل الأول
- الفصل الثاني: الوضعية المالية في المؤسسة.**
- 38.....تمهيد
- 39.....**المبحث الأول: التحليل المالي**
- 39.....المطلب الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة
- 39.....أولاً: مفهوم الوظيفة المالية
- 39.....ثانياً: أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة
- 40.....المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
- 40.....أولاً: تعريف التشخيص المالي
- 41.....ثانياً: ماهية التحليل المالي
- 42.....المطلب الثالث: أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للأطراف المستفيدة منه
- 42.....أولاً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
- 42.....ثانياً: استخدامات التحليل المالي
- 43.....**المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي لأهم القوائم المالية**
- 43.....المطلب الأول: شكل الميزانية المحاسبية وتصنيف عناصرها
- 43.....أولاً: تعريف الميزانية المحاسبية
- 44.....ثانياً: تبويب عناصر الميزانية
- 45.....المطلب الثاني: تصنيف وعرض البيانات في قائمة الدخل
- 45.....أولاً: تعريف قائمة الدخل
- 46.....ثانياً: شكل قائمة الدخل
- المطلب الثالث: مقارنة للقوائم المالية في المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي

- 48.....الجديد في الجزائر.....
- 48.....أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي (SCF).....
- 49.....ثانيا: مقارنة للقوائم المالية بين PCN و SCF.....
- 50.....المبحث الثالث : التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.....
- 50.....المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية.....
- 50.....أولا: مفهوم الميزانية المالية.....
- 51.....ثانيا: مبدأ الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....
- 53.....المطلب الثاني : دراسة مؤشرات ونسب التحليل المالي.....
- 53.....أولا: التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي.....
- 57.....ثانيا: التحليل المالي عن طريق نسب التوازن المالي.....
- 63.....المطلب الثالث: التحليل بواسطة جدول التمويل وقائمة التدفقات النقدية.....
- 63.....أولا: كشف التدفقات النقدية.....
- 65.....ثانيا: جدول التمويل.....
- 68.....خاتمة الفصل الثاني.....
- الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) .**
- 69.....تمهيد.....
- 70.....المبحث الأول: تقديم عام لشركة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا).....
- 70.....المطلب الأول: نبذة تاريخية عن شركة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا).....
- 71.....المطلب الثاني: تعريف وأهمية شركة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا).....
- 73.....المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
- 76.....المبحث الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة قبل وبعد الشراكة.....
- 76.....المطلب الأول: قرار الشراكة في مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا).....
- 77.....المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة قبل الشراكة.....
- أولا: عرض القوائم المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة
- 77.....(2005-2007).....
- 81.....ثانيا: تحليل القوائم المالية.....
- 87.....المطلب الثالث: تحليل الوضع المالي للمؤسسة بعد الشراكة.....

أولاً: عرض القوائم المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقاً) للفترة

87.....(2010-2012).....

91..... ثانياً: تحليل القوائم المالية

97..... **المبحث الثالث: أهمية الشراكة في مجال المحروقات**.....

97.....المطلب الأول: أثر قرار الشراكة على مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقاً).....

97..... أولاً: تحليل مقارن للفترتين قبل وبعد الشراكة.....

99..... ثانياً: نتائج الشراكة.....

100.....المطلب الثاني: تقديم أهم المؤسسات البترولية

100..... أولاً: الشركة الوطنية للبتروكيمياء (ENIP).....

101..... ثانياً: المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى (ENGTP).....

102.....المطلب الثالث: دور Linde Gaz Algérie (ENGI سابقاً) في مجال المحروقات.....

105..... خاتمة الفصل الثالث

106..... **خاتمة عامة**.....

109..... قائمة المراجع.....

الملاحق

الملخص

تمهيد:

تقتضي التحولات التي يعرفها العالم حاليا مع تزايد حدة المنافسة في ظل العولمة من جميع البلدان خاصة النامية منها، رفع تحديات كبرى في مجال الإستثمار و تحسين الإنتاجية و خلق فرص العمل، و هذا يتطلب البحث عن فرص الشراكة الأجنبية التي تفسح مجالا للتعاون و تبادل المعارف و التقنيات المتطورة، فهي ضرورة حتمية يفرضها الوضع الراهن في كل المجالات، و الجزائر كغيرها من الدول ترى أنه لا بد من التعاطي الإيجابي مع التحولات الإقتصادية الدولية حيث قامت بفتح مجال المحروقات للإستثمار الخاص و دخول الشركات البترولية العالمية، ذلك بهدف استقطاب الإستثمارات و التكنولوجيا و الخبرة التي توفرها الشركات الأجنبية من أجل تطوير القدرات الإنتاجية في مجال المحروقات من جهة، و لضرورة التوافق مع المتغيرات المحلية و العالمية الإقتصادية و السياسية من جهة ثانية.

ففي هذا الفصل قمنا بإلقاء الضوء على الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر ذلك بالتطرق إلى مفهوم الشراكة الأجنبية و أسباب اللجوء إليها، و كذا كيفية جذب الشركات الأجنبية لإقامة الشراكة، بالإضافة إلى عرض أشكال وقواعد إدارة الشراكة و إتجاهاتها في ظل العولمة، و أخيرا قمنا بإستعراض الإمكانيات النفطية للجزائر و كذا دور الشركات الأجنبية في نمو الإنتاج البترولي و توسيع حصتها في ظل قوانين المحروقات و تدعيم أسلوب الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك.

المبحث الأول: الشراكة ظاهرة إقتصادية

تتبع إستراتيجية الشراكة من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي ألا وهي فكرة التعاون القائمة على مبدأ المصالح المشتركة و المتبادلة بين الدول، إلا أن الشراكة كآلية للتطور و التنمية ظهرت مؤخراً بحيث نجد معظم دول العالم بدأت تفرض الخوصصة أو اللجوء إلى الشراكة كشرط سابق أو ملازم للحصول على المساعدات التقنية و الإقتصادية¹، و سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الشراكة الأجنبية و أسباب اللجوء إليها و كذا كيفية جذب الشركات الأجنبية لإقامة الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأجنبية

ظهرت الشراكة كمنهج نظري و كسياسة إقتصادية في أواخر الثمانينات، فأصبحت تمثل الحل الرابط بين القطاع العام و الخاص²، قبل أن تتحول إلى آلية للتعاون و التكامل بين متعاملين إقتصاديين من جنسيات مختلفة، لتصبح بذلك أهم وسيلة للحد من السياسات الإحتكارية التي كانت المؤسسات الإقتصادية تلجأ إليها بفعل تزايد حدة المنافسة فيما بينها، فهي بذلك تعتبر إستراتيجية وضعتها المؤسسات الإقتصادية لمسايرة الأوضاع التي كانت تعيشها.

أولاً: تعريف الشراكة:

يقصد بالشراكة بشكل عام تلك العلاقة المحددة الزمن و القائمة على أساس التعاون المشترك تهدف إلى توحيد الأصول بين الأطراف بغية تعزيز الحضور في الأسواق الجديدة³. كما تعرف على أنها شكل من أشكال التنسيق للنشاط الإقتصادي بدل المنافسة أي أنها نموذج للتعاون بين طرفين أو أكثر في إطار علاقات طويلة المدى⁴، فهي وسيلة تمكن المسيرين من إيجاد سبل للإبتكار و الإبداع و بالتالي الدخول لأسواق جديدة⁵. مما سبق يمكن القول أن الشراكة نوع من أنواع التعاون قصد القيام بمشروع مشترك لتحقيق أهداف كل طرف، حيث يعرف المشروع المشترك بأنه: كيان تنظيمي مستقل قانونياً

¹ بن حبيب عبد الرزاق، بومدين رحيمة حوالم، " الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية "، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، يومي 20-21 ماي، جامعة سعد حلب، البلدة، 2002، ص4.

² رجب محمد طاجن، عقود الشراكة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص10.

³ Pierre Emmanuel Laurant, le Partenariat Interentreprises, magazine de vitrines Septembre/ octobre 2004, n18, p30 .

⁴ Olga Navarro Flores, Le Partenariat en Coopération Internationale paradoxe ou compromis ?, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2009, P31.

⁵ Peter R.J. Trim, Yang-Im Lee, "A strategic approach to sustainable partnership development", European Business Review, vol.20 Iss:3, 2008, P224.

و إقتصاديا، يتم تأسيسه من قبل منطمتين أو أكثر من المنظمات الأم بحيث يتم إستثمار جماعي لرأس المال، و الموارد بغرض تحقيق أهداف إستراتيجية معينة¹.

تقوم منظمات الأعمال في إطار هذا النوع من المشاريع بتكوين كيان مستقل قانونيا من خلال المشاركة ببعض مواردها من أجل تحقيق ميزة تنافسية، و يعد المشروع المشترك خيارا إستراتيجيا فاعلا لاسيما عند حاجة المنظمة لبناء علاقات طويلة الأمد أو تحويل المعرفة الدفينة (Know How) من خلال التعلم من خبرات المنظمات الأخرى، إذ أن هذه المعرفة من المصادر المهمة للميزة التنافسية.

إلا أننا من خلال دراستنا هذه سنركز فقط على الشراكة الأجنبية التي تعرف على أنها مشروع يشارك في إمتلاكه طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع و إتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة و محددة الزمن، تبنى على أساس الثقة المتبادلة و حسن النية في التعامل بين الأطراف².

كما تعتبر الشراكة الأجنبية بمثابة عقد أو إتفاق بين دولتين أو أكثر حيث يتم جمع الموارد و القدرات و الكفاءات الأساسية لتحقيق المنافع المتبادلة³، و تتعلق بنشاط إنتاجي أو خدماتي أو تجاري، على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة و هذا التعاون لا يقتصر على مساهمة الأطراف في رأس المال و إنما يشمل المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام براءات الإختراع و العلامات التجارية و المعرفة التكنولوجية، و المساهمة في كافة عمليات الإنتاج و التسويق، و يتقاسم الطرفان المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى المساهمة المالية و الفنية لكل منهما⁴.

نستنتج من خلال هذا التعريف بأن الشراكة الأجنبية هي إتفاق تشارك بموجبه الأطراف المتعاقدة و التي تختلف جنسيتها بكل إمكانياتها المالية، المادية، البشرية و التقنية في إنجاز مشروع

¹ خليفة محمد عبد اللطيف، العوامل المؤثرة في إتجاهات مدراء الأعمال نحو تكوين تحالفات إستراتيجية إقليمية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 1، 2001، ص30.

² قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 4، 2006، ص2.

³ Lorynn R and other, Strategic Partnerships in the Domestic Textile Complex: Exploring Suppliers' Perspectives, Clothing and Textiles Research Journal, vol 20, N 03, 2002, P156.

⁴ كمال رزيق، فارس مسدور، " الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الإقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لإقتصاد الإتحاد الأوربي"، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، يومي 20-21 ماي، كلية العلوم الأقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002، ص240.

معين تكون الاستفادة منه حسب مشاركة الأطراف، وكما أكد (Hitt et al.) أن الشركاء في المشروع يمتلكون نسبا متقاربة في حق الملكية¹.

كذلك عرف (Wheelen & Hunger) الشراكة الأجنبية على أنها نشاط عمل تعاوني يشكل من قبل منطمتين منفصلتين أو أكثر لأغراض إستراتيجية يتم من خلاله تكوين منظمة مستقلة يجري فيها تخصيص الملكية و المسؤوليات التشغيلية و المخاطر المالية و المكافآت التي يستحقها كل شريك².

من المحاولات السابقة للشراكة الأجنبية يمكن القول بأن هذا النوع من الإستثمار يتميز بالخصائص التالية:

- الإتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك³.
- الإستقلالية القانونية للشركاء على عكس حالات الاندماج و الإستحواذ⁴.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر/الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:
- أن المشاركة في مشروع الإستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة و المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
- و قد تكون بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
- أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية⁵.

¹ Hitt Michael A. and other, strategic Management Competitive and Globalization, Thomson, 9^e édition, South-Western, Canada, 2010, p380.

² Wheelen, Thomas L., Hunger J.D., Strategic Management and Business Policy: Concepts, Prentice-Hall, New Jersey, 2004, p128.

³ عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص16-17.

⁴ Alain Noel, pierre Dussauge, Perspectives en Management Stratégique, Economica, paris, 1994 , p133.

⁵ عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص17.

ثانياً: تمييز الشراكة الأجنبية عن المصطلحات المتداخلة معها

بعد أن تعرضنا إلى مفهوم الشراكة الأجنبية و أهم مميزاتها، سنحاول الآن التمييز بينها و بين المصطلحات المتشابهة معها كالتحالف الإستراتيجي، الإندماج و الإستحواذ، كلها مصطلحات متداولة بشكل كبير خاصة على مستوى المؤسسات الإقتصادية.

يقصد بالإندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، و الإستحواذ ينشأ عند قيام إحدى الشركات بالإستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي و تذوب الثانية¹، في حين الشراكة تبقى على المؤسسة الأصلية و ينتج عن عقد الشراكة ميلاد مشروع أو وحدة جديدة تتمتع بشخصية قانونية و تعيش حياة قانونية و تكتسب الإسم و الوطن.

أما التحالف الإستراتيجي^(*) فهو أيضاً شكلاً من أشكال التعاون إلا أنه يكون بين المؤسسات و الشركات العملاقة و يكون بين الشركات المتنافسة بهدف تحسين قدراتها²، في حين أن الشراكة يمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة و لا تأثير للحجم عليها، و لهذا فإنه يمكن إعتبار التحالف الإستراتيجي نوع من أنواع الشراكة.

المطلب الثاني : أسباب اللجوء إلى الشراكة الأجنبية

إن اللجوء إلى الشراكة الأجنبية تبرره عدة دوافع منها تلك المتعلقة بالمستثمر الدولي و أخرى متعلقة بالدولة المضيفة:

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي:

- تنامي ظاهرة العولمة (عولمة الأعمال والنشاطات الإقتصادية) تفرض على المؤسسات الإقتصادية البحث خارج حدود إقليمها عن أسواق جديدة بحثاً عن رؤية عالمية و دولية جديدة³.
- الإستفادة من الحوافز المالية (المزايا الضريبية)⁴
- التخلص من مخزون سلعي راكد.

¹ محمد قويدري، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من الملتقي الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و 18 أفريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006، ص288.

² رفعت السيد عوض، إسماعيل علي بسيوني، الإندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، الطبعة الثانية، أميرشن للطباعة، القاهرة، 2007، ص175.

* يعرف التحالف الإستراتيجي على أنه سعي شركتين نحو الإتحاد لتكوين علاقة تكاملية تبادلية قصد تعظيم الإستفادة من الموارد المشتركة للمزيد أنظر :

أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الإستراتيجي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص57.

³ Balantzián Gérard, L'Avantage Coopératif, le partenariat, la coopération, l'alliance stratégique, édition d'organisation, paris, 1997, p69.

⁴ Ghislaine Legrand, Hubert Martini, Commerce International, 2^e édition, Dunod, paris, ,2008, P66.

- التخلص من تكنولوجيا متقدمة.
- النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية.
- البحث عن أرباح ضخمة.
- التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة.
- إستغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.
- إستغلال بعض الإستثمارات المتاحة محليا¹.
- الإستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة².

ثانياً: دوافع الدولة المضيفة

- السيطرة على المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة خاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل³.
- الرغبة في التعاون هذا يتعلق بالمؤسسات الإقتصادية في البلدان النامية، لأنها تعاني من عجز تقني و مالي يحتم عليها إيجاد إطار تعاون يمكنها من إكتساب هذه المؤهلات التي تتيح ترقية إنتاجها و بذلك ضمان مكانتها في ظل العولمة الإقتصادية⁴.
- الرغبة في التكامل العمودي يسمح بتوسيع مجال الأعمال للمنظمة بكلفة و وقت قليلين⁵.
- تحسين المركز التنافسي للدولة ذلك بمواجهة المنافسة محليا و دوليا فنظام السوق يدفع المؤسسات الإقتصادية إلى إستخدام كل طاقاتها و إمكانياتها المتوفرة و تزويدها بطاقات جديدة و معارف متطورة من خلال الشراكة⁶.
- تحقيق تقدم إقتصادي مضطرد.
- جذب الإستثمارات الدولية.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
- توفير الإدارة المتقدمة.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات

¹ فريد النجار، الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص36.

² Michel Rainelli, Le Commerce International, 9^e édition, La Découverte, Paris, , 2003, P102.

³ صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص83-84.

⁴ قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص6.

⁵ سعد علي العبري، جواد محسن راضي، التحالفات الإستراتيجية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، 2011، ص38.

⁶ عادل محمود الرشيد ، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص11.

- الإقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة
- إنشاء صناعات جديدة و التوسع في صناعة الخدمات كالسياحة و التأمين و المصارف
- تنمية التجارة الخارجية¹.

المطلب الثالث: كيفية جذب الشركات الأجنبية لإقامة الشراكة

تزايدت خلال الأعوام القليلة الماضية الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية²، و نخص ذكرنا هنا عن الشراكة الأجنبية كونها شكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر³، لذلك تعتبر الحوافز العنصر الأهم من أطر السياسة القومية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يلي:

- 1- حوافز مالية:** وتكون في صورة إعفاءات و تخفيض في الضريبة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل و تتفاوت حسب القطاع الذي توجه إليه الإستثمارات و تأخذ هذه الحوافز عدة أشكال:
 - منح إعفاءات ضريبية و تسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات
 - تخفيض الرسوم المتعلقة بإستغلال المرافق العامة كالمياه و الكهرباء.
 - إعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية لمدة طويلة بعد إنطلاق مرحلة التشغيل⁴.

¹ فريد النجار، الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص36.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإستثمار في ظل العولمة، تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار، القاهرة ، 2006، ص2.

³ يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يهدف إلى حصول كيان في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر، للمزيد أنظر:

Carreau Dominique, Juillard Patrick, Droit International Economiques, 4^{eme} édition, Delta, Paris, 1998. p398.

ويعرف أيضا بأنه: مساهمة في رأسمال مؤسسة أخرى و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الأخيرة أو بإسترجاع مؤسسة أجنبية أو بتكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، فالإستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى. للمزيد انظر :

Raymand Bertrand, Economie Financière International, première édition, Paris, 1991,P49

Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Economie Internationale commerce et macroéconomie, 5^e édition, Dunod, Paris, 2006, P171.

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص258.

2- **حوافز تمويلية:** وتتعلق بتوفير الأموال اللازمة للمشروع الإستثماري، سواء في شكل إعانات حكومية، المشاركة الحكومية في المشروع، تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة على القروض¹.

3- **الحوافز غير المباشرة:** تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، و ربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية إمتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق في دورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزاً إحتكارياً في السوق، كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات.

المبحث الثاني: أشكال وقواعد إدارة الشراكة و اتجاهاتها في ظل العولمة

منذ الربع الأخير من القرن الماضي تميزت العلاقات الإقتصادية الدولية بالتسارع و التشابك متخذة أشكالاً مختلفة و معقدة، و تعود أسبابها إلى التقدم التكنولوجي الباهر الذي قضى على قيود الزمان و المكان، و قد أدخل هذا التحول إلى الفكر الإقتصادي عناصر جديدة و أخرج منه أخرى، فما كان على الدول إلا أن تواكب هذه التغيرات و التي كان الإستثمار الأجنبي من أهمها.

المطلب الأول: قواعد إدارة الشراكة الأجنبية و أشكالها

أولاً: قواعد إدارة الشراكة

توجد سبع مبادئ للنجاح في التحالفات و الشراكات الإستراتيجية و التي يجب أن تحترم من قبل كل مؤسسة تقدم على عملية تحالف حساس، و هذه المبادئ هي:

1- التخطيط الدائم:

و نقصد به أنه يجب في كل الأحوال دراسة العروض و الإقتراحات، خاصة فيما يتعلق بالشراكة فإنه من غير الممكن أن ننطلق دون وجود تخطيط.

2- كسب ثقة الشريك:

إن حقيقة عامل الثقة ينبثق من ثلاث ركائز: المعرفة و الفهم المتبادل للنشاطات التي نريد القيام بها و معرفة امكانيات كل طرف لان المفاجئة السيئة تمثل احسن وسيلة لنقص الثقة ، التقدير المعقول للأهداف المتبعة (تتعلق بالثقة من خلال ما ننتظره من الشراكة بحيث يجب أن ندرك ونتفهم بطريقة واضحة لأهدافها المتبادلة على المدى القصير و البعيد معا)، و العوامل الذاتية

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص259.

النوعية التي تتعلق بالطبيعة الشخصية (أن نعرف كيف نتفاهم مع الآخرين لأن الثقة تتحقق مع الوقت).

3- الوضوح في تحديد القائد:

لما نقوم بهيكله الشراكة فإن إختيار من يكون رائداً يعتبر من النقاط العصبية، في كل النشاطات و في كل المشاريع، إنه من الضروري تحديد من يكون في الريادة، و يجب أن يكون ذلك بالإتفاق و الوفاق التام.

4- المرونة وقابلية التكيف مع الوضع:

حتى تكون الشراكة مجدية يجب علينا دوماً أن نظهر المرونة اتجاه التحولات الظرفية و على المسيرين الذين يتكفلون بتسيير عقود الشراكة أن يظهروا دبلوماسية غاية في الرقة و في كل مستوى من مستويات الفريق المسير للشراكة، و أن يدركوا أهمية العمل بطريقة بناءة مع الشريك.

5- التكيف مع الإختلاف الثقافي:

إن مخاطر الصراعات ذات الطابع الثقافي كثيرة في مجال الشراكة، و يمكن إختصارها في سببين رئيسيين هما:

- إختلاف نمط الإدارة بين المنظمات الكبيرة و الصغيرة.

- إختلاف نمط الإدارة المعتمدة من قبل كل شريك.

لذلك فإن وضع فكرة حول الثقافة الخاصة للشريك المحتمل تمثل مرحلة مهمة، قد يكون من الضروري مباشرة محادثات أولية مع الكثير من المرشحين للشراكة مع المنظمات قبل أن نحدد الإختيار، كذلك يجب الإعتناء بمسار إختيار الشركاء الذي يحتمل التباحث معهم لأن التباين الثقافي يبقى دائماً قائم و لأجل تجاوز هذا الخندق يجب التحلي بالتأني و التفهم.

6- نظم التحويل التكنولوجي والمعرفي:

إن الهدف الجلي من تعدد التحالفات و الشراكات هو تطوير المعارف و التكنولوجيات التي يستعملها الشركاء المعنيين، لذلك يجب وضع ميكانيزمات متطورة و راقية من لحظة البدء في عملية التخطيط للمشروع لكي يتم هذا التحويل المعرفي و التكنولوجي ناجحاً كالقيام بتنظيم ملتقيات لأن عملية توزيع التقارير لا تكفي رغم أنها تلعب دوراً مهماً.

7- أخذ الدروس من خلال نقاط القوة لدى الشركاء:

تقدم الشراكة فرصا لتعلم بعض الأشياء من الشريك لأن كل منظمة تعمل على طريقتهما و أسلوبها الخاص إذن فهناك وسيلة لملاحظة التطبيقات و الأداء المختلف للشريك مباشرة، كبرامج البحث و التطوير للنشاطات، نظم المعلومات، طرق الإدارة، و كذا نظم تقديم المكافآت¹.

ثانيا: أشكال الشراكة الأجنبية:

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات، و تتمثل في:

1- الشراكة الصناعية:

تتعلق الشراكة الصناعية بالمجال الصناعي فتجتمع الأطراف و تتفق على إنجاز مشروع معين و ذلك من خلال دمج و مشاركة التجهيزات و الوسائل المختلفة، و كل عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف²، و يمكن تعريفها على أنها تطور لعلاقات المناولة الصناعية أو التعاقد الصناعي فيتم من خلال قيام شراكة بين طرفين أو أكثر للتعاون على خدمة المصالح المتبادلة، كأن يكون أحد الأطراف منتج لمستلزمات الإنتاج و الآخر مصنع المنتجات³، و من أشكال الشراكة الصناعية نجد:

1-1 عقود التصنيع:

تعتبر عقود التصنيع إتفاقيات تبرم بين مؤسسة أجنبية و إحدى المؤسسات الوطنية بالدولة المضيفة، يتم بمقتضاها قيام المؤسسة الوطنية بتصنيع و إنتاج منتجات المؤسسة الأجنبية⁴، و عادة ما تكون هذه الإتفاقيات طويلة الأجل يتحكم فيها الطرف الأجنبي بإدارة المشروع، و تساهم هذه العقود في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في مجالات الإنتاج و الإدارة و التسويق و كذا تنمية مهارات العمال⁵، يتم اللجوء إليها قصد التخفيض من تكاليف التسويق و الإستفادة من انخفاض أجور العمال و أسعار المواد الأولية و كذا الحصول على حوافز حكومية تمنح للطرف الأجنبي⁶.

1-2 إتفاقيات المقاول من الباطن:

المقاول من الباطن هي علاقة إقتصادية و تعاقدية تجمع بين المؤسسة الأم أو الأمرة من جهة و المؤسسة المنفذة أو المنجزة للنشاط من جهة أخرى، بحيث تتنازل بموجبها المؤسسة الأمرة

¹ جمعي عماري، رابح عرابية، " دور الشراكة الإستراتيجية في إنتاج المعرفة و توسيع الملكية الفكرية في الدول العربية "، من الملتقى الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و 18 أفريل، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2006، ص 754-759 بتصرف.

² قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار حامد للنشر، الأردن، 2003، ص 178-179.

⁴ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية دراسات و بحوث ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 500.

⁵ أمين عبد العزيز، إدارة الأعمال و تحديات القرن الحادي و العشرين، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001، ص 271.

⁶ Jean- Jacques Lambin, Marketing Stratégique et Opérationnel, du marketing à l'orientation marché, 6^e édition DUNOD, Paris, 2005, P564.

عن بعض الأنشطة الفرعية لصالح المؤسسة المنفذة للخدمة أو النشاط¹، فهناك ترابط في إنتاج المنتج النهائي بين المقاول و المؤسسة الأمرة يظهر هذا الترابط من خلال التكنولوجيا، لأن المقاول من الباطن يعمل تحت التعليمات و الأوامر و كذا المعايير التي يضعها المصدر الأمر، لكن هناك إستقلالية مالية بينهما².

1-3- عقود تقسيم الإنتاج:

ترتبط بموجب هذا النوع من العقود الشركة الوطنية بالشركات الأجنبية لمدة محددة تكون غالبا على المدى الطويل، فتلتزم هذه الشركات الأجنبية بالبحث عن المواد الأولية كالمناجم الضخمة، فهذا النوع من العقود يعرف كثيرا في مجال الصناعات البترولية فالطرف الوطني لا يستطيع إستغلال هذا المجال بطاقاته الخاصة لأنها مكلفة سواء تقنيا أو ماليا، هذا ما يستدعي إقامة شراكة أجنبية.

1-4- عقود المفتاح في اليد:

تبرم البلدان النامية هذا النوع من العقود، بهدف تسريع وتيرة تصنيعها ببناء بنية صناعية قبل التحكم في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة و تأجيل الحصول على الثمن حتى تتمكن تلك المنشآت ذاتها من توليد الرأسمال، و تسمى هذه العقود بعقود المفتاح في اليد لأن إلتزامات الشريك الأجنبي تنتهي بإنتهاء بناء المصانع أو المنشآت المعنية و إعدادها للعمل كي يتكفل الشريك المحلي بعد ذلك بتشغيلها وإدارتها في عملية الإنتاج³.

1-5- عقود الإنتاج في اليد:

عقود الإنتاج في اليد عبارة عن توسيع لخدمات المورد التي ترافقها ضمانات إضافية من كلا الطرفين حيث يبقى الثمن الجزافي كما هو في عقد المفتاح في اليد، فيلتزم المورد إضافة إلى توريد المصنع و تكوين العمالة الوطنية بضمان المساعدة في تسييره قصد بلوغ طاقته الإنتاجية المتفق إليها في العقد لهذا فإنه يعد إمتداد لعقود المفتاح في اليد⁴.

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003، ص506.

² JDN, Journal Du Net, Le Contrat de Sous-Traitance, Fiche pratique, le 20/03/2013 à 23:55H, Disponible sur le site: www.journaldunet.com.

³ قادري عبد العزيز، الإستثمارات الدولية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 38-39.

⁴ المرجع السابق، ص40.

2- الشراكة التجارية:

يتمثل هذا النوع من الشراكة في القيام بأعمال تجارية مشتركة ، أي أن أحد الأطراف يقوم بشراء و بيع منتجات الطرف الآخر ¹، لهذا فهي تكتسي طابعا خاصا حيث أنها تركز على تقوية و تعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال إستعمال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات ²، تؤدي الشراكة التجارية دورا ديناميكيا في مجال نشاطات بيع و شراء المنتجات داخل الأسواق المحلية و الدولية فالشراكة التجارية لها مزايا بالنسبة لكل الطرفين، ففيما يخص الشريك المحلي فإنها تسمح له بتقليل تكاليف المعاملات التجارية عن طريق وضعها لشبكة التوزيع المتخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير، أما بالنسبة للشريك الأجنبي فهي تعد مجالا للدخول في الأسواق الموجودة محليا أو الأسواق الجديدة.

و فيما يخص الإتفاقيات في هذا الميدان هي:

2-1- إتفاقيات التوزيع: و نحدد هنا شكلين من الإتفاقيات:

وكيل المصدر و المستورد عن الشراء و البيع: هو مندوب بإسم المصدر و المستورد ببيع و شراء و نقل السلع بشرط الربحية.

المستورد الموزع: يعتبر تاجر مستقل يقوم بشراء الملكيات و الذي له مهمة إدارتها بعد ذلك بإسمه و له حرية تحديد الأسعار ³.

2-2- إتفاقية التموين: يعتبر تحالف مجموعة من الشركات التي تركز مشترياتها لتوسيع أفاق

التموين الذي يمنحهم قدرة حسنة للتفاوض.

2-3- إتفاقية التعاون: يخص هذا النوع من الإتفاقيات المؤسسات التي ترغب في إقتحام أسواق

جديدة حيث تتعاقد مع مؤسسة متواجدة في هذا السوق فتضع تحت تصرفها المنتجات التي تريد تسويقها ⁴.

3- الشراكة التقنية:

إن التسارع في التغييرات التكنولوجية و إرتفاع تكاليف البحث و التطوير ولد نوعا جديدا من الشراكة يجمع بين الشركات، وتعرف الشراكة التقنية على أنها تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا و الخبرات، حيث يتم جلب معارف جديدة و تقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج، و أهم أشكالها ما يلي:

¹ أمين عبد العزيز، إدارة الأعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص269.

² قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروبية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص3.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص494.

⁴ قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروبية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص3.

3-1- إتفاقيات التعاون في مجال البحث والتطوير:

يمكن للمؤسسة أن تبرم إتفاقية شراكة للبحث و التطوير و ذلك مع مؤسسة أخرى لمدة زمنية معينة قصد تطوير مشروع محدد فهي تؤدي إلى الإشتراك في ميزانيات البحوث و تبادل الخبرات و كذا تخفيض المخاطر، و هذا النوع من العقود يعرف كثيرا في مجال البحث عن المحروقات و يتخذ العقد في هذا المجال عدة صور منها عقد بحث و إستغلال وهي إتفاقيات محتكرة من قبل الدولة حيث تعد الوحيدة التي تقبل على إبرام عقود شراكة تقنية في قطاع المحروقات ممثلة في شركة سونطراك، هذا ما نص عليه القانون 14/86¹، في مجال البحث و التنقيب نجد عقد شراكة مع بريتش بتروليوم (B.P) في نهاية ديسمبر 1995 مدته 30 سنة (سنتين للبحث، أربع سنوات للأشغال، 24 سنة للإستغلال و الإنتاج)².

3-2- إتفاقيات الترخيص:

هي منح حق الإستخدام لإبتكار تكنولوجي مسجل أو المعرفة الفنية أو علامة تجارية من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ريع نقدي محدد³، فموجب هذه الإتفاقيات تمنح المؤسسة الأجنبية رخصة أو إجازة لمؤسسة محلية للدخول في تقنيات معينة أو معارف تكنولوجية، و هذا لمدة طويلة و لكنها محددة، و في الأساس فإن المرخص يسمح للشركة الأجنبية بتصنيع سلعه لغرض بيعها في أسواق المرخص له أو في بلده و حتى في أسواق أخرى أحيانا يتم تحديدها بموجب الإتفاقية⁴، فالمرخص هنا يكسب عملية الدخول إلى السوق بمخاطر قليلة و محدودة، و المرخص له يكتسب الخبرة الإنتاجية دون أن يكون مضطرا إلى البدء من الصفر⁵.

3-3- الإمتياز:

بينما تبني الشركات العاملة في مجال التصنيع إستراتيجية الترخيص، نجد أن شركات الخدمات تتبنى إستراتيجية الإمتياز بشكل رئيسي، و على سبيل المثال نجد أن كل من ماكدونالد و فنادق الهيلتون قد توسعت عالميا من خلال الإعتماد على إستراتيجية الإمتياز، و في ظل هذه

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 14/86 مؤرخ في 19 أوت، يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها ونقلها بالأنابيب، عدد 35، الصادر في 27 أوت 1986، ص14.

² أوابك، النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، العدد 12، ديسمبر 1995، ص20.

³ مصطفى سلمان حبيب، الإستثمار في الترخيص الإمتيازي، دار الثقافة، عمان، 2008، ص18.

⁴ بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار الميسرة، عمان، 2009، ص177.

⁵ شريف علي الصوص، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2012، ص90.

الإستراتيجية تبني الشركة المانحة حقوقا محدودة للحصول على الإمتياز لإستغلال الإسم التجاري للشركة المانحة مقابل مبلغ مقطوع و حصة من أرباح الطرف الحاصل على الإمتياز¹.

4- الشراكة المالية

يظهر هذا الشكل من الشراكة في مساهمة مؤسسة معينة في رأس مال مؤسسة أخرى، فهي بذلك تأخذ طابعا ماليا في مجال الإستثمار هذا ما يميزها عن باقي أشكال الشراكة الأخرى²، فالمؤسسة تلجأ إلى هذا النوع من الشراكة عندما تعاني من صعوبات مالية تهدد استقرارها وبقائها، فالشراكة المالية إذن هي عبارة عن إرتباط الشركاء بحركة رأس مال لتحقيق إستثمارات مشتركة، و غالبا تأخذ هذه الشراكة شكلين:

4-1- الإندماج: و هو عبارة عن سلوك يتم من خلاله إدماج شركتين أو أكثر في شركة واحدة،

مما يؤدي إلى تضخم رأس المال³، تلجأ إليه المؤسسات تقاديا للأخطار لأنه يسمح لها بإعادة موقعها في السوق كما يمكنها من تحقيق التطور نظرا لزيادة النصيب المالي المخصص للبحث.

4-2- المؤسسات المختلطة: تنشأ عن إشتراك مؤسستين أو أكثر و تقوم على عقد إتفاق بين المؤسستين الأصليتين على إنشاء الشركة و المساهمة في إدارتها و إتخاذ القرارات حسب حقوقهم⁴، يلجأ إلى هذا النوع من الشراكة في حالة الدخول في أسواق جديدة.

5- الشراكة الخدمائية:

إن نوعية الخدمة المقدمة في هذا القطاع تجعل مستوى الكفاءة و إنتقاء المشاريع ضمن الأولويات في عقد التسيير و إدارة الخدمات خصوصا إذا تعلق الأمر بإدارة و تسيير الفنادق للمطاعم التي تتميز بشدة التنافسية فيما بينها، ذلك أن نوعية العقود فيها نادرا ما تحقق إيرادات مالية بقدرما تحتاج إلى تدفق هائل من رؤوس الأموال و لهذا تلجأ العديد من البلدان من أجل الإستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع إلى إبرام إتفاقات الشراكة تخص إدارة و تسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسيير من طرف الشريك الأجنبي و على الشريك المحلي الإستفادة من مهارات الغير⁵.

المطلب الثاني: إتجاهاتها في ظل التحولات الإقتصادية العالمية

¹ شارلز وجاريت جونز، ترجمة رباعي محمد رفاعي وآخرون، الإستراتيجية الدولية، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص433.

² بن حبيب عبد الرزاق، بومدين رحيمة حوالم، الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص54.
³ Pierre Bezbakh et Sophie Gherardi, La Rousse-Le Monde, Dictionnaire Economique, Canada: La Rousse-HER, 2000, P 294.

⁴ Tersen Denis, Bricout Jean luc, l'Investissement International, Armand colin, Paris, 1996, p18.

⁵ آيت منصور كمال، عقد التسيير آلية لخصوصية المؤسسة العامة ذات الطابع الإقتصادي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009، ص126.

لقد مر الإقتصاد العالمي بمحطات (أزمات) عصبية أفرزت سلبيات كان لها وقع الصدمة دوما على الدول النامية، هذه الأزمات و على الرغم من أنها نتاج موضوعي من الناحية التاريخية لصراع عالمي ساهمت الثورة الصناعية و التكنولوجيا في إتساع رقعته إلا أن معالمه في السنوات الأخيرة بدءا من الثمانينات أختزلت في نظام عالمي واحد يدعى العولمة.

أولاً: ملامح العولمة

كلمة السر mot de passe في عالم الإقتصاد و الأعمال بل و الثقافة اليوم هي العولمة globalisation، تلك الكلمة تعطي صورة لعالم تتحرك فيه السلع و الخدمات و رأس المال و المعلومات عبر الدول بلا حدود، فالعولمة هي التداخل الواضح لأمر الإقتصاد، الإجتماع، السياسة، الثقافة و السلوك دون إعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الإنتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة و دون الحاجة إلى إجراءات حكومية¹، في هذا العالم عملية الإختيار في أي مكان تنتج، تشتري، أو تستثمر لم تعد هذه المسائل مرتبطة بالحدود القومية بل أخذت هوية دولية international identity.

تعتبر العولمة أيضا عن المرونة اللانهائية تقريبا التي تتمتع بها الشركات فيما يتعلق بتركيز مختلف أنشطتها، فالتطور التكنولوجي و ثورة الإتصالات و إزالة العوائق التقليدية لكل من التجارة الدولية و الإستثمار كل هذا أدى إلى عولمة الأنشطة الإقتصادية.

و قد أدت عولمة الإقتصاد الدولي إلى إحداث تغييرات كثيرة في الأنظمة الضريبية عالميا، فكل دولة تحاول أن تجذب أكبر نصيب من الإستثمار المباشر من خلال تطوير النظام الضريبي بما يخدم عملية جذب الإستثمار، ترتب على كل هذه التطورات على المستوى الدولي من تطور تكنولوجي و تحرر إقتصادي، توسع ضخم في التجارة الدولية و في الإستثمار التي تقوده الشركات الدولية².

ثانياً: إنعكاسات العولمة على الشراكة الأجنبية

¹ مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الإقتصاد و التحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص 79.
² رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007 ، ص 68-69.

تتميز نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الإقتصاد التي تشير إلى بروز عالم بلا حدود إقتصادية¹ و بفرض تشكيل أقطاب إقتصادية و سياسية كبرى، و المنافسة التي تتوسع شيئاً فشيئاً على حساب البلدان التي تعرف تأخراً في تعديل هياكلها، و تكييفها سريعاً لمواجهة التحولات الجارية للإقتصاد العالمي²، و على هذا الأساس تم:

- 1- إدماج الإقتصاديات الداخلية في التجارة العالمية عن طريق كل من صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة التي تسعى إلى تحرير التجارة الخارجية من الحواجز الجمركية.
- 2- سعي الدول إلى تكييف إقتصادياتها لمواكبة التغيرات العالمية منتهجة بذلك سياسة التفتح الإقتصادي و التبادل الحر بينها وبين مختلف الدول.
- 3- فتح أبواب الشراكة أمام الأجانب لتحقيق مشاريع مشتركة و التي تولي الأولوية لقطاع الصناعة و الخدمات.

هذا و تؤثر العولمة في تنمية الشراكة من خلال عدد من القنوات الهامة في سياق السياسات الوطنية، تتمثل في تنمية التجارة و تدفقات رأس المال و تكنولوجيا المعلومات، حيث تجمع الأبحاث على أن الإنفتاح الإقتصادي خاصة ذلك المرتبط بالتجارة الخارجية كان عاملاً مهماً في زيادة معدلات النمو الإقتصادي و زيادة الإنتاجية و ترقية مشاريع الشراكة.

و في ظل العولمة سوف تتزايد المناطق الإقتصادية الديناميكية التي تعد بمثابة مراكز الصناعة و الخدمات للمنتجين حيث تستمد هذه المناطق نموها من التجارة و قدرتها على جذب التمويل و المهارات و خلق علاقات تشابكية في ظل أقصى قدر من التعاون و التوجه الخارجي المدعوم و سياسات موجهة نحو التجارة و الإستثمار الأجنبي و الشراكة.

و في إطار العولمة فإن الأنترنت بالنسبة للمنتجين الحاليين في البلدان النامية مصدر مناسب للمعلومات عن السوق و آليته للحصول على عقود و خدمة العملاء و الشركاء و تعزيز كفاءة عملية المبيعات و المدفوعات³، كما تساعد الأنترنت على تخفيض تكلفة المعاملات و فتح الأبواب أمام منتجات جديدة تماماً يمكن تسليم العديد منها عبر الأنترنت، و الأهم من ذلك أن الأنترنت تخفض حواجز الدخول أمام الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم التي تجد صعوبة في منافسة كبار المنتجين الدوليين، كما أن إنتشار ظاهرة العولمة أعطى فرصة للدول الأوروبية للدخول إلى البلدان المتوسطة و منها الجزائر تحت ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية، إذ أن

¹ عبد القادر تومي، العولمة: فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2009، ص56.

² الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، عرض كتاب العولمة وإدارة الإقتصاديات الوطنية، مجلة الرباط، الرباط، العدد 30 نوفمبر 2001، ص4.

³ المرجع السابق، ص4.

أوروبا لا تنظر إلى هذه البلدان كشركاء بل كمنافذ لخبراتها و مصالحها و بهدف تقوية هيمنتها الإقتصادية في ظل العولمة من خلال إيجاد مجالات أوسع لصادراتها من سلع وخدمات ورؤوس أموال.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأجنبية

إن تطرقنا إلى إستراتيجية الشراكة من خلال ما سبق مكننا من وضع تقييم شامل لها:

أولاً: مزايا الشراكة الأجنبية:

إن المعايير التي تأسست عليها الشراكة قد حققت للدول عدة إيجابيات من بينها:

1- الشراكة كوسيلة للتحويل التكنولوجي:

تعتبر الشراكة عاملاً محفزاً للتحويل و التبادل التكنولوجي، فالتكنولوجيا عبارة عن إستثمار ليس له أي وجود مادي، كما أنها تقوم بالتوظيف الأمثل للمدة المحددة للمشروع، و كذا تخفيض تكاليف الإنتاج ذلك بتقديم نظم وأساليب التخطيط، التنظيم، الإنتاج، التسويق و المعرفة الفنية¹.

2- إستغلال الفرص الجديدة في السوق:

إن مجموع إستراتيجيات الشراكة التي تركز على البحث و التطوير و جمع المعلومات حول الفرص التجارية و التكنولوجية يكون بالمشاركة في البرامج الداخلية للبحث و التطوير بين المنظمات التي تسمح بالتعرف على الإمتداد المتناسق للفرص التسويقية الجديدة².

3- الشراكة كوسيلة للحصول على المعلومات الإقتصادية :

إن الحصول على المعلومات الإقتصادية غالباً ما يكون مكلفاً، ففي علاقة الشراكة بين مؤسستين ذات إمكانيات و قدرات مختلفة فإن تبادل المعلومات بينهما أمر ضروري ما دامت هذه المعلومات تخص كلا من السوق و المؤسسة³.

4- الشراكة كإستراتيجية للتحكم في التسيير والإدارة:

إن الشراكة تعمل على تدعيم الثقافة الجديدة للمؤسسة من أجل التسيير المحكم بحيث تعتبر إستراتيجية الشراكة فرصة متاحة للشريك للإستفادة من خبرة الشريك الأخر وكذلك إستخلاص طرق التسيير و تقييم المشاريع و التقنيات الحديثة المستعملة في إدارة المؤسسات الإقتصادية.

5- الشراكة كوسيلة لمواجهة المنافسة:

¹ هناء عبد الغفار، الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص267.
² جمعي عماري، رابع عرابة، دور الشراكة الإستراتيجية في إنتاج المعرفة وتوسيع الملكية الفكرية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص759.

³ Dennis W. Carlton, Jeffrey M. Perloff, traduction par Fabrice Mazerple, 'Economie Industrielle, 2^e édition Boeck, Bruxelles, 2008, P895.

الشراكة تسمح للمؤسسات الأجنبية بتطوير و حماية حصصها السوقية، بمعنى أن الشراكة تعمل على تحديد عدد المنافسين في السوق و هذا طبعاً بكسب الشركاء.

6- الشراكة كوسيلة للإنتفاع على أسواق جديدة:

يتم توسيع السوق بالدخول إلى أسواق جديدة بشكل سهل القبول من طرف السلطات المحلية!

ثانياً: عيوب الشراكة الأجنبية: يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1- المخاطر السياسية:

مخاطر الدولة هو مجموعة أحداث سياسية و إقتصادية قد تحول دون نجاح الصفقات التجارية أو الإستثمارية (خطر إضطراب السوق، خطر عدم الإستقرار السياسي في الدول).

2- المخاطر الإقتصادية:

تتمثل في الإرتفاع غير الطبيعي في أسعار المواد الخام أو المكونات الهامة في عملية التصنيع²، كذلك خطر منافسة المنتجات المحلية، خطر إنخفاض الموارد الجبائية، فإذا أخذنا حالة الجزائر، ففي محادثتنا مع دول الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو جزائرية أدى التوقيع على إتفاقية التبادل التجاري الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي إلى إنخفاض الموارد الجبائية للموازنة العامة للدولة، فإزالة الحماية الجمركية على الواردات من الإتحاد الأوروبي سيؤدي إلى خسائر مالية في إيرادات الميزانية، مما يؤدي إلى زيادة الديون الخارجية³.

3- مخاطر المبادلات: (خطر أسعار صرف العملات)

يشمل المخاطر المرتبطة بالتغيرات في القيمة النسبية للعملة بالنسبة للعملات الأخرى.

4- المخاطر القانونية:

غالبا ما يتم تجاهل هذا الخطر أو يتم تقييمه بأقل من قيمته، للأسف تم الكشف في كثير من الأحيان أن النزاعات أو الصراعات المتعلقة بالعلاقات الدولية سببها قوانين و تشريعات الدول تتمثل في قانون العقد (عقد بيع و نقل التكنولوجيا، القانون الإجتماعي الخاص بتشريعات العمالة الأجنبية الوافدة للبلاد، القانون التجاري (التشريعات المتعلقة بالعقود التجارية)⁴

المبحث الثالث: تطور قطاع المحروقات بالجزائر

¹ Ghislaine Legrand , Hubert Martini, Commerce International, 3^e edition, Dunod, Paris, 2010, P70.

² ibid, P130.

³ بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو عربية، من الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و 18 أفريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006، ص 450.

⁴ Ghislaine Legrand , Hubert Martini, Commerce International, op, cit, p130.

إن الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة و التعديلات في مختلف القوانين المتعلقة بالشراكة، و التي مست كل القطاعات الحيوية في البلاد لمحاولة النهوض بالإقتصاد الجزائري، كان لها صدى في دعم مسار الشراكة إلى الأحسن، هذا ما دفعنا إلى محاولة التعرف و التدقيق في واقع الشراكة الأجنبية في الجزائر بإعتبارها منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الإستراتيجي و دورها الفعال في منطقة شمال إفريقيا، لذلك عليها أن تستفيد من هذه المزايا لصالحها.

المطلب الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

إن مجال المحروقات ذو أهمية بالغة في النهوض بالإقتصاد موازنة مع مجالات أخرى لذلك شرعت الجزائر في تطبيق الشراكة فيه و نظرا كذلك للحجم الطائل للعقود البترولية التي أمضتها هاته الأخيرة مع الدول الأخرى و لتجسيد هذا على أرض الواقع كان لا بد من أن نتطرق إلى الإمكانيات النفطية للجزائر من خلال الفرع الأول أما في الفرع الثاني إرتأينا التعرض إلى أهم ملامح قوانين المحروقات الجزائرية.

أولاً: الإمكانيات النفطية للجزائر:

لا بد عند التكلم عن الإحتياطات النفطية أن نعرف كلا من:

1- الإحتياطات المبرهنة (المؤكدّة): Réserves Approuvées

و يتعلق الأمر بالإكتشافات التي يمكن استغلالها في الشروط الإقتصادية و التقنية الحالية، و تتواجد هذه الإحتياطات في حقول مكتشفة و مجهزة للإنتاج أو هي قيد التجهيز¹.

2- الإحتياطات غير المبرهنة:

و هي الإحتياطات التي قدر وجودها بأقل من التأكيد المعقول لإمكانية الإستخراج و تصنف إما كإحتياطات محتملة أو كإحتياطات ممكنة².

1-2- الإحتياطات المحتملة: Réserves Probables

و هي الكميات المكتشفة و غير المقدر كمياتها بصورة دقيقة و نهائية، و يعتمد في إحتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها و التي يتوقف إستغلالها على التطور التقني و الظروف الإقتصادية المستقبلية.

2-2- الإحتياطات الممكنة: (Réserves Possibles)

¹ سدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، من الملتقى العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة" يومي 08/07 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008، ص3.

² حسين القاضي، سمير الرياشي، محاسبة البترول، دار الثقافة، عمان، 2010، ص77.

و هي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، و تستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية و الجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبتروول أو الغاز¹.

و في تقدير الإحتياطيات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الإحتياطيات المحتملة و الممكنة، و لهذا لا يؤخذ بعين الإعتبار إلا بالإحتياطيات الأكيدة.
الجدول رقم (01): تطور الإحتياطيات المؤكدة و الإنتاج والصادرات من البتروول والغاز الجزائري

2012	2011	2010	2009	2008	2007	المنتوج/السنة
النفط						
12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	الإحتياطيات (مليار برميل)
1092	1162	1190	1221	1356	1398	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)
675	698	709	749	841	1254	صادرات النفط الخام (ألف برميل/يوم)
الغاز الطبيعي						
4500	4504	4504	4504	4504	4504	الإحتياطيات (مليار م ³)
76	82.8	83.8	82.6	86.5	84.8	الإنتاج المسوق (مليار م ³)
50.36	51.49	57.36	55.38	59.37	58.7	الصادرات (مليار م ³)

Source : OPEC, Annual Statistical Report 2012, P 8-96 .

يلاحظ من الجدول ثبات الإحتياطيات المؤكدة سواء للنفط أو الغاز الطبيعي، و ذلك على مدى الست سنوات (2007-2012)، و في المقابل نلاحظ تدهور الإنتاج الذي بلغ 1398 (ألف برميل/يوم) سنة 2007 ليصل إلى 1092 (ألف برميل/يوم) سنة 2012 هذا في ما يخص إنتاج النفط الخام، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فإن الإنتاج المسوق بلغ ذروته سنة 2008 ليشهد تراجعاً ملحوظاً بعد ذلك.

ثانياً: تطور قانون المحروقات في الجزائر:

¹L.M.Vaas et M Heigel, L'Industrie du Gaz dans le Monde, Technip, Paris, 1997, p 35.

إن تبني أي إستراتيجية في مجال البترول، سواء كانت ذات طابع توسعي لزيادة الإستكشاف و الإنتاج أو تكثيفي تهدف إلى رفع الإنتاجية، يتطلب تحكما في التكنولوجيا جد المتقدمة و الخبرة الكافية، و هذا لا يتحقق إلا بالتعاون مع الشركات التي تمتلك مثل هذه المزايا من التكنولوجيا و الخبرة وهي الشركات البترولية العالمية.

إن الجزائر التي عانت من أزمة إقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط و ضعف الإنتاج، وجدت نفسها في حاجة إلى الإستفادة من التمويل و التكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من النفط، فبادرت ضمن هذا المنطق في أوت 1986 بإقرار القانون رقم 86-14 في مجال المحروقات و إقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي الدولي، و أصبح التشريع الجديد يقدم للشركات النفطية خيارات سواء بتكوين شركات مختلطة أو بإتفاقيات تقاسم الإنتاج، و لكن حقل تطبيقه يستثني الآبار المكتشفة من قبل، و مع تزايد حاجة الجزائر آنذاك إلى التمويل و السيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، قامت بتعديل هذا القانون سنة 1991 لتوسيع مجال عمل الشركات الأجنبية لإستغلال الآبار المكتشفة سابقا بهدف رفع معدلات إسترجاع كميات البترول التي تحتاج إلى تقنيات عالية لا تملكها سوناطراك، و كذلك من أجل جذب الشركات العالمية للإستثمار بالجزائر.

غير أن أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، و حقوق و واجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية و الغازية، بمعنى إنهاء الإحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه سوناطراك، و أصبح من حق كل متعامل إقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية وفي كل حلقات النشاط البترولي، إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض مواد لاحقا، رغم أنه ينص في المادة 3 منه: " أن المواد و موارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني و في باطنه و في المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية و تعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة¹ " و هذا معناه أن الدولة هي المالكة الوحيدة لثروة المحروقات في مكنها، غير أنه خلال الإستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقول النفط إلى نسبة 70% على الأقل ولشركة سونطراك 30% على الأكثر، و بشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة و تدخل الشراكة في أجل 30 يوما، و بما أنها و لأسباب فنية و مالية و الوقت القصير الممنوح لها في إستعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك، فإن الشريك الأجنبي يمكن

¹ Journal Officiel de la Republique Algérienne, N: 50, 19 juillet 2005, p04.

أن يستولي على كامل الحصص حتى تصل إلى نسبة 80% بدلا من 49%، بمعنى أنه يقترب من الضعف و نصيب سوناطراك سينخفض إلى 20% بدلا من 51%، و هذا سيؤدي حتما إلى فقدان الدولة لملكية البترول المكتشف مستقبلا.

و إذا ما أضيف إلى هذه الوضعية أن أغلب الإكتشافات المحققة في الخمسة عشر سنة الأخيرة أنجزت من طرف الشركات العالمية فإن هذه الأخيرة ستكون فعلا مملكة للمحروقات الجزائرية، مع العلم أن قانون 86-14 لسنة 1986 لم يعط للمستثمر الأجنبي أي حق في ملكية كل أو جزء من الإحتياط البترولي المكتشف، بل تؤول ملكية المحروقات المكتشفة إلى الدولة الجزائرية، و يتم تسديد ما عليها للشريك الأجنبي بتعويضه عن كل الأخطار و النفقات الإستثمارية، بينما القانون 07-05 يشير إلى أن المحروقات المستخرجة في إطار عقد الإكتشاف أو الإستغلال تكون ملكا للمتعاقد أي للشريك الأجنبي (المادة 25 من هذا القانون) و لمدة إثنتين و ثلاثين سنة، و هو تملك فعلي لأبار النفط، و هذا مما أثار جملة من الردود بين آراء معترضة على القانون و أخرى مؤيدة له.

بتقديم قانون المحروقات الجديد على هذا الشكل، كان هناك من يرحب بعودة الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مجال المحروقات، و هناك من يرى في ذلك خيانة لقرارات التأميم* و التضحيات التي قدمتها للجزائر كي تعيد سيطرتها على ثرواتها الطبيعي، و عليه جاء الأمر رقم 10-06 المؤرخ في 29 جويلية 2006¹ ليعدل و يتم قانون المحروقات 07-05، وأهم ما يتضمنه هذا الأمر العودة إلى تقاسم الأرباح بين سوناطراك و شركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، و التأكيد على أن سوناطراك مؤسسة وطنية ذات أسهم و هي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، و إعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، و تصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 51%.

يذكر أن السلطات المختصة تفكر و منذ أشهر عديدة في إعادة النظر بشروط الإستثمار بالتشاور مع شركات النفط العالمية بهدف زيادة جاذبية الإستثمار في قطاع ما قبل الإنتاج في البلاد².

المطلب الثاني: واقع وآفاق قطاع المحروقات في الجزائر

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، صادرة بتاريخ 30 جويلية 2006، ص4.
² أوابك، الإدارة الإقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار والأعضاء، ماي 2012، ص16.
* التأميم هو الإجراء الذي تتخذه الدولة وتنقل بمقتضاه ملكية المشروع أو مجموعة من المشروعات الإقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة بما له من حقوق وما عليه من إلتزامات إلى الأمة ممثلة في شخص الدولة وتعهد بإدارته إلى جهاز إداري من أجهزة الدولة أو جهاز إداري مستقل وفقا لمصلحة الجماعة. للمزيد انظر:
يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص655.

تتم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات عن طريق إستثمارات و مشاريع مشتركة بين الشركة الوطنية سوناطراك و مختلف الشركات الأجنبية، حيث يمكن للشريك الأجنبي الإختيار بين شكلين للشراكة إما¹:

- إشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية
 - شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها الرئيسي الجزائر.
- كما يمكن أن تكون الشراكة من خلال عقود أخرى كعقود الخدمات و عقود تقاسم الإنتاج و في كل الحالات فإنه لا يمكن أن تتجاوز حصة الشريك نسبة 49% من مساهمته في رأس المال و أن لا تقل نسبة مساهمة سوناطراك عن 51%.

أولاً: أهم المشاريع المشتركة بين سوناطراك و الشركات الأجنبية:

إن الشراكة الأجنبية في الجزائر في قطاع المحروقات يمكن فهمها من خلال العقود المبرمة بين شركة سوناطراك و الشركات الأجنبية و التي تتميز في مجملها بتقاسم الإنتاج، و يمكن عرض البعض منها كمايلي:

1- مشروع عين صالح للغاز الخالص:

إن مشروع عين صالح هو أكبر مشروع غاز خالص يتم إنجازه عن طريق الشراكة في الجزائر و كذلك من أهم المشاريع الطاقوية المنجزة في إطار الشراكة مع سوناطراك بحصة 35%، سنات أويل STATOIL بحصة 32% و برتيش بتروليوم BP بنسبة 33%²، يقع هذا المشروع في المنطقة الوسطى في الجنوب الجزائري، أي على بعد حوالي 1200 كلم جنوب الجزائر العاصمة و حوالي 800 كلم من حاسي الرمل بإتجاه غور محمود، إن شراكة عين صالح غاز تتضمن تطوير 7 آبار للغاز الطبيعي، و يقدر الإنتاج المتوقع من هذا المشروع بـ 9 مليار م³ سنويا من الغاز الخالص، كما يهدف وحده إلى الرفع من الإنتاج الكلي للغاز في الجزائر بحوالي 15 % و قد قدرت التكاليف الإجمالية بحوالي 2.7 مليار دولار خلال فترة تمتد حتى 30 سنة من تاريخ سريان العقد 19 فيفري 1997 إلى غاية 19 فيفري 2027.

2- مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 21،22،23، من القانون 14-86، " يتعلق بأعمال البحث و التنقيب على المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب"، مؤرخ في 19 أوت، العدد34، صادرة بتاريخ 20 جويلية 1986، ص1482.
² وثائق داخلية لشركة سوناطراك.

أمضت سوناطراك و المجموعة الإسبانية Repsol YPF/Gaz Natural (consortium) في 2004/12/01 عقد لإنجاز مشروع متكامل لتنمية و إستكشاف و تمبيع و تصريف الغاز الطبيعي للحقلين: قاسي طويل و ردنوص، و ذلك للعمل على احتياطات مؤكدة تبلغ 219 مليار م³ من الغاز الطبيعي و بأنواعه المختلفة، و يقدر الإستثمار في هذا المشروع ما بين 3 و 4 مليار دولار، و 54 شهرا للإنجاز، في حين يمتد العقد لمدة 30 سنة على مساحة تقدر بـ 13100 كلم² ، و لتفعيل عقد المشروع تم إنشاء شركة El Andalous LNG SPA بين سوناطراك و المجموعة في 23 ماي 2006 لتتولى تمبيع الغاز بمنطقة أرزيو¹ .

3- مشروع ميد غاز:

ميد غاز هو مشروع لإنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر و أوروبا عبر إسبانيا و يعتبر مثالا عن سياسة الشراكة المتبعة في قطاع المحروقات، و في هذا الإطار أنشأت سوناطراك و المجمع الأسباني CEPSA شركة دراسات سميت "ميدغاز" تتكفل بإعداد دراسات حول جدوى المشروع، و قد صنف الإتحاد الأوروبي مشروع ميدغاز في قائمة أهم مشاريع الغاز و الكهرباء في أوروبا، كما أنه مشروع يتضمن السلامة و الأمان في التموين بالطاقة لأوروبا²، و تتمثل القدرة الإجمالية له بـ 8 مليار م³ سنويا. إن ميد غاز هو عبارة عن مشروع مشترك بين سوناطراك بحصة 36%، CEPSA بحصة 20%، IBERDROLA بحصة 20%، و ENDESSA و GDF بنسبة مساهمة 12% لكليهما³.

4- مشروع غالسي:

بالإشتراك بين سوناطراك 36% و 6 شركاء (Edison) بـ 18%، Enel Power بـ 13.5%، Wintershel بـ 13.5%، Energia E.O.S. بـ 9%، Progmisa بـ 5% و Sfires بـ 5%) تم تأسيس شركة GALSI⁴ من أجل دراسة إمكانية بناء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين إيطاليا و الجزائر عبر سردينيا، يمتد الأنبوب على مسافة 1470 كلم من حاسي الرمل عبر القالة و سردينيا حتى شمال روما، تقدر الطاقة الأولية لهذا الأنبوب بـ 8 مليار م³/سنة، يزود الأنبوب إيطاليا، جنوب فرنسا، و دول أوروبا شمال الألب.

ثانيا: بعض المشاريع المستقبلية لشركة سوناطراك:

¹ Sonatrach, Gaz et Développement à l'international, Revue commercialisation , 4^{eme} édition , Algérie, 1^{er} Décembre .2004, p23 .

² Nadia Nait Ali, Sonatrach Algérie, le Réseau Algérien de Gaz Naturel Vers l'Europe et Son Impact sur l'Environnement, Soumission N°48, Enjeu: 2.2, p03.

³ Sonatrach. Rapport Annuel, Algérie, 2006 ,P38,

⁴ Sonatrach, Gaz et Développement à l'International, op cite,p24.

على ضوء المشاريع المستقبلية فإن كل من الجزائر- قطر تدرسان لإقامة شراكة في مجال البترول و تحديدا في الإستكشاف، و نظرا لكونهما من أهم البلدان المنتجة للغاز فهما تطمحان كذلك إلى إرساء شراكة في ميدان البتروكيميا، حيث وضح وزير الطاقة و المناجم أن الجانبين سيدرسان قريبا العديد من المشاريع الممكن تحقيقها في هذا المجال في الجزائر، من بينها إقامة شراكة في مجال النقل البحري للمحروقات¹، وفي ظل الإتفاقيات المبرمة مع الدول العربية، وقعت الجزائر- مصر على خمس إتفاقيات لإنشاء مشروعات بترولية مشتركة، تتضمن إحداها على توقيع بروتوكول ينص على إنشاء و تأسيس شركة مشتركة (مناصفة) بين الهيئة العامة للبترول المصرية و شركة سوناطراك متخصصة في مجال الإستكشاف و الإنتاج في داخل و خارج البلدين².

المطلب الثالث : آثار الشراكة الأجنبية على قطاع المحروقات

وسط هذا السعي الحثيث في إقامة علاقات شراكة بين سوناطراك و الشركات البترولية العالمية، من المهم أن نتساءل عن آثار هذه الإستراتيجية على قطاع المحروقات، و في هذا المطلب سنحاول أن نركز على النتائج المحققة من هذه الشراكة.

أولا: تطوير عمليات الإنتاج و الإستغلال:

بعد عملية البحث و التنقيب و في حالة إكتشاف آبار تجارية للغاز أو البترول فإنه تأتي كخطوة ثانية عملية إنتاج و إستغلال هذه الآبار و تتم هذه العمليات من بحث و إستثمار و إنتاج في منابع النفط و الغاز ضمن نشاط المنبع، L'amont حيث تقوم بهذه العملية سوناطراك لوحدها أو بمشاركة شركات نفطية أخرى و في ما يلي الجدول رقم (02) يوضح تطور بنية إنتاج المحروقات خلال الفترة 2001-2011.

الجدول رقم (02)

¹ أوإبك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 38، العدد12، ديسمبر 2012، ص27.
² المرجع السابق، ص30.

يوضح تطور بنية إنتاج المحروقات خلال الفترة 2001-2011 (الوحدة: مليون طن برميل معادل)

السنوات الإنتاج	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
إنتاج سونطراك لوحدها	7.164	154.9	154	160	161	164	167	168	170	174	177
إنتاج عبر الشراكة (شركات أجنبية)	41.2	59.1	66	72	72	66	65	55	42	32	25
إنتاج كلي	205.8	213.9	220	232	233	230	232	223	212	206	202
نسبة الإنتاج عبر الشراكة من الإنتاج الكلي %	20	28	30	31	30.9	28.69	28.01	24.66	19.81	15.53	12.37

Source : Sonatrach, Différents Rapports Annuels , 2001...2011.

يلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج المحروقات في تزايد خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، حيث إرتفع حجم الإنتاج من 202 مليون ط.ب.م¹ خلال سنة 2001 إلى 205.8 مليون ط.ب.م سنة 2011، حيث بلغ أعلى مستوياته في سنة 2007 بـ 233 مليون ط.ب.م. و يلاحظ أن إنتاج سوناطراك في تناقص مستمر منذ سنة 2001 حتى 2011، حيث إنخفض إنتاجها من 177 مليون ط.ب.م سنة 2001 إلى 164.7 مليون ط.ب.م سنة 2011 و في المقابل إرتفع إنتاج الشركات الأجنبية من المحروقات من 25 مليون ط.ب.م سنة 2001 حتى وصلت إلى 41 مليون ط.ب.م سنة 2011، و هذا يعني أن نسبة إنتاجها إنتقلت من 12.37 % سنة 2001 من الإنتاج الكلي إلى 20 % سنة 2011 بعد أن بلغت أقصى مستوياتها % 31 سنة 2008 و هو ما يبين الدور الواضح للمشروعات الأجنبية في زيادة الإنتاج في قطاع المحروقات، وما يجدر الإشارة إليه أن إنخفاض نسبة حجم إنتاج المحروقات من طرف الشركات الأجنبية قبل سنة 2005، يعود إلى صرامة القوانين المتعلقة بالمحروقات و المتبناة سابقا و التي لم تكن تسمح للشركات الأجنبية بإستغلال و تطوير الآبار المكتشفة من قبل و التي كانت محتكرة من قبل سوناطراك، إلا أنه بعد

¹ البرميل هو: "حجم النفط الخام الذي يساوي 158.9 لتر وفق الشروط العادية لضغط الحرارة " البرميل المعادل للنفط (ب.م.ن) هو: "حجم المحروقات السائلة أو الغازية التي تمثل إحتواءا طاويا قدره 14000000 كيلو حراري مساوي لمحتوى برميل بترول خام".

تبنى قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات¹، وسع هذا القانون من إطار الشفافية و المنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين و غيرهم في منح الرخص و رفع الإحتكار في إستغلال منشآت نقل المحروقات و فتح المجال للإستثمار، و فيما يلي عرض لمساهمة الشركات الأجنبية في زيادة الإنتاج حسب كل منتج و ذلك ما يوضحه الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03)

تطور إنتاج البترول الخام، المكتثات، غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي خلال 2001-2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001		
54	35.3	/	39	41	41	42	43	43	44	47	إنتاج سونطرا ك لوحدها	بترول خام و مكتثات (مليون ط.ب.م)
28.1	31.3	/	38	38	38	37	33	29	19	12	إنتاج الشركا ت الأجنبية	
82.1	66.6	/	77	79	79	79	76	72	63	59	إنتاج كلي	
7	7	/	6	3	6	7	7	7	8	8	إنتاج سونطرا ك لوحدها	غاز البترول المميع GPL (مليون ط.ب.م)
2.5	1.55	/	3	6	2	2	2	1	1	1	إنتاج الشركا ت الأجنبية	
9.5	8.55	/	9	9	8	9	9	8	9	9	إنتاج كلي	
139.9	120	/	119	120	122	124	124	125	128	129	إنتاج سونطرا ك لوحدها	الغاز الطبيعي GN ³
25.8	26	/	35	33	20	28	20	13	12	12	إنتاج الشركا ت الأجنبية	
165.7	146	/	154	153	150	152	144	138	140	141	إنتاج كلي	

Source : Sonatrach , Différents Rapports Annuels , 2001...2011

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-05 "يتعلق بالمحروقات"، مؤرخ في 28 فرييل، صادرة بتاريخ 19 جويلية 2005، ص3.

1- تطور إنتاج البترول الخام والمكثفات:

يتضح من الجدول (03) أن إنتاج البترول الخام و المكثفات في تزايد مستمر خلال الفترة 2001-2011 حيث إرتفع من 59 مليون ط.ب.م سنة 2001 إلى 79 مليون ط.ب.م. سنة 2007 أي بزيادة تساوي 20 مليون ط.ب.م ، ثم بزيادة تقدر بـ 6.5 مليون ط.ب.م خلال سنة 2010، و تساهم الشركات الأجنبية في زيادة هذا الإنتاج من البترول و المكثفات سنويا، حيث إنتقل حجم إنتاجها من 12 مليون ط.ب.م سنة 2001 إلى 38 مليون ط.ب.م سنة 2007 ثم إلى 28.1 مليون ط.ب.م خلال سنة 2011، و هي نسبة معتبرة و هذا يشير إلى دورها الكبير في المساهمة في زيادة إنتاج البترول و المكثفات و بالتالي زيادة حجم الصادرات.

2- تطور إنتاج غاز البترول المميع GPL:

ينتج غاز البترول المميع أساسا من حقول الغاز الطبيعي، إلى جانب إستخلاصه من عملية معالجة البترول الخام و يلاحظ من الجدول(03) أن الإنتاج ثابت تقريبا عند 8 و 9.5 مليون ط.ب.م، و بالرغم من أن إنتاج غاز البترول المميع في مستويات منخفضة بالمقارنة مع إنتاج البترول الخام و المكثفات، إلا أن الشركات الأجنبية تساهم بنسب تتراوح ما بين 12.5% سنة 2001 إلى 33.33% كحد أقصى سنة 2007 من الإنتاج الكلي لـ GPL.

3- تطور إنتاج الغاز الطبيعي GN:

يبدو واضحا من الجدول (03) أن مساهمة سوناطراك في إنتاج الغاز الطبيعي GN أكبر بكثير من إنتاجه عبر الشراكة، كما أن إنتاج سوناطراك بالرغم من كبره إلا أنه يشهد إنخفاضا طفيفا في كل سنة خلال الفترة 2001-2010 و في المقابل يلاحظ إرتفاع حجم إنتاج GN عن طريق الشركات الأجنبية، الذي بلغ اقصاه بقيمة 35 مليار م³ سنة 2008، مقابل 119 مليار م³ منتجة من طرف سوناطراك ليشهد انخفاضا بعد ذلك في سنتي 2010 و 2011، و إذا ما أردنا الحكم على مدى مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي GN فيلاحظ أن نسبة إنتاج الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي في إرتفاع مستمر من 13.88% سنة 2004، ثم إلى نسبة 21.56% سنة 2007 و 22.72% سنة 2008 و هو ما يؤكد المساهمة الواضحة للشركات الأجنبية التي تعمل في إطار الإستثمار الأجنبي المباشر المشترك في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي GN.

ثانياً: نقل التكنولوجيا

تعتبر مسألة نقل التكنولوجيا من بين الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الدول النامية خاصة لتحقيق أهدافها التنموية، فالشركات الأجنبية الناشطة في قطاع المحروقات لها دور في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات، هذه التكنولوجيا ساهمت بشكل كبير في نشاط التنقيب و البحث و التطوير و ما يؤكد ذلك هو تزايد عدد الآبار التجارية المكتشفة سنويا من طرف الشركات الأجنبية كما يوضحه الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04)

الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك و الشركات الأجنبية في إطار الشراكة (2001-2012)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اكتشاف سونطراك لوحدها	4	4	3	5	6	9	8	7	9	27	19	25
اكتشاف الشركات الأجنبية	3	2	4	8	2	8	12	9	7	2	1	6
المجموع	7	6	7	13	8	17	20	16	16	29	20	31

Source : Sonatrach , Différents Rapports Annuels , 2001...2012

من الجدول السابق يلاحظ أن عدد الآبار المكتشفة، بعد القيام بعمليات التنقيب و الحفر، في تزايد مستمر خلال الفترة 2001-2012، حيث إرتفع العدد بـ 190 بئر مكتشفة لكل من سوناطراك و الشركات الأجنبية، أما إكتشافات الشركات الأجنبية في إطار الشراكة، فقد عرفت عموماً تزايداً بالرغم من الإنخفاض الذي شهدته سنة 2005 وسنة 2010 و 2011، إلا أن إرتفاع عدد هذه الإكتشافات خلال السنوات الأخرى، هو ما يؤكد دور الشركات الأجنبية في المساهمة في إكتشاف الآبار التجارية القابلة للإستغلال و هذا نتيجة إستخدامها لآلات و تكنولوجيا عالية الجودة و ذات تكنولوجيا متقدمة.

ثالثا: حماية البيئة

في سنة 2012 قطرغاز- سونطراك تفوزان بجائزة عالمية رفيعة المستوى في مجال البيئة، فهي جائزة تثن الجهود التي تقوم بها شركة سونطراك في مجال تقليص حجم الغازات المحترقة بهدف حماية البيئة، و يمكن الإشارة إلى أن سونطراك تعترم تنفيذ 15 مشروعا آخر في إطار الشراكة بإسترجاع الغازات المحترقة ضمن مخططها على المدى المتوسط 2012-2016¹. حيث إتخذت سونطراك مع شركائها الأجانب عدة إجراءات من أجل الإنفاص من حدة التأثير السلبي و المباشر على البيئة و الصحة العمومية لنشاطات الطاقة، و كذا المساهمة في الجهود العالمي للمحافظة على طبقة الأوزون، حيث بادرت سونطراك مع بريتيش بتروليوم BP، وستات أويل STATOIL إلى إعتقاد عملية إعادة حقن ثاني أكسيد الكربون CO₂ في حقل عين صالح، و يبرز هذا المشروع كواحد من أهم مشروعات من هذا النوع في العالم، و تكمن أهميته في²:

- أنه تم تصنيفه من أفضل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة مقارنة بباقي المشاريع المنجزة من طرف BP و التي تدخل ضمن حماية البيئة.
 - إن مشروع عين صالح يهدف إلى إنتزاع أو فصل الـ CO₂ من الغاز المنتج من خلال آبار عين صالح لإعادة حقنه داخل خزانات أرضية (بين طبقات الأرض).
 - إن عملية إعادة حقن CO₂ (حقن حوالي 17 مليون طن) يركز على خفض الإنبعاثات الملوثة الناتجة عن المشروع بأكثر من 60 %.
 - إن هذا الخفض من إنبعاثات CO₂ يقابله سحب 250.000 سيارة من السير.
- و بالإضافة إلى مشروع عين صالح لالتقاط و تخزين غاز ثاني أكسيد، عملت سونطراك في إطار الشراكة الأجنبية، على إنشاء شركة متعددة الجنسيات لحماية البحار و المحيطات من التلوث الناتج عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات مثل: حوادث ناقلات البترول، حيث سميت الشركة ب: OSPREC و هي تضم حاليا 8 شركات هي: بريتيش بتروليوم BP، سات أويل STATOIL، سونانغول ، ريبسول REPSOL، سمير المغربية SAMIR، أونى ENI و سبسا CEPSA³.

¹ OAPEC, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Qatargaz and Sonatrach wins prestigious Global Environmental Award from the World Bank, Vol 38 No 12, December 2012, P20.

² Redouane Haddadji, " The Ain –Salah CCS experience Sonatrach Algeria", The first international conference on the clean development mechanism ,Riadh-saudi Arabia 19-21,September 2006, p18-19.

³ Secteur de l'énergie et des mines. "1^{ère} Multinational d'intervention contre la pollution marine" , Revue Énergie et Mines, N°07, Algérie, juillet 2007, p187.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذه الدراسة يتضح جليا أن الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي شهدتها التحولات الاقتصادية على الصعيد العالمي، فهي النشاط الوحيد الذي شهد قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي تلعبه و بالنسبة لتأثيرها على التنمية الاقتصادية، و الجزائر كغيرها من الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الإقتصاد العالمي، شهدت مشاريع الشراكة فيها تطورا ملحوظا من حيث العدد و القيمة و ذلك خلال الفترة 2001-2012، خاصة في قطاع المحروقات الذي له درجة إرتباط كبيرة و بالغة الأهمية بالإقتصاد الوطني، حيث يعتبر القطاع الإستراتيجي في الإقتصاد الوطني.

تنجز مشاريع الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر بين مختلف الشركات البترولية العالمية و الشركة الوطنية سوناطراك، و نتيجة لهذه الشراكة تم إنجاز عدة مشاريع ناجحة تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني مثل : مشروع عين صالح، ميد غاز، مشروع غالسي...إلخ، حيث ساهمت هذه مشاريع في تطوير قطاع المحروقات من خلال زيادة إنتاج المحروقات (بترول خام، غاز طبيعي، غاز بترول مميع، مشتقات أخرى) بنسبة معتبرة و هو ما يساهم في زيادة حجم الصادرات التي بدورها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري، هذا بالإضافة الى نقل التكنولوجيا من خلال رؤوس الأموال الضخمة المستخدمة في القطاع و كذلك التقنيات و الآلات الأكثر مردودية من تلك المستخدمة من طرف سوناطراك، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق إكتشافات كثيرة للآبار التجارية من البترول و الغاز الطبيعي، كما تساهم في حماية البيئة من خلال الحفاظ عليها و أكبر دليل على ذلك مشروع عين صالح لإستخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يساعد على تخفيض إنبعاث الغازات السامة الناتجة عن المشروع بنسبة 60 %.

فالشراكة الأجنبية تبقى الوسيلة الفعالة التي من خلالها تعمل الدولة الجزائرية على تطوير قطاع المحروقات و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الإفتتاح أكثر على العالم.

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل تقييم أهم آثار إتخاذ قرار الشراكة على المؤسسة ألا و هو الأثر المالي، و عليه سنقوم بتحليل وضعية المؤسسة من خلال بعدها المالي، الذي يسمح بالحكم عن الحالة المالية للمؤسسة في الوقت الحاضر من أجل تحديد أهدافها مستقبلا و بالتالي معرفة مركزها المالي و ذلك عن طريق إستعمال أداة تسييرية فعالة تساعد في تقديم المعلومات التي يحتاجها المشخص لإستخراج نقاط القوة و الضعف في الهيكل المالي و من ثم القيام بالتصحيات و إعداد مخططات التعديل، هذه الأداة تتمثل في التحليل المالي.

و في هذا الفصل سنتطرق لدراسة ماهية التحليل المالي و كذا أهم القوائم المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات، بالإضافة إلى دراسة مختلف مؤشرات و نسب التحليل المالي.

المبحث الأول: التحليل المالي

إن فاعلية أداء المؤسسة تتوقف على التحكم في تسيير وظائفها و خاصة الوظيفة المالية على إعتبار أن كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها إنعكاسات مالية، هنا يظهر دور التحليل المالي كإحدى أدوات الوظيفة المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، و لهذا و من خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام بجوانب هذا الموضوع بالتطرق إلى أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة و كذا مفهوم التحليل المالي و أهدافه و الأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة

تعمل الوظيفة المالية على خدمة السياسة العامة للمؤسسة فهي تمد الوظائف الأخرى في المؤسسة بالوسائل المالية التي تحتاج إليها لتحقيق أهدافها الخاصة و التي تخدم في مجملها الهدف الإجمالي للمؤسسة¹، و فيما يلي سنتطرق لكل من مفهوم و أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة.

أولاً: مفهوم الوظيفة المالية

الوظيفة المالية هي مجموعة المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح و الأقسام لقياس نجاعة الأداء المالي في المؤسسة²، فهي تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية، و الإستخدام الأمثل لها، كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيريون الماليون من وضع خطط للتمويل و الحصول على موارد مالية، و من ثم إستخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، و لتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي، الذي يعتبر قاعدة لإتخاذ القرارات و الإجراءات من طرف المسيرين، و قاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية و توجيهها نحو المسار المخطط له³.

ثانياً: أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة

إن أي قرار في المشروع هو في أحد جوانبه قرار مالي⁴، و عليه فهو يسبق بإجراء دراسة مالية سابقة لعملية إتخاذه، و ذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف و النتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذه.

و تتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل و متابعة المحاسبة بأنواعها العامة و التحليلية، قرارات الإستثمار، الإحصاءات و المؤشرات المالية

¹ Stéphane Griffiths, Gestion Financière, édition Chihab, Alger, 1996, p01.

² Jean Guy Degos, Stéphane Griffiths, Gestion Financière, 2^e édition, édition d'organisation, paris, 2001, p09.

³ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار وائل، عمان، 2006، ص33.

⁴ محمد طنيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان، 2010، ص21.

و المراقبة الداخلية و تسيير السيولة و تسيير المخاطر المالية الخارجية و الداخلية...إلخ، و كل هذه الوظائف تندرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

كما تقوم الوظيفة المالية بالتسيير المالي حيث تستخدم التخطيط و التوجيه و المراقبة و توزيع الموارد المالية... إلخ، و تستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات و تقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، طرق و تقنيات إختيار الإستثمارات، المحاسبة العامة و التحليلية... إلخ.

و يمكن تلخيص دور الوظيفة المالية في ما يلي:

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة
- وضع أسس التخطيط المالي و الموازنات التقديرية
- مراقبة التدفقات النقدية و تسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي
- دفع النفقات و المصاريف و تلقي المستحقات و الحقوق عن جميع الأنشطة
- مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل و بناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط¹.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

قبل قيام المسير المالي بإتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص المشكل أو الحالة، و ذلك بتحليل الوضعية المالية إلى مكوناتها الأساسية و من ثم إستنباط جوانب القوة و الضعف و كل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية².

أولاً: تعريف التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي بإستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية، بهدف إستخراج نقاط القوة و الضعف ذات الطبيعة المالية. و تعتبر المعطيات المالية التي تقدمها المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، و ذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيسي للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة و التي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي، و هي معطيات متعلقة بالبنوك و العملاء و الموردين و المنافسين و حالة الإقتصاد ككل... إلخ³.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2011 ص26.

² Jérôme Caby, Jacky koehl, Analyse Financiere, Pearson éducation, France, 2003, p25.

³ Jean Guy Degos, Amal Abou Fayad, Le Diagnostic Financier des Entreprises, e-theque book, Paris, 2003,p04.

ثانياً: ماهية التحليل المالي

1- مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي على أنه مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية، والتي تساعدنا على إتخاذ قرارات التسيير المناسبة و تقييم المؤسسة¹، حيث يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية²، فهو يعتمد على دراسة و تقييم البيانات التي تنشرها منشآت الأعمال³، للكشف عن مواطن القوة و الضعف في المركز المالي و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح. من خلال ماسبق يمكن إعطاء تعريف شامل و دقيق هو:

التحليل المالي هو مجال هام من مجالات الإدارة المالية و ضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي فهو مجموعة من الطرق و الوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى تشخيص كامل و إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة، لتتمكن من إصدار حكم صادق و تحليل سليم عن نشاط هيكل مردودية و شروط توازن المؤسسة فهو يدرس البيانات المالية و المحاسبية و يحللها ليعرض الأسباب التي أدت إلى ظهورها مما يساعدها على إكتشاف نقاط ضعف و قوة السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة و كذا ما يمكن عمله لتحسين هذه السياسة.

2- أهداف التحليل المالي:

- تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في إتخاذ القرارات، و الحكم على مدى كفاءة الإدارة ، و عليه فهو يهدف إلى تحقيق ما يلي:
- يعتبر التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية في تقييم الوضع المالي.
 - يساعد في تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج الإستثمار و قرارات التمويل.
 - يوفر مؤشرات كمية تساعد المخطط المالي في رسم الأهداف المالية.
 - يمكن من إجراء التنبؤ و وضع مختلف الإحتمالات التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة من خلال مختلف النتائج المحصلة بواسطته.
 - يساعد في تحديد المشاكل التقنية، الإقتصادية و المالية.
 - تحديد الإنحرافات الناتجة عن سوء التسيير و تشخيص الثغرات القائمة.

¹ G.Depallens, La Gestion Financière de l'Entreprise, édition Serey, France, 1990, p17.

² خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2001، ص93.

³ محمد صالح الخاوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص35.

- تقييم ملاءة المؤسسة في المدى القصير و الطويل اتجاه إلتزاماتها المختلفة¹.
 - بالإضافة إلى أنه يعطي إمكانية الحكم على سياسات التسيير الماضي، و التوازنات الداخلية من ربحية و سيولة و غيرها، ناهيك عن المخاطر المالية للمؤسسة².
- المطلب الثالث: أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للأطراف المستفيدة منه**
- لقد إكتسب التحليل المالي أهمية بالغة، خاصة و أنه يمكن الأطراف المستفيدة من نتائجه من إتخاذ القرارات العملية السليمة.

أولاً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

- في ما يلي أهم الأطراف التي تستفيد من نتائج التحليل المالي:
- يستخدمه أصحاب المشروع و الإدارة للرقابة و التخطيط و التقويم.
 - المستثمرون الأصليون كالمساهمين و المؤسسين.
 - المستثمرون المحتملون الجدد اللذين سيدخلون من خلال دراسة العوائد المتحققة على الأموال المستثمرة.
 - مؤسسات التمويل و الإقراض.
 - الجهاز الضريبي.
 - أجهزة التخطيط المركزي و مؤسسات تنمية الموارد البشرية.
 - المؤسسات المعنية حسب قطاعاتها و أهمها: السلطة النقدية، البورصة، المستهلكون، مراكز الدراسات و البحث العلمي³.

ثانياً: إستخدامات التحليل المالي:

يستخدم التحليل المالي في إحدى المجالات التالية:

- التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة و هذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج ببدائل لتقييم أداء المؤسسة، والتنبؤ بتحليلات مستقبلية، و هذه التحليل يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط و يستند إليها عند وضع تقديراتها المستقبلية.
- تحليل و تقييم الأداء: حيث تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و كفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي.

¹ حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص77.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص16.

³ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010، ص54.

- التحليل الإئتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع مواجهتها في علاقته مع المقرض¹.
- التحليل الإستثماري: يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين و المحتملين والذين يهتمهم الحصول على معلومات حول:
 - القوة الإرادية للمنشأة حاضرا و مستقبلا.
 - فرص إستثمارية للمنشأة و معدلات النمو المتوقعة فيها.
 - مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياستها التمويلية و من ثم كفاءتها في إستغلال الموارد.
 - مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط بإستثماراتهم في المؤسسة².
- تحليل الإندماج و الشراء: قد ترغب مؤسسة في شراء مؤسسة أخرى، أو إنضمام مؤسسة أو أكثر لتكوين مؤسسة جديدة، و هنا لا بد من تقييم كل مؤسسة و تقدير الأداء المستقبلي لها³.

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي لأهم القوائم المالية

القوائم المالية هي عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات و الأنشطة في المشروع، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية و يعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات و الأنشطة الإقتصادية و المالية التي ينفذها المشروع خلال فترة محددة، فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المشروع و التغيرات الحاصلة في مركزه المالي⁴.

و لأهمية القوائم المالية كمادة خام للتحليل المالي سندرسها في هذا المبحث بنوع من التفصيل من خلال التطرق للعناصر التالية:

- شكل الميزانية العامة و تصنيف عناصرها.
- تصنيف و عرض البيانات في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

المطلب الأول: شكل الميزانية المحاسبية وتصنيف عناصرها

أولاً: تعريف الميزانية

تعكس الميزانية العمومية المركز المالي للشركة في نقطة زمنية محددة، و في الغالب تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية و تطبيقاتها، و تحتوي الميزانية على

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000، ص159.
² محمد مطر، التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل، عمان، 2003، ص27.
³ عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء، عمان، 2006، ص158.
⁴ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2007، ص68.

جانب الأصول و جانب الخصوم، إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الإستثمار قصيرة الأجل (الأصول المتداولة) و طويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية (المطلوبات المتداولة و طويلة الأجل) أو التمويل الممتلك (حق الملكية)، و من خلال فحص و تحليل البيانات الواردة في الميزانية العمومية يمكن تحديد مدى سلامة المركز المالي للشركة¹.

1- شكل الميزانية: تأخذ الميزانية العامة الشكل التالي:

الجدول رقم (05): شكل الميزانية العامة

الخصوم	الأصول
<ul style="list-style-type: none"> - الأموال الخاصة ● رأس مال تم إصداره ● علاوات و احتياطات ● فوارق إعادة التقييم ● النتيجة الصافية ● رؤوس أموال خاصة أخرى - الخصوم غير الجارية ● ديون ● مؤونات ● خصوم غير جارية أخرى - الخصوم الجارية ● موردون ● ضرائب ● خصوم جارية أخرى ● خزينة الخصوم 	<ul style="list-style-type: none"> - الأصول غير الجارية ● الأصول المعنوية ● الأصول العينية أو المادية ● أصول في طور الإنجاز ● الأصول المالية - الأصول الجارية ● المخزونات ● منتجات في طور الصنع ● الحسابات الدائنة ● الزبائن ● أصول أخرى جارية ● إتاحت (موجودات) ● أموال الخزينة
إجمالي الخصوم	إجمالي الأصول

المصدر: صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص195-196.

ثانيا: تبويب عناصر الميزانية:

1- الأصول:

1-1- الأصول غير الجارية: تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة

دائمة، وهي تشمل:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008، ص24.

1-1-1- الأصول الثابتة المادية: هي تلك الأصول التي تحوزها المؤسسة من أجل إستخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم الخدمات أو تأجيرها للغير، وهي تستخدم لفترة تتجاوز السنة.

1-1-2- الأصول المعنوية: هي أصول غير نقدية و غير قابلة للتحديد، تستعملها المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ومنها العلامات التجارية، شهرة المحل، مصاريف البحث و التطوير... الخ¹.

1-2- الأصول الجارية: هي الأصول التي لا توجه لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة، و هي تشمل:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الإستغلال .

- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات و التي يتوقع الكيان تحقيقها خلال سنة.

- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع إستعمالها لقيود.

2- الخصوم: و هي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين و مقرضين و مالكين و هي تقسم إلى مجموعات:

1-2- الأموال الخاصة: و تشمل رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة، علاوة الإصدار و هي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الإسمية².

2-2- الخصوم غير الجارية: هي مجموعة الديون تنشأ بذمة المؤسسة و تمتد لسنوات و توجه مثل هذه الديون لتمويل الإستثمارات طويلة الأجل.

1-2- الخصوم الجارية: و هي الإلتزامات قصيرة الأجل كأوراق الدفع و الدائنين أو الموردين التجاريين و المصروفات المستحقة.

المطلب الثاني: تصنيف و عرض البيانات في قائمة الدخل

أولاً: تعريف قائمة الدخل:

المفهوم المحاسبي للدخل هو عبارة عن الفرق بين الدخل المتحقق من الوحدة الإقتصادية خلال الفترة و المصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الهدف².

و عليه يشار إلى قائمة الدخل أحيانا بقائمة الربح، و هي تهدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة في إستغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح، و عادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع و تحديد قيم الإستثمارات و الديون³.

¹ صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص84.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص172-173.

² أيمن الشطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2005، ص187.

³ كمال الدين الدهوارى، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص57.

ثانياً: شكل قائمة الدخل:

جدول رقم (06): جدول حسابات النتائج

N+2	N+1	N	حسابات النتائج
			الإنتاج المباع من السلع + الإنتاج المباع من الخدمات + مبيعات البضائع
			= رقم الأعمال
			+ إنتاج مخزن + إنتاج المؤسسة لنفسها
			= الإنتاج
			- الاستهلاك من المواد الأولية - تكلفة شراء البضاعة المباعة = الهامش على استهلاك المواد الأولية و/أو البضائع - الإستهلاكات الخارجية الأخرى
			= القيمة المضافة
			- مصاريف المستخدمين - الضرائب والرسوم + إعانات الاستغلال - التغير في مؤونات الاستغلال + الإيرادات ومصاريف الاستغلال الأخرى
			= الفائض الإجمالي للاستغلال
			- مخصصات الإهلاك - التغير في مؤونات الأصول الثابتة - مخصصات الإهلاك لاستثمارات قرض الإيجار
			= نتيجة الاستغلال (أ)
			- المصاريف المالية - المصاريف المالية لاستثمارات قرض الإيجار + الإيرادات المالية - (+) رصيد التنازل عن التوظيفات المالية - التغير في المؤونات المالية
			= النتيجة المالية (ب)
			النتيجة الجارية قبل الضريبة (أ) + (ب) = (ج)
			+ (-) الإيرادات (المصاريف) الاستثنائية - التغير في المؤونات ذات الطبيعة الاستثنائية
			+ (-) القيمة الناقصة (القيمة الزائدة) من الاستثمارات المتنازل عنها
			النتيجة الإجمالية قبل الضريبة
			- الضرائب على الإرباح
			= النتيجة الصافية للدورة

Source : Pierre Vernimmen, Finance d'Entreprise, 5^{ème} édition, DALLOZ, paris, 2002, p165.

- تحليل النتائج:

- **رقم الأعمال:** هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية و يتحدد حسب الحصة السوقية و تبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة و العملاء في السوق.

$$\text{رقم الأعمال} = \text{المبيعات} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات}$$

- **الهامش التجاري:** هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسات و العملاء من جهة و المؤسسة و الموردين من جهة أخرى، و يدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين¹.

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات البضائع} - \text{مشتريات البضائع} - \text{التغير في مخزون البضائع}$$

- **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة بفعل عمليات إستغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها و تعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج²، تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{الهامش التجاري} + \text{إنتاج الدورة} - \text{المشتريات من المواد الأولية} + \text{التغير في المخزون من المواد الأولية} - \text{المصاريف الخارجية الأخرى}$$

- **الفائض الإجمالي للإستغلال:** يرتبط هذا الرصيد بالنتيجة أكثر من إرتباطه بالخرينة، حيث يعتبر رصيد التدفقات النقدية لدورة الإستغلال، أي الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب و المصاريف المسددة أو التي ستسد في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي.

$$\text{الفائض الإجمالي للإستغلال} = \text{القيمة المضافة} + \text{إعانات الإستغلال} - \text{ضرائب ورسوم} - \text{مصاريف المستخدمين و المصاريف الإجتماعية} - \text{مخصصات مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة و مخاطر الإستغلال} + \text{إيرادات الإستغلال الأخرى} - \text{مصاريف الإستغلال الأخرى}$$

- **نتيجة الإستغلال:** هي رصيد دورة الإستغلال، أي الفرق بين إيرادات الإستغلال و مصاريف الإستغلال و يمكن حسابها إعتمادا على الفائض الإجمالي للإستغلال، و ذلك حسب العلاقة التالية:

$$\text{نتيجة الإستغلال} = \text{الفائض الإجمالي للإستغلال} + \text{مخصصات الإهلاك} + \text{مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة} - \text{إسترجاع الإهلاكات} + \text{مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 187-198.

² Vernimmen Pierre, Finance d'Entreprise, 8^e édition, Dalloz, paris, 2010, p208.

أما النتيجة خارج الإستغلال فتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{النتيجة خارج الإستغلال} = \text{نواتج خارج الإستغلال} - \text{مصاريف خارج الإستغلال}$$

- نتيجة السنة المالية الإجمالية والصافية: بجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، و هي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الإستغلالية، و بعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الإستغلالية، و تعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

$$\text{النتيجة الإجمالية} = \text{نتيجة الإستغلال} + \text{النتيجة خارج الإستغلال}$$

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة الإجمالية} - \text{الضرائب على الأرباح}$$

المطلب الثالث: مقارنة للقوائم المالية في المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر

إن الاتجاه نحو إقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية و فتح الرأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص و تشجيع المنافسة، هذه الإصلاحات هدفها توفير للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب فضاء إقتصادي جديد يتسم بالشفافية في التعاقدات الإقتصادية، هذا التوجه الإقتصادي الجديد في الجزائر جعل المهنيين يرون أن المخطط الوطني المحاسبي الساري العمل به منذ 1976م أصبح محدودا و له نقائص، و يرجع ذلك لكون الإصلاحات الإقتصادية أدت إلى ظهور عمليات جديدة بقيت بدون حلول، و عليه فإن التحول نحو إقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبية جديدة تلبى هذه المتطلبات، لهذه الأسباب وافق المجلس الوطني للمحاسبة على إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية سمي بالنظام المحاسبي المالي (SCF).

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي (SCF)

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، و سمي في صلب هذا النصب المحاسبة المالية:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، العدد 74، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر، 2007، ص03.

ثانياً: مقارنة للقوائم المالية بين PCN و SCF

بالنسبة للميزانية و جدول حسابات النتائج كانت هناك بعض التعديلات التي أحدثت على حساباتها و عناصرها وكيفية عرضها، و سنركز في المقارنة بينهما على الفروقات لا أوجه التشابه و التي تعود أساساً إلى التغيير الذي أحدث على المخطط المحاسبي الوطني، و لتكون المقارنة أكثر وضوحاً نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مقارنة للقوائم المالية بين PCN و SCF

الميزانية حسب SCF	الميزانية حسب PCN
<ul style="list-style-type: none"> - تتكون الميزانية حسب المعايير الدولية من 5 أصناف: في الأصول نجد: <ul style="list-style-type: none"> • الأصول غير المتداولة • الأصول المتداولة في الخصوم نجد: <ul style="list-style-type: none"> • الأموال الخاصة • الخصوم غير المتداولة • الخصوم المتداولة <p>- تعتمد الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية على معيارين للتصنيف:</p> <p>أولاً : المعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتمي إلى إحدى الدورات المالية التالية: دورة الإستثمار: أصول غير المتداولة</p> <p>دورة الإستغلال: أصول متداولة، خصوم متداولة</p> <p>دورة التمويل: الأموال الخاصة، خصوم غير متداولة</p> <p>مثال : في هذه الحالة كل ما هو إستثمار مالي سندات المساهمة ، سندات التوظيف طويلة الأجل ، الإقراضات طويلة الأجل تصعد إلى دورة الإستثمار في الأعلى ضمن الأصول غير المتداولة.</p> <p>ثانياً : بالإضافة الى المعيار السابق يطبق أيضا معيار السيولة ، فكل ما هو قصير الأجل ضمن الإقراضات مثلا أو كل ما هو سندات توظيف قصيرة الأجل يرتب ضمن الأصول المتداولة .</p> <p>و كل ما هو قروض بنكية مثلا مستحقة في أقل من 12 شهرا توضع ضمن الخصوم المتداولة .</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تتكون الميزانية حسب PCN من 5 أصناف <ul style="list-style-type: none"> • الأموال الخاصة • الإستثمارات • المخزونات • الحقوق • الديون <p>- تعتمد الميزانية حسب PCN على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول ومعيار درجة الإستحقاقية المتزايدة في ترتيب الخصوم ، لكن هذا المعيار ليس محترماً تماماً فهناك عناصر غير سائلة كسندات المساهمة مثلا مرتبة في أسفل الميزانية بعد المخزونات على الرغم من عدم إرتباطها بدورة الإستغلال .</p>
<p>جدول حسابات النتائج حسب SCF</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنف الأعباء و الإيرادات حسب طبيعتها و تصنف أيضا حسب وظيفتها، و النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في PCN بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، هذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح المؤسسة 	<p>جدول حسابات النتائج حسب PCN</p> <ul style="list-style-type: none"> - تصنف الأعباء و الإيرادات في جدول حسابات النتائج حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف 08 - نتيجة الإستغلال في ح/83. - نتيجة خارج الإستغلال في ح/84

<p>نتيجة عامة و نتيجة تحليلية .</p> <p>- بعض النفقات و الإيرادات و الأرباح و الخسائر لا تمر على صنف النفقات و الإيرادات بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادة أو نقصان.</p> <p>- نتيجة الدورة تظهر في ح/12.</p> <p>- عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الإستغلال.</p> <p>- تحسب الضريبة على الأرباح على أساس نتيجة الدورة .</p>	<p>- النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) في ح/880</p> <p>- إيرادات و نفقات خارج الإستغلال</p> <p>- (69،79) تكون عنصر من عناصر النتائج</p> <p>- تؤخذ الضريبة على الأرباح المستحقة خلال الدورة .</p>
---	--

المصدر: حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 220-221.

المبحث الثالث : التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

إتضح من المبحث السابق أن التحليل المالي وصف مدعوم بأرقام تكشف ظروف الشركة الحالية و السابقة، و أن طبيعة المعلومات المنشورة في القوائم المالية الإعتيادية تحتاج إلى دراسة و تحليل عبر مجموعة من الوسائل و الطرق لتحديد و تقييم الأداء و هو ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية

أولاً: مفهوم الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية وثيقة مركبة، تجمع في تاريخ معين مجموع الموارد التي تمتلكها المؤسسة و مجموع الإستخدامات التي تم توجيه هذه الموارد إليها¹، فهي جدول يتضمن جانبين : جانب الأصول و جانب الخصوم، حيث ترتب الأصول حسب درجة السيولة و مبدأ السنوية، و ترتب الخصوم حسب تاريخ الإستحقاق و مبدأ السنوية.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل حساب مختلف المؤشرات المالية يجب إجراء بعض التعديلات على القيم الموجودة في الميزانية المحاسبية و التي تلخص في قائمة تدعى الميزانية المالية، لكن بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر ابتداءً من 2010/01/01 و الذي تم بموجبه تعديل عناصر الميزانية المحاسبية، أصبحت هذه الأخيرة لا تحتاج إلى إجراءات تعديلية عميقة كما كانت عليه في السابق، و يمكن حساب المؤشرات المالية مباشرة منها.

و بما أن دراستنا الميدانية تشمل الفترة التي كان يطبق فيها المخطط المحاسبي الوطني، سنتطرق إلى شكل الميزانية المحاسبية و كيفية الإنتقال إلى الميزانية المالية.

¹ Jean Barreau, Gestion fFinancière, 13^{ème} edition, Dunod, Paris, 2004, p148 .

جدول رقم (08): شكل الميزانية المحاسبية

رقم الحساب	الأصول	رقم الحساب	الخصوم
02	الإستثمارات	01	الأموال الخاصة
03	المخزونات	05	الديون
04	الحقوق		
	مجموع الأصول		مجموع الخصوم

المصدر: شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص10.

ثانياً: مبدأ الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

يتم الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية كما يلي:

1- تعديل عناصر الأصول:

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين هما: مبدأ السيولة و مبدأ السنوية كمقياسين أساسيين، و ذلك لتحديد العناصر الثابتة لأكثر من سنة و العناصر التي تتحرك خلال السنة، و على هذا الأساس تصبح عناصر الأصول في الميزانية المالية مرتبة على الشكل التالي:

1-1- الأصول الثابتة:

هي عبارة عن ممتلكات منقولة ملموسة أو غير ملموسة، مقتناة بمعرفة المؤسسة لغير أغراض البيع أو التحويل، بل لإستمرار إستعمالها طوال فترة وجودها، و هي تتضمن مايلي¹: الأراضي و المباني، الإنشاءات و المرافق، الآلات و المعدات، وسائل النقل، الأدوات و الأثاث و المكاتب، و يكون ترتيب عناصرها متوافقا مع ترتيبها في الميزانية المحاسبية على أن تجرى عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها و المادية، أي يجب أن تظهر بقيمتها الصافية و الحالية إلى جانب ضرورة خصم الإهلاكات ما عدا الأراضي نظرا لعدم خضوعها للإهلاك.

هذا و تطلق تسمية القيم الثابتة الأخرى عن العناصر الأخرى من الأصول لكون هذه الأخيرة تتجاوز فترة بقائها داخل المؤسسة أكثر من سنة، و هذا لتمييزها عن القيم الثابتة التي كانت تتمثل في الإستثمارات في الميزانية المحاسبية، و من أهم القيم الثابتة الجديدة²:

- مخزون الأمان أو الطوارئ: يعرف بأنه المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الإستثمار في نشاطها بشكل عادي دون التوقف، حيث أن مدة بقائه تحت حيازة المؤسسة تفوق السنة.

¹ منيرة كسري، التحليل المالي والموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة قلمة، دفعة 2011، ص49.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص22.

• حقوق على الإستثمارات: هي عبارة عن إستثمارات مالية لدى مؤسسات أخرى لأكثر من سنة.

• كفالات مدفوعة: و تعتبر من القيم التي تدفعها المؤسسة للغير و التي تزيد عن سنة.

1-2- الأصول المتداولة:

تضم العناصر التي تدخل في العمل الجاري لحلقة الإستغلال أي لفترة لا تتجاوز السنة، و يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسارة قيمتها، و تكون جاهزة لمواجهة الإلتزامات المستحقة في الحال أو خلال السنة¹، و تتكون الأصول المتداولة من:

• **قيم الإستغلال:** نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة، فإن المخزونات تأتي في المركز الأول للأصول المتداولة.

• **القيم القابلة للتحقيق:** و تشمل مجموعة حقوق المؤسسة لدى الغير من زبائن، سندات التوظيف، سندات المساهمة التي لا تتجاوز مدة إستثماراتها لسنة.

• **القيم الجاهزة أو السائلة:** و هي القيم التي تكون تحت تصرف المؤسسة و تشمل كل من: الصندوق، الحساب الجاري البريدي و البنكي².

2- تعديل عناصر الخصوم:

إن عناصر الخصوم ترتب و تصنف حسب مبدأ الإستحقاقية و كذا مبدأ السنوية، و على هذا الأساس نحصل على مجموعتين، هما الأموال الدائمة و المتمثلة في الموارد الدائمة و التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة العناصر المتبقية من الموارد و التي لا تتجاوز السنة، و عليه ينجم عن ذلك كل من الأموال الدائمة و القروض قصيرة الأجل.

1-2- الأموال الدائمة:

ترتب هذه المجموعة حسب مبدأ الإستحقاق، ففي الجزء الأول منها تحتوي مجموعة الموارد التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، سواء كان رأس مال شخصي أم جماعي بالإضافة إلى الإحتياطات و النتائج قيد التوزيع و المؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها، إذا فالأموال الدائمة هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة و تشمل³:

الأموال الخاصة والديون طويلة و متوسطة الأجل.

¹ K.chiha, Finance d'Entreprise, édition Houma, Alger, 2009, p50.

² Béatrice Meriem, Le Diagnostic Financier, 4^{ème} édition, d'organisation, Paris, 2006, p105.

³ مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص23.

2-2- ديون قصيرة الأجل:

و تشمل مجموعة القيم الموجهة لتمويل حلقة الإستغلال و يجب أن تكون فترة تسديد هذا النوع من القروض أقل من سنة¹.

- الميزانية المالية المختصرة:

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الإستحقاقية (للخصوم)، و السيولة (الأصول)، و يراعى في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، لتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل².

الجدول رقم (09): الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول
<ul style="list-style-type: none"> ● الأموال الدائمة ● الأموال الخاصة ● الديون متوسطة وطويلة الأجل ● الإستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة ● القروض قصيرة الأجل ● المورد وملحقاته ● الإعتمادات البنكية الجارية 	<ul style="list-style-type: none"> ● الأصول الثابتة ● الإستثمارات المعنوية والمادية والمالية ● عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة ● الأصول المتداولة ● قيم الإستغلال ● القيم القابلة للتحقيق ● القيم الجاهزة

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص86.

المطلب الثاني : دراسة مؤشرات ونسب التحليل المالي

أولاً: التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، تتمثل أساساً في رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، و الخزينة.

1- رأس المال العامل:

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي، و يسمى أيضاً هامش أمان، نجد له عدة تعاريف أهمها:

يعرف على أنه " هامش الأمان بالنسبة للمؤسسة إذ أنه كلما زاد صافي رأس المال العامل في المنشأة قلت المخاطر التي تتعرض لها الشركة و المقرضون³ " ، كما يعرف بأنه " فائض الأموال

¹ K.Chiha, Finance d'Entreprise, op cit, P 53.

² Pièr Conso, gestion financière de l'entreprise, Dunod, Paris, 1989, p182.

³ عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، عمان، 2007، ص117.

الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة¹، و يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما:
من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}^2$$

و يمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : عوامل تغير رأس المال العامل.

عوامل إنخفاض رأس المال العامل	عوامل إرتفاع رأس المال العامل
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة رأس مال الشركة • تكوين مختلف الإحتياطات • إرتفاع القروض طويلة الأجل • تحقيق الأرباح • التنازل عن الإستثمارات بالبيع • الإهتلاكات • تحصيل قروض ممنوحة (طويلة الأجل كالكفالات المدفوعة، أو جزء من سندات المساهمة) 	<ul style="list-style-type: none"> • النقص في الأموال الدائمة • تخفيض رأس المال • توزيع جزء من الإحتياطات أو نتائج رهن التخصيص • حصول خسائر • زيادة الإستثمار في الأصول الثابتة (كشراء أوراق مالية من مؤسسات أخرى) • الزيادة في مستوى المخازن لمواجهة الطلب الزائد • إرتفاع تكلفة تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية والأجور .

المصدر: من إعداد الطالبة.

هناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة بمفردها للأصول الثابتة أو مدى إكتفاء المؤسسة بالأموال

الخاصة من دون الإستعانة بالموارد المالية الأجنبية³، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

¹ Elie Cohen, Analyse Financière, édition economica, Paris, 1990, p134.

² علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص285.

³ مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص39.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن إستقلالية المؤسسة إتجاه الغير، و مدى تمكنها من تمويل إستثماراتها بأموالها الذاتية.

1-2- رأس المال العامل الإجمالي:

يسمى بحجم النشاط الإستغلالي، حيث أن إتساع هذا النشاط قد ينتج عنه إتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة¹، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الأصول الثابتة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور.

1-3- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):

يمثل قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، فهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة²، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى إلتزام المؤسسة بوعودها إتجاه الغير، و إظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، و هوما يحدد مدى إرتباط المؤسسة بالغير.

الدلالة المالية لرأس المال العامل:

- رأس المال العامل موجب:

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة إستطاعت تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة و حققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره ، ص39.

² المرجع السابق، ص39 .

- رأس المال العامل المعدوم :

و هي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الإستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

- رأس المال العامل السالب:

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الإحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل¹.

2- إحتياجات رأس المال العامل:

ندرس إحتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، و تصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها موردا و تسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياجات دورة الإستغلال، فيحاول المسير المالي الإستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الإستغلال، على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد و الإحتياجات²، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة - قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية})$$

في إحتياجات الدورة إستثنينا القيم الجاهزة، لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، و في موارد الدورة إستثنينا السلفات المصرفية و كل الديون القصيرة الأجل، التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، و بالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للإستخدام.

تغيرات إحتياجات رأس المال العامل:

- إحتياجات رأس المال العامل الموجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة، و ذلك لتغطية إحتياجات الدورة، و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة إحتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

- إحتياجات رأس المال العامل السالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها، و لا تحتاج إلى موارد أخرى، و نقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

¹ إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص88-89.
² مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص33.

- إحتياجات رأس المال العامل معدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الإستغلال الأمثل للموارد.

3- الخزينة :

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الإستغلال، و هي تشمل صافي قيم الإستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الإستغلال¹، حيث يمكن حساب الخزينة بطريقتين:

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل} \\ &\text{أو} \\ \text{الخزينة} &= \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية} \end{aligned}$$

و يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة و هي:

- **الخزينة الموجبة**: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة، و هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على إستعمال هذه الأموال في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى إستثمارات.

- **الخزينة السالبة**: نجد أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عملياتها الإستغلالية، فتلجأ إلى الإقتراض قصير الأجل، و إن دام الحال فإن المؤسسة تواجه خطر دائم و مستمر.

هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من إحتياجات الدورة، حيث تمول هذه الإحتياجات عن طريق الديون قصيرة الأجل، و هذا ما يسبب إختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

- **الخزينة الصفرية**: إذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لإحتياجات رأس المال العامل، و هي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود إحتياجات في نفس الوقت.

ثانيا: التحليل المالي عن طريق نسب التوازن المالي:

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسات يعتبر من أهم طرق التحليل، و من الضروري القول بأن النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست الغاية

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار البحث، الجزائر، 1990، ص51.

و إنما هي في الواقع مجموعة من النتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و الأداء المالي للمؤسسة، و كذا تقييم قرارات الإستثمارات و قرارات التمويل و غيرها.

1- مفهوم النسب المالية:

يمكن تعريف النسب على أنها " علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى ، ك رأس المال أو القيمة المضافة، و تسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة، و تحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين و البنوك¹."

كذلك تعرف النسب رياضيا " بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فتستخدم النسب للإشارة إلى تلك العلاقات المالية التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام²، و يستند تحليل النسب المالية على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية، و يعبر عن العلاقات في شكل نسب مئوية أو معدلات³.

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة (النسبة) من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو السائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، و هناك مجموعة كبيرة و متنوعة من النسب المالية التي تساعد على تقديم الوضع المالي للمؤسسة و تحليله، و لكن من أهم هذه النسب نجد:

- نسب السيولة

- نسب النشاط

- نسب الهيكل المالي

- نسب المردودية

وسنحاول فيما يلي عرض أهم النسب التي تدرج ضمن كل مجموعة مع بيان كيفية

حسابها.

1- نسب السيولة:

تقيس هذه المجموعة مقدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها

و تشمل النسب التالية:

¹ Patrik Vizzavona, Gestion Financière, 8^{ème} édition , Berti Editin, Alger, 1995, p141

² محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص61 .

³ عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص86 .

1-1- نسبة السيولة العامة:

تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل، و تحسب كمايلي:

$$\text{الأصول المتداولة} \div \text{الديون قصيرة الأجل}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق رأس مال عامل صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تتدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأسمالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل .

1-2- نسبة السيولة المختصرة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، و تصاغ هذه النسبة كمايلي:

$$\text{(القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة)} \div \text{الخصوم المتداولة}$$

1-3- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة¹، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيم الجاهزة} \div \text{الخصوم المتداولة}$$

2- نسب النشاط:

و تقيس هذه المجموعة مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها و استخدامها بأفضل الطرق و تشمل النسب التالية:

2-1- معدل دوران المخزون:

تقيس هذه النسبة عدد مرات دوران المخزون في الشركة خلال العام (عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى المبيعات) و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \text{المبيعات} \div \text{المخزون}$$

إن زيادة هذه النسبة يعتبر مؤشرا على كفاءة الشركة في تسويق منتجاتها و خدماتها².

2-2- نسبة معدل دوران الأصول:

تبين هذه النسبة مدى كفاءة استخدام أصول الشركة لزيادة المبيعات (إنتاجية الأصول).

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

² عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد، عمان، 2010، ص 71.

معدل دوران الأصول = المبيعات ÷ إجمالي الأصول

إذا كان المعدل مرتفعاً دل ذلك على كفاءة الإدارة في إستعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات، أما في حالة إنخفاض هذا المعدل عن معدل الصناعة فإن هذا التغير قد يعتبر دليلاً على عدم إستغلال الأصول بكفاءة، و عدم تحقيق الشركة مستوى المبيعات المطلوب¹.

3-2- معدل دوران الأصول الثابتة:

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة لأجل تحقيق المبيعات، تحسب على النحو التالي:

صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة

إرتفاع معدل الدوران قد يدل على كفاءة أكثر في استخدام الموجودات الثابتة.

4-2- معدل دوران الأصول المتداولة :

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات، فهي تدرس العلاقة بين الأصول و استخداماتها ، تحسب بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات ÷ الأصول المتداولة

المعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة، أو إحتمال الإعتماد على رأس مال عامل قليل و هذا مؤشر على التوسع في المتاجرة، و عكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاءة².

3- نسب الهيكل المالي:

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته و مدى إعتماؤها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، و من أهم هذه النسب نجد :

1-3- نسبة هيكل رأس المال: يتكون هيكل رأس المال من مجموع القروض طويلة الأجل،

و الأسهم الممتازة و حقوق الملكية، حيث تمثل نسبة هيكل رأس المال نسبة الموارد المالية طويلة الأجل التي تم الحصول عليها من الغير، تحسب بالعلاقة التالية³:

القروض طويلة الأجل ÷ مجموع هيكل رأس المال

2-3- نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى إعتماؤ المؤسسة في تمويل إستثماراتها

بإمكانياتها الخاصة، و تحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص324-325.

² المرجع السابق، ص323-326.

³ محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص322.

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الإستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل إستثماراتها.

3-3- نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة}$$

حتى تكون هذه النسبة مؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، و هو ما يجعل رأس المال العامل معدوما .

3-4- نسبة الإستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة إستقلالية المؤسسة عن دائنيها، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2، و إذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على إقتراض المؤسسة¹.

3-5- نسبة التمويل الخارجي: (نسبة المديونية) تعبر هذه النسبة عن مدى إعتداد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

و يترتب على إرتفاع النسبة إرتفاع درجة الخطر التي يتعرض لها المقرضون، لذلك يفضلون إنخفاض هذا المؤشر لرفع هامش الأمان².

4- نسب المردودية:

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية و كفاءة للحصول على العائد، و من أهم هذه النسب نجد:

4-1- المردودية المالية³: تعبر هذه النسبة عن الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}$$

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص45.

² دريد كامل آل شيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2006، ص72.

³ عيد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قالم، دفعة 2011، ص148.

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة لذلك.

4-2- المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، و تحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

4-3- المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال¹، و تحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما تتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

4-4- مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي): تسمح هذه النسبة بإكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة، لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع، و تحسب بالعلاقة التالية:

الهامش الإجمالي ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

4-5- نسبة ربحية الإستغلال: تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، و تحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة الإستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

4-6- نسبة الهامش: تحسب من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة على صافي المبيعات كالتالي².

صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة ÷ صافي المبيعات

4-7- معدل العائد على الإستثمار : هو من أكثر المؤشرات المالية التي يعتمد عليها في الحكم على أداء منشأة الأعمال في استغلال أموالها المستثمرة، يحسب بالعلاقة التالية³:

نسبة الهامش × معدل دوران الموجودات

¹ عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص147.
² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص212.
³ المرجع السابق، ص234.

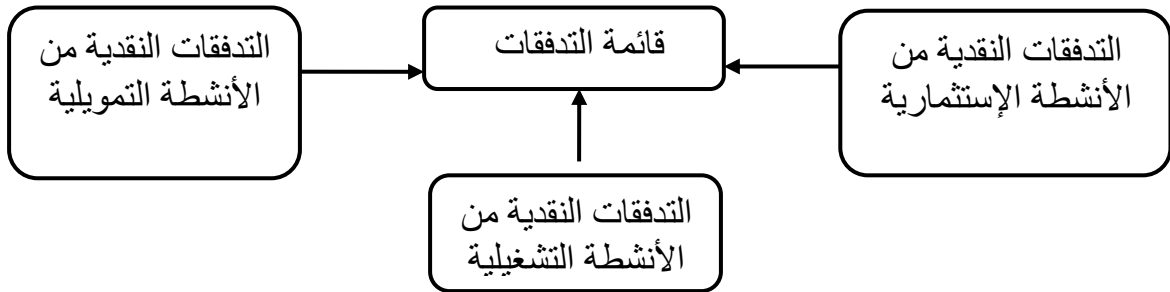
المطلب الثالث: التحليل بواسطة جدول التمويل وقائمة التدفقات النقدية

يعتبر جدول التمويل و قائمة التدفقات النقدية أداتين مهمتين في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال توفير المعلومات الضرورية عن نشاط المؤسسة من مختلف الموارد الموضوعية و المتاحة لديها و ذلك لمواجهة إحتياجاتها المستقبلية، بالإضافة إلى تبيان مختلف الإستخدامات اللازمة التي تتطلبها المؤسسة.

أولاً: كشف التدفقات النقدية:

يوصف كشف التدفقات النقدية بأنه حلقة الوصل بين كشف الدخل و الميزانية العمومية، و أن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال فترة مالية محددة¹، إذا أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية على النقد، و يمكن أن يستخدم هذا الكشف من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن المستثمرين و الدائنين من إستخدام هذا الكشف لتقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، و تسديد التزامات الدائنين و الشكل رقم (01) يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي:

الشكل رقم (01) العناصر الرئيسية المكونة لكشف التدفقات النقدية



المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، مرجع سبق ذكره، ص26-29.

1- العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية

1-1- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

الجدول رقم (11) يوضح مكونات كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذ تمثل بعض متغيرات كشف الدخل والميزانية العمومية الفقرات الرئيسية للكشف، صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة و قسط الإهلاك من كشف الدخل، و التغيرات الحاصلة في فقرات الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة من الميزانية العمومية، فالزيادة في المدينون (ذمم دائنة و أوراق

¹ Hubert de La Bruslerie, analyse financière, 4^{ème} edition, Dunod, Paris, 2010, P313.

القبض) و المخزون تخفض، أما النقصان يضاف، في حين الزيادة في الذمم الدائنة و المصاريف المستحقة و أوراق الدفع تضاف، و تخفض في حالة النقصان ¹.

الجدول رقم (11): كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

+ صافي الربح (الدخل)
+ قسط الاستهلاك السنوي
التغير في الموجودات والمطلوبات المتداولة
التغير في المدينون
التغير في المخزون
التغير في الدائنون
التغير في المصاريف المستحقة
التغير في أوراق الدفع
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، مرجع سبق ذكره، ص26

1-2- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

يتضمن كشف هذه التدفقات من التغييرات الحاصلة بالموجودات الرأسمالية، شراء الموجودات الثابتة أو بيعها (صافي الإنفاق الرأسمالي) و الجدول رقم (12) يوضح مكونات هذه الأنشطة.

الجدول رقم (12): كشف التدفقات من الأنشطة الإستثمارية

_ شراء الموجودات الثابتة
+ بيع الموجودات الثابتة
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية

Source : Hubert de La Bruslerie, Analyse Financière, op cit, p316.

1-3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

تحدد هذه التدفقات من خلال التغييرات التي تحصل في حقوق المالكين و الدائنين، و يتضمن كشف هذه التدفقات، الإيراد من بيع أسهم جديدة، و مقسوم الأرباح لحملة الأسهم، و الإيراد من بيع أدوات دين (سندات) طويلة الأجل، و إطفاء المديونية، و إعادة شراء الأسهم العادية و الجدول رقم يعكس كيفية حساب التدفقات النقدية التمويلية².

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، مرجع سبق ذكره، ص26-29.

² المرجع السابق، ص29.

الجدول رقم (13): كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

- إطفاء المديونية (تسديد)
+ الإيراد من بيع أدوات مديونية طويلة الأجل
- مقسوم الأرباح لحملة الأسهم العادية
- إعادة شراء الأسهم العادية (الزيادة)
+ الإيراد من بيع الأسهم العادية الجديدة
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

Source : Hubert de La Bruslerie, Analyse Financière, op cit, p317

2- قائمة التدفقات النقدية:

تعد هذه القائمة من خلال إضافة مراحل إعداد كل من كشف التدفقات النقدية التشغيلية و كشف التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية و التمويلية أي بمعنى أن التدفقات النقدية هي حاصل جمع العناصر الأساسية لقائمة التدفق النقدي.

صافي التدفق النقدي =

صافي التدفق النقدي التشغيلي + صافي التدفق النقدي الاستثماري + صافي التدفق النقدي التمويلي

ثانيا: جدول التمويل

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية محددة كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، و ذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد و الإستخدامات، إعتماذا على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين، و الذي ينتج عنه التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة على النحو الآتي :

$$\Delta FR_{NG} = \Delta BFR_G + \Delta T_{NG}$$

1- بناء جدول التمويل

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة من جهة و التدفقات قصيرة الأجل من جهة أخرى، فيبين الجزء الأول من الجدول الإستخدامات المستقرة و الموارد الدائمة و من خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الإستغلال و خارج الإستغلال و الخزينة من جهة و إستخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى، و يتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي¹.

1-1- الجزء الأول من جدول التمويل:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل العناصر التالية:

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية
- الإستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة و نهاية الدورة الحالية، أما الإستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، و منه نستنتج أن الجزء الأول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، و ذلك تبعا للعلاقة التالية:

$$\Delta FR_{NG} = \Delta R_D - \Delta R_S$$

و الجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم (14): الجزء الأول من جدول التمويل: التمويل طويل و متوسط الأجل

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن الإستثمارات الرفع في الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة	حيازة إستثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية والمالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافآت رأس المال (توزيع الأرباح)
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الإستخدامات المستقرة (-)
+	-
ΔFR_{NG}	

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص128.

1-2- الجزء الثاني من جدول التمويل:

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية، و عليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص127.

- التغيير في عناصر الإستغلال (ΔBFR_{EX})
 - التغيير في العناصر خارج الإستغلال (ΔBFR_{HEX})
 - التغيير في الخزينة الصافية الإجمالية (ΔT_{NG})
- و الجدول التالي يبين مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل:
- الجدول رقم (15): الجزء الثاني من جدول التمويل: التمويل قصير الأجل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{NG}			
			التغيير في عناصر الإستغلال: <ul style="list-style-type: none"> • التغيير في أصول الإستغلال • التغيير في ديون الإستغلال
		A	ΔBFR_{EX}
			التغيير في العناصر خارج الإستغلال: <ul style="list-style-type: none"> • التغيير في المدينون الآخرون • التغيير في الدائنون الآخرون
		B	ΔBFR_{HEX}
		(A + B = C)	ΔBFR_G
			تغيرات الخزينة: <ul style="list-style-type: none"> • التغيير في المتاحات • التغيير في ديون الخزينة
		D	ΔT_{NG}
		C + D	ΔFR_{NG}

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص128.

خاتمة الفصل الثاني:

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هو الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها، و التي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

و من أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية و إستخدامها بشكل صحيح في إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية، و كان ذلك بعد إجراء بعض التعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية و التي تلخص في قائمة تدعى الميزانية المالية، لكن بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر إبتداءا من 2010/01/01 و الذي تم بموجبه تعديل عناصر الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج، أصبحت تلك القوائم المالية لا تحتاج إلى إجراءات تعديلية عميقة كما كانت عليه في السابق، و يمكن حساب المؤشرات المالية مباشرة من القوائم المالية.

تمهيد:

تطرقنا في الفصلين السابقين للشراكة الأجنبية في الجزائر كضرورة حتمية يفرضها الوضع الراهن خاصة في مجال المحروقات، كما قمنا بعرض كيفية استخدام المعلومات المالية في تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عدة مؤشرات و نسب مالية، أما من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على مدى مطابقة الجانب العلمي مع الواقع العملي، مع ضرورة الإجابة على السؤال الرئيسي و كذلك مجموعة الأسئلة الفرعية في بداية بحثنا هذا.

و عليه فدراسة الحالة التطبيقية في هذا الفصل ستتعلق بإحدى المؤسسات الجزائرية الكبرى التي تنشط في الإقتصاد الوطني و التي تعتبر أهم ممول لقطاع المحروقات، هي مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) فرع ولاية سكيكدة، سندرس الأثر المالي لعقد الشراكة على هذه المؤسسة خلال فترتين للدراسة (2005-2007) و (2010-2012)، كما سنبين علاقة هذه المؤسسة مع كبرى الشركات البترولية .

المبحث الأول: تقديم عام لشركة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

تعتبر شركة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للغازات الصناعية من المؤسسات الكبرى على المستوى المحلي، فهي تمول الإقتصاد الوطني و تدعمه بمختلف الغازات الصناعية و الطيبة لمختلف القطاعات التي هي بحاجة إليها لإستمرار نشاطها، و في مايلي تقديم للشركة بصفة عامة و لوحة سكيكدة بصفة خاصة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن شركة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

دخل إنتاج الغازات الصناعية إلى الجزائر على يد الشركة المتعددة الجنسية Air Liquide في عهد الإستعمار الفرنسي في سنة 1960 تحديدا، حيث كانت تحتوي شركة Air Liquide على ثلاثة مصانع، مصنع في ورقلة، و مصنع في الجزائر العاصمة، و مصنع في مدينة وهران، و بقيت هذه الشركات تمارس نشاطها في إنتاج الغازات الصناعية إلى غاية سنة 1972، حيث تم تأميم مصانع هذه الشركة من طرف الشركة الوطنية للحديد و الصلب SNS، التي كانت آنذاك تحت وصاية وزارة الصناعة و الطاقة و كان ذلك ضمن التحولات التي شهدتها الإقتصاد الوطني في بداية السبعينات، في إطار التوجه الإشتراكي المعتمد من طرف السلطات الجزائرية آنذاك، و تمت عملية التأميم عن طريق شراء مصانع Air Liquide من طرف الشركة الوطنية للحديد و الصلب، تمت العملية بسهولة ذلك لأن السلطات الجزائرية نجحت سنة 1971 في تأميم أهم نشاط إقتصادي في الدولة و هو قطاع المحروقات.

و بقية شركة الحديد و الصلب SNS تسير نشاط إنتاج الغازات الصناعية بشكل إحتكاري تحت وصاية وزارة الصناعة و الطاقة من سنة 1972 إلى غاية 1978، ثم حولت الشركة الى وصاية وزارة الصناعات الثقيلة من سنة 1979 إلى غاية 1983، حيث كانت عملية التسيير تتم وفقا لقانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

و بمقتضى عملية إعادة الهيكلة التي قامت بها السلطات الجزائرية سنة 1983 كمحاولة لإصلاح المؤسسات الجزائرية، التي كانت تتخبط في مشاكل كبيرة جدا نتيجة للمركزية في التسيير، قسمت الشركة الوطنية للحديد و الصلب بمقتضى المرسوم رقم 32/83 المؤرخ في 01 جانفي 1983، إلى تسع مؤسسات مستقلة ماليا و تنظيميا هي:

المؤسسة الوطنية لترويج منتجات الحديد و الصلب، المؤسسة الوطنية لدراسة مشاريع الحديد و الصلب و العدانة، المؤسسة الوطنية لإنجاز أشغال الحدادة و العدانة، المؤسسة الوطنية لتحويل المنتجات الطويلة، المؤسسة الوطنية للرزم المعدنية، المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية، المؤسسة الوطنية للإسترجاع بوسط البلد، المؤسسة الوطنية للإسترجاع بشرق البلد، المؤسسة الوطنية للإسترجاع بغرب البلد، و هكذا نشأت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية E.N.G.I (Entreprise Nationale des Gaz Industriels) و وضعت تحت وصاية وزارة الطاقة و الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية.

و في سنة 2007/06/20، عقدت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية شراكة مع المؤسسة العالمية الألمانية Linde، حيث تنازلت عن 66 % من رأسمالها لصالح هذه الأخيرة، و إحتفظت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية بـ 34 %، بشرط التدخل في أي قرار يضر بمصلحة العمال، أو المصالح الوطنية، و أصبحت المؤسسة تحت إسم Linde Gaz Algérie .

المطلب الثاني: تعريف وأهمية مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) وحدة سكيكدة

هي مؤسسة تدرج تحت شركة المساهمة SPA برأسمال قدره 1500 مليون دج، و هي مؤسسة متواجدة في جميع أنحاء الوطن من خلال شبكة تتألف من تسعة وحدات و هذا بعد ما كانت تتكون من سبع وحدات: رغاية، البويرة، ورقلة، وهران، سيدي بلعباس، أرزيو، عنابة، قسنطينة، سكيكدة، والعديد من نقاط البيع المتواجدة في ولايات الوطن.

تتواجد مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) وحدة سكيكدة في شرق المنطقة الصناعية لبلدية سكيكدة، و الملحق رقم (01) يوضح الموقع الجغرافي بالتحديد.

فهي مؤسسة تضمن إنتاج و توزيع مختلف الغازات الصناعية و الطبية لمختلف القطاعات الإقتصادية مثلا: الرياضة، الصناعة، الصحة، الفلاحة، و البحوث التكنولوجية.

كما تعتبر المنتجات التي تنتجها المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية ذات أهمية بالنسبة للوطن من الناحية الصحية، التعليمية و الإقتصادية، حيث تستخدم منتوجاتها في العديد من القطاعات، فهي تستخدم في قطاع المحروقات و الصناعات البترولية و الصناعات البتروكيماوية، و في قطاع الصناعات الكيماوية.

كما تستخدم منتوجاتها في القطاع الصحي حيث تزود المستشفيات بالأكسجين، و غيره من الغازات المستخدمة للخدمات الصحية، و في قطاع التعليم تزود المعاهد و الجامعات بالغازات الصناعية اللازمة للتعليم و البحث العلمي، و القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية، كما تزود الحرفيين بالغازات الصناعية اللازمة لحرفهم، مثل: حرفي تصليح الأدوات الكهرومنزلية، و حرفي تصليح مبردات السيارات و حرفي الحدادة.

نظرا للأهمية الحيوية للقطاعات التي تزودها المؤسسة بالمنتجات إكتسبت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية أهمية إقتصادية بالغة بالنسبة للإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى كونها مؤسسة وطنية إنتاجية تساهم في دفع التنمية الوطنية الشاملة خاصة في الجانب الصناعي، كما تظهر أهميتها الوطنية من حيث تواجدها بواسطة وحداتها الإنتاجية و مراكز توزيعها في مختلف مناطق الوطن، الشيء الذي يجعلها قادرة على تلبية الطلب الوطني في كل مكان بسهولة و كفاءة نتيجة لقربها الجغرافي من المستهلكين.

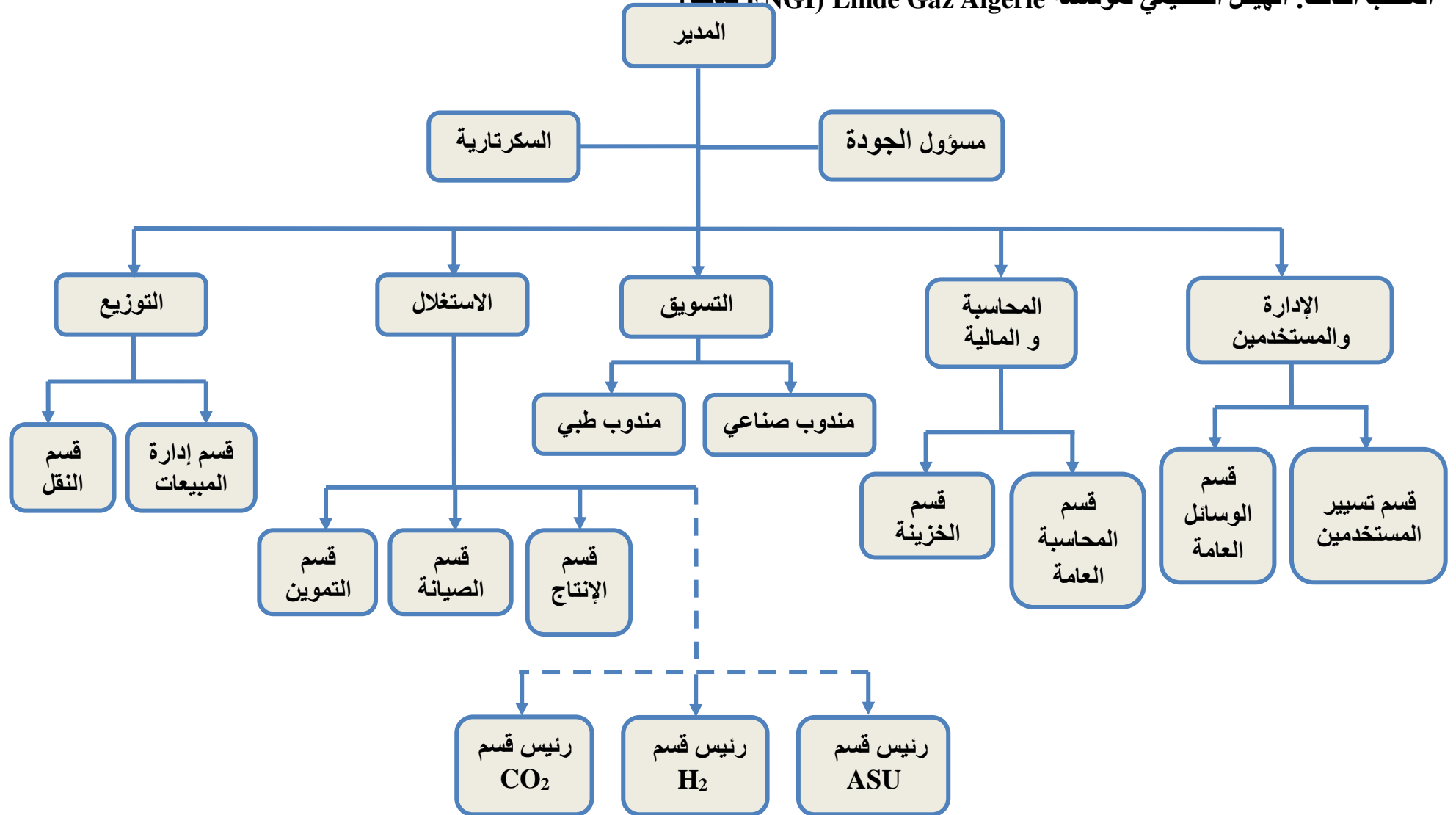
تكمن مهمة مؤسسة Linde Gaz Algérie وحدة سكيكدة في إنتاج و توزيع مجموعة متنوعة من الغازات الصناعية و التي تكون في الحالات التالية :

- الحالة السائلة: الأزوت السائل، أرغون سائل، أكسجين سائل، الأستلين
 - الحالة الغازية و المضغوطة: و هي تلك المنتجات التي تحول من حالتها السائلة إلى غازات سواء أنتجت في الوحدة أو جلبت من خارجها و هي:
- أوكسجين غازي، أزوت غازي، ثاني أكسيد الكربون قارورات، أرغون غازي، خليط ثاني أكسيد الكربون /CO₂ / أرغون Argon.

يتم توزيع هذه الغازات حسب الحالات التالية:

- الحالة السائلة: يتم توزيعها في صهاريج مخصصة لذلك و يتم تحويلها إلى مستودعات المشترين.
- الحالة الغازية و المضغوطة: توزع في قارورات مسترجعة معبأة و محفوظة من طرف المؤسسة .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)



المؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) وحدة سكيكدة هيكلها التنظيمي الخاص بها،
و فيما يلي سيتم التطرق لمختلف المصالح المكونة له و أهم مهام هذه الأخيرة:

1- مدير الوحدة :

يعمل تحت سلطة الرئيس المدير العام لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)، إذ
يعمل من أجل تحقيق الأهداف التي تحددها المديرية العامة، كما يسهر على استمرار نشاط الوحدة
و الدفاع عليها و توجيه سياستها، و التأكد من حسن تسيير و تنظيم الوحدة مع تقديم تقرير لرئيس
المدير العام للمؤسسة حول نظام الجودة بشكل دوري .

2- مسؤول الجودة:

من الناحية الهيكلية هو تحت سلطة مدير الوحدة، حيث يقوم بتطبيق و تسيير نظام الجودة على
مستوى الوحدة، كما يقوم ببرمجة دورات للمعاينة و تفقد مدى نجاعة نظام الجودة و النوعية، كما
له الحق في توقيف الإنتاج في حالة عدم مطابقته للنوعية المطلوبة.

3- مديرية الإدارة والمستخدمين:

يقوم رئيس مديرية الإدارة والمستخدمين بالبحث عن الكفاءات اللازمة و يضمن المتابعة
الإدارية لملفات المستخدمين و يسيّر الأجور و يتابع مخططات التكوين للعمال كما يسيّر النزعات
في المؤسسة.

4-مديرية الإستغلال :

تحت سلطة مدير الوحدة و بالتنسيق العملي مع مديرية الإنتاج على مستوى المديرية العامة،
يقوم رئيس مصلحة الإستغلال بالمهام التالية :

4-1- قسم الإنتاج :

يضمن الإنتاج في الوحدة حسب شروط الكفاءة و التكلفة و الأزمنة المخططة، و يشرف
على مراقبة جودة المواد الأولية و المنتوجات التامة، و يسهر على متابعة التطور التكنولوجي
لوسائل الإنتاج المستخدمة و بصفته رئيس مصلحة الإستغلال على مستوى الوحدة يعتبر مسؤولا
و منسقا لنشاطات قسم الإنتاج و قسم التموين و قسم الصيانة.

4-2- قسم الصيانة :

يقوم رئيس قسم الصيانة بالتسيير بطريقة مثلى كل الآلات و المعدات و التجهيزات و الوسائل الأخرى المستخدمة في الإنتاج، و يخطط لعمليات الصيانة الوقائية، كما يساهم في إختيار المؤسسات المكلفة بالصيانة و يعلم رئيس مصلحة الإستغلال بحوصلة نشاط الصيانة عن طريق اللقاءات الخاصة من أجل متابعة الأهداف التي حددت له .

4-3- قسم التموين :

يقوم رئيس قسم التموين بتلبية حاجات الوحدة من المواد الأولية و اللوازم، و يختار و يتابع و يقيم كفاءة الموردين، كما يشرف على المشتريات و يتحقق منها، من حيث الكم و النوع و الوثائق و يحدد قواعد تخزينها وفقا للشروط الأمنية المعمول بها.

5- مديرية المالية والمحاسبة

تقوم مصلحة المالية و المحاسبة بتسيير الموارد المالية و محاسبة الوحدة، كما تقوم بتسيير العمليات المالية للإستغلال و الإستثمار، تتكون هذه المصلحة من :

5-1- مصلحة المالية: تقوم هذه المصلحة بصرف السيولة النقدية عن طريق البنك أو الصندوق بالإضافة إلى إدارة و مراقبة الحركات المالية.

5-2- مصلحة المحاسبة العامة: تتمثل أهم مهامها في إعداد و تحضير ميزانية مختلف الأقسام و كذا الميزانية العامة للمؤسسة في الأجال القانونية، كما تقوم بتحليل المعلومات المحاسبية و تسجيل كل التدفقات المالية و جميع الحركات التي تحدث على مستوى موارد و نفقات المؤسسة، بالإضافة إلى فحص كل العمليات الخاصة بدفع مستحقات المؤسسة من قبل العملاء قبل تسجيلها محاسبيا.

5-3- مصلحة الخزينة: يتم فيه متابعة تطور الخزينة و العلاقات مع الهيئات المالية، كما يتم إعداد تقرير شهري حول خزينة الوحدة الذي يقدم للمديرية المالية للمؤسسة.

6- مديرية التوزيع:

يقوم رئيس مديرية التوزيع بالإشراف على عمليات بيع المنتجات حسب طلبات الزبائن و إعداد الفواتير و تحصيل صفقات البيع مع التكفل بعمليات نقل المنتجات إلى المستفيدين منها.

المبحث الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة قبل وبعد الشراكة

لمعرفة كيف أثرت الشراكة على الوضع المالي لمؤسسة (ENGI) Linde Gaz Algérie (سابقا)، نقوم بتحليل الوضع المالي للوحدة قبل و بعد الشراكة، و من أجل ذلك سوف نحدد فترتين للدراسة (2005-2007) فترة ما قبل الشراكة و (2010-2012) فترة ما بعد الشراكة.

المطلب الأول: قرار الشراكة في مؤسسة (ENGI) Linde Gaz Algérie (سابقا)

كما تمت الإشارة سابقا أن مؤسسة Linde Gaz Algérie هي مؤسسة ذات أسهم بين مجموعة Linde الألمانية و المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية (ENGI) (Entreprise Nationale des Gaz Industriels) ، فهذه الأخيرة إستخدمت الشراكة كأداة لتحسين أدائها، ذلك نتيجة لمجموعة من المشاكل أهمها:

- وضعية جهاز الإنتاج: حيث يمثل الجهاز الإنتاجي أهم مصدر إعاقة للمؤسسة و يرجع ذلك إلى تقادم معدات الإنتاج، و كذلك تعطل بعض الأجهزة و تعذر تصليحها.
 - تكاليف الإنتاج: أصبحت تكاليف العملية الإنتاجية مقارنة مع الكميات المباعة من المنتجات لا تتناسب أبدا، مما حمل المؤسسة خسائر كبيرة.
 - التأخر التكنولوجي و عدم مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.
 - غياب الصرامة في إستكمال معظم معاملات البيع التي تتم مع الزبائن.
 - إعتداد المؤسسة على استقبال الزبائن و ليس البحث عنهم.
 - إنفتاح السوق الجزائري و دخول المنافسين الأجانب الشيء الذي أفقد المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية صفة المحتكر للسوق التي كانت تتمتع بها.
- و من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها عن طريق شراكتها مع المؤسسة الألمانية مايلي:

- حيازة التكنولوجيا:

نظرا للتطور التكنولوجي الذي حدث في تقنيات فصل غازات الهواء، أصبح من غير الممكن أن تمتلك المؤسسة الكفاءات و الموارد التكنولوجية الضرورية للبرامج المتعلقة بالبحث و التطوير، كذلك التعقيدات التكنولوجية تجعل تكاليف البحث و التطوير مرتفعة جدا، و عليه فالهدف الرئيسي من الشراكة هو بناء ثقافة تكنولوجية تقوم على ضرورة مواكبة التطور الذي يشهده عالم تكنولوجيا صناعة الغازات.

- تنظيم و تطوير هياكل الصيانة للتمكن من الإستغلال الأمثل للتجهيزات الانتاجية.

- السيطرة على السوق الوطنية و التصدير للخارج.
- إكتساب مفاهيم تسويقية حديثة:

نظرا لما تعرفه المؤسسة من فجوة كبيرة بين الفكر التسويقي و ما هو موجود في الواقع، ذلك لأن الإمكانيات المادية و البشرية الموجودة بعيدة كل البعد عن تحقيق قفزة نوعية في تحسين أداء المؤسسة فإن اعتماد الشراكة كأسلوب تطوير يساعد على تدارك التأخر في الجانب التسويقي .

المطلب الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة قبل الشراكة

أولاً: عرض القوائم المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة

(2007-2005)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة إقتصادية، و من خلالها يتمكن كل من المساهمين و المقرضين و باقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الإقتصادية من تقييم أدائها، و من خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2007، و المتمثلة في الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج (ملحق رقم 2 و 3).

1- عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة

(2007-2005)

كما هو معروف فإن الميزانية المحاسبية تتكون من جانبين أساسيين هما، الأصول و الخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتتمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، و عليه نقوم من خلال هذا الفرع بعرض و دراسة الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2007 بالتطرق لكل من جانبي الأصول و الخصوم على حدى.

1-1- جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

للفترة (2005-2007)

في ما يلي عرض لجانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) خلال السنوات 2005، 2006، 2007.

جدول رقم (16): الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) جانب الأصول للفترة (2005-2007)

الوحدة: دينار جزائري

رقم الحساب	البيانات	2005	2006	2007
2	الإستثمارات			
20	مصاريف إعدادية	1938947.52	299250.05	0.00
21	قيم معنوية			
22	أراضي	1817790.00	1817790.00	
24	تجهيزات الإنتاج	494665067.61	489377144.00	555028743.00
25	تجهيزات إجتماعية	16717369.06	15624764.21	156341.12
28	إستثمارات قيد الإنجاز	112723544.09	51650573.89	
	مجموع الإستثمارات	627862718.28	558769522.15	555185084.12
3	المخزونات			
30	بضائع	1169972.72	803134.67	851006.53
31	مواد ولوازم أولية	120403258.66	114197086.92	102607645.28
33	إنتاج نصف مصنع			
34	إنتاج جاري			
35	إنتاج تام الصنع	18803016.84	16273145.78	18891799.20
36	فضلات ومهملات			
37	مخزونات بالخارج	0.00	2750.00	58364.17
38	مشتريات	0.00		
	المجموع	140376248.22	131276117.37	122408815.18
	الحقوق			
174	ما بين الوحدات	3430573139.83	3922236408.43	4519864812.66
42	حقوق الإستثمارات	1519160.14	14965778.18	13867241.76
43	حقوق المخزونات	12325048.00	75000.00	78890.52
45	تسبيقات على الحساب	2032728.60	165572.20	5008794.48
46	تسبيقات الإستغلال	375322.83	1514268.08	1458879.99
47	حقوق على الزبائن		21433057.55	31773672.16
48	أموال جاهزة	19190829.48	16403087.55	12699457.99
40	حسابات الخصوم المدينة	13219957.77		
	المجموع	3479236186.65	3976793171.99	4584751749.56
	مجموع الأصول	4247475153.15	4666838811.51	5262345648.86

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

نلاحظ من الجدول السابق أن أصول المؤسسة في تطور موجب طوال الفترة المدروسة، حيث يقدر متوسط معدل نموها حوالي 11.35 % ، و عند تدقيقتنا في تركيبة الأصول نجد أن سبب هذه الزيادة يعود إلى زيادة نسبة الحقوق حيث قدر متوسط معدل النمو بـ 14.8 % تقريبا، رغم التراجع الملحوظ في قيمة الإستثمارات الذي قدر بـ 11 % سنة 2006 و 0.64 % سنة 2007، و قيمة المخزونات بـ 6.5 % سنة 2006 و 6.8 % سنة 2007.

1-2- جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2005-2007)

جدول رقم (17): الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) جانب
الخصوم للفترة (2005-2007)

الوحدة: دينار جزائري

رقم الحساب	البيانات	2005	2006	2007
1	الأموال الخاصة			
10	رأس المال الجماعي			
13	الإحتياطيات			
14	إعانات الإستثمار			
15	فرق إعادة التقدير			
16	النتيجة			
18	نتائج قيد التخصيص			
19	مؤونات الأعباء والخسائر	235864.20		880000.00
	المجموع	235864.20	-	880000.00
175	ما بين الوحدات	3966755312.85	4465912423.77	5095832911.48
52	ديون الإستثمار	29022043.36	26232748.38	22859284.48
53	ديون المخزونات	39807037.86	30389228.93	29427588.36
54	محجوزات للغير	417283.14	297303.83	217216.01
55	ديون الشركاء والشركات الحليفة			
56	ديون الإستغلال	13650712.20	17506623.67	19790567.06
57	تسبيقات تجارية	1377367.84	1052743.77	3796648.92
58	ديون مالية			
59	تحويلات المشاريع	42194492.51	45194492.51	0.00
	المجموع	4093224249.76	4586585564.86	5171924216.31
88	النتيجة	154015039.19	80253246.65	89541432.55
	مجموع الخصوم	4247475153.15	4666838811.51	5262345648.86

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

من الجدول السابق نلاحظ أن خصوم المؤسسة تعرف تطورا موجبا خلال الفترة المدروسة بمعدل 11.35% و ترجع الزيادة في تركيبة الخصوم للمؤسسة إلى الزيادة المستمرة في مجموع الديون ليصل معدل النمو سنة 2007 حوالي 26% مقارنة بسنة 2005، كما نلاحظ وجود نتيجة موجبة تعبر عن ربح المؤسسة خلال مدة الدراسة تقدر بـ 154015039.19 دج كأقصى حد سنة 2005، لتشهد بعد ذلك تراجع خلال سنتي 2006 و 2007.

2- دراسة جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2007-2005)

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات و تكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، و فيما يلي جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2007.

جدول رقم (18): جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2007-2005)
الوحدة: دينار جزائري

رقم الحساب	البيانات	2005	2006	2007
70	مبيعات البضائع	29393873.93	8383385.27	6428181.61
60	بضائع مستهلكة	16625361.05	5984512.83	3083920.06
80	الهامش الإجمالي	12768512.88	2398872.44	3344261.55
71	إنتاج مباع	387991336.27	385939510.80	467493368.95
72	إنتاج مخزن	1378788.38	2529878.00	2613541.42
73	إنتاج المؤسسة لنفسها	2576843.19	2576843.19	2576843.19
74	تقديم خدمات للغير	39724224.77	6312336.73	6280485.04
75	تحويل تكاليف الإنتاج	407620.01	3013349.41	1394111.63
61	مواد ولوازم مستهلكة	110040442.73	133185350.38	150290674.13
62	خدمات	37980521.32	36505797.45	46463809.86
81	القيمة المضافة	294249518.26	228019886.74	284371284.60
77	منتجات مالية مختلفة	3667880.10	6730198.05	6703317.20
78	تحويل تكاليف الإستغلال	4528605.88	4642788.63	4809260.77
63	مصاريف المستخدمين	34417699.01	34687071.02	44233203.34
64	ضرائب ورسوم	2775373.42	2243529.35	2922383.66
65	مصاريف مالية	4161094.65	5050873.84	2082678.05
66	مصاريف مختلفة	1644167.99	2711131.46	5096127.87
68	مخصصات الإهلاك والمؤونات	99342252.01	105888418.31	112968229.10
83	نتيجة الإستغلال	160105417.16	88811849.44	128580940.55
79	نواتج خارج الإستغلال	10324363.15	3321354.13	6181710.15
69	مصاريف خارج الإستغلال	16414741.12	11879956.92	45221218.15
84	نتيجة خارج الإستغلال	6090377.97	8558602.79	39039508.00
83	نتيجة الإستغلال	160105417.16	88811849.44	128580940.55
84	نتيجة خارج الإستغلال	6090377.97	8558602.79	39039508.00
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	154015039.19	80253246.65	89541432.55
889	الضريبة على الأرباح	-	-	-
88	النتيجة الصافية للسنة المالية	154015039.19	80253246.65	89541432.55

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2005 الى سنة 2007 أن النتيجة المالية شهدت إنخفاضا بحوالي 48% و 41% في سنتي 2006 و 2007 على التوالي مقارنة بسنة 2005.

ثانيا: تحليل القوائم المالية

بهدف الحصول على الميزانية المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2005-

2007) ننطلق من الميزانية المحاسبية السابقة، و تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة، و كذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق، بالإضافة إلى الإعتماد على المعلومات المستمدة من المؤسسة يمكن وضع الميزانية المالية التالية:

1- إعداد الميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم (19): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

جانب الأصول للفترة (2007-2005)

البيانات	2005	2006	2007
الأصول الثابتة مجموع الأصول الثابتة	627442932	573436050	569052326
الأصول المتداولة قيم الإستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة	140376248 3458526196 19190829	131276117 3945424306 16403088	122408815 4558185049 12699458
مجموع الأصول المتداولة	3618093273	4093103511	4693293322
مجموع الأصول	4245536205	4666539561	5262345648

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

جدول رقم (20): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

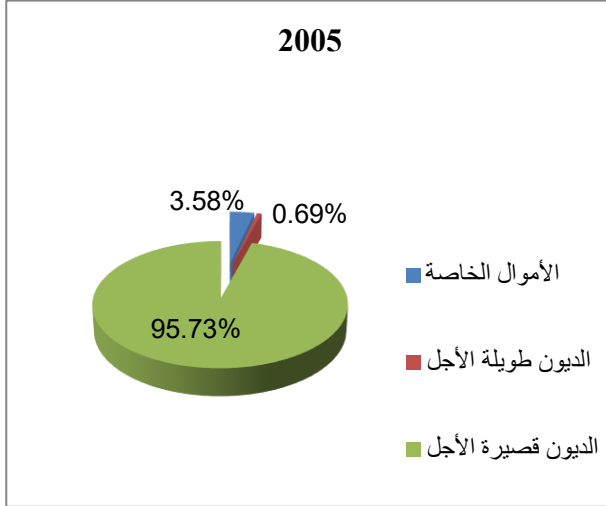
جانب الخصوم للفترة (2007-2005)

البيانات	2005	2006	2007
الأموال الدائمة الأموال الخاصة الديون طويلة الأجل	152076092 29257908	79953997 26232748	89541433 23739284
مجموع الأموال الدائمة	181333999	106186745	113280717
الديون قصيرة الأجل	4064202206	4560352816	5149064931
مجموع الخصوم	4245536205	4666539561	5262345648

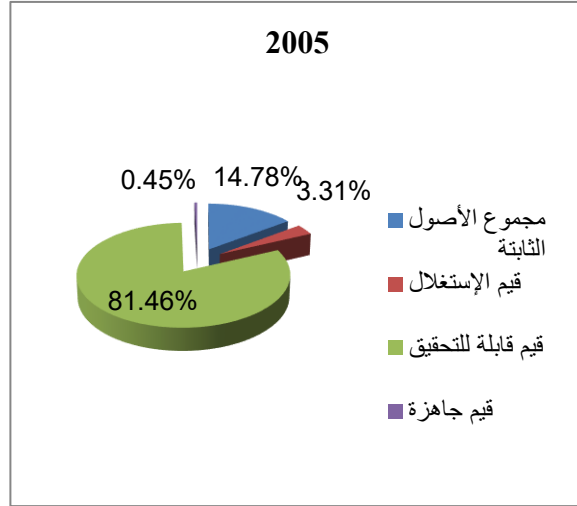
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

ومن أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie أكثر وضوح وسهولة، نقوم بتمثيلها بيانيا بالإعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي
الشكل رقم (02): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie،
للفترة (2005-2007)

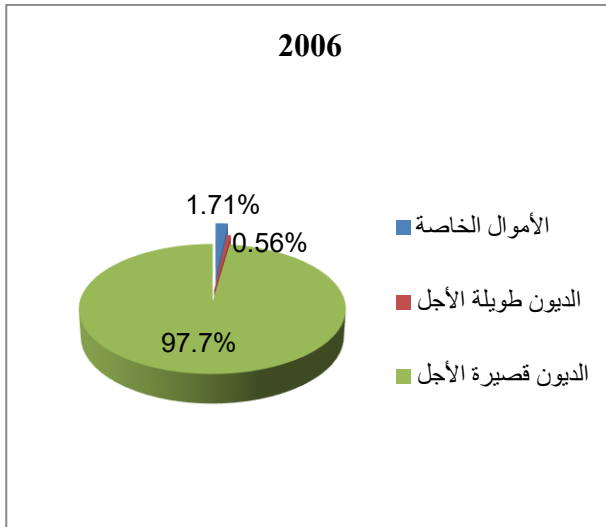
جانب الخصوم



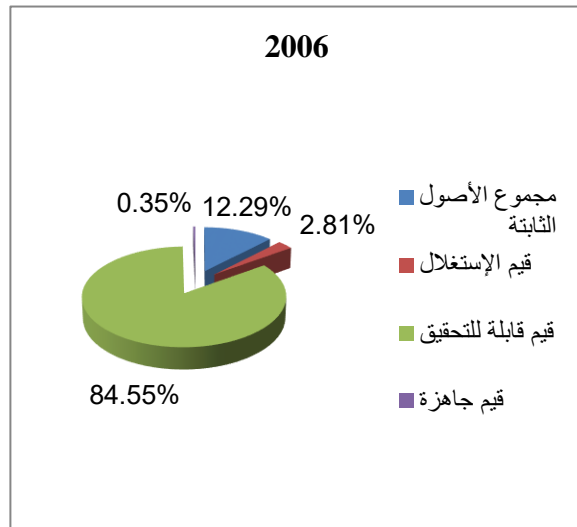
جانب الأصول



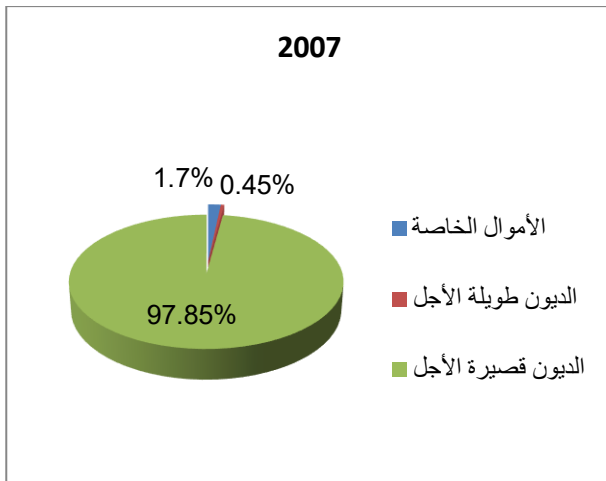
2006



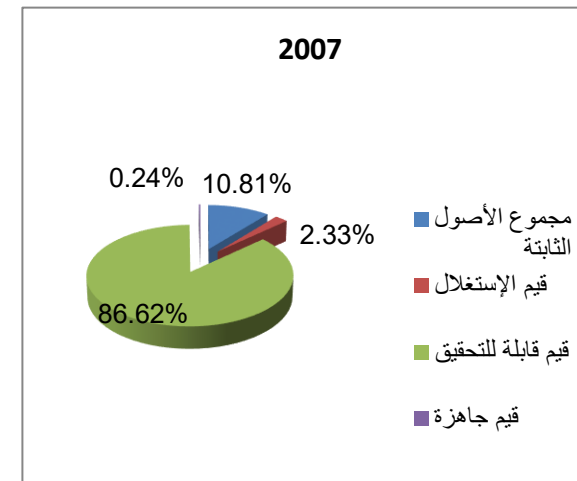
2006



2007



2007



2- تحليل القوائم المالية بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي

2-1- تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

يمكن تتبع تطور نشاط مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) إنطلاقا من مجموعة النسب المالية، و التي يمكن حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها.

2-1-1- نسب الهيكل المالي:

سنتعرض من خلال الجدول التالي لأهم نسب الهيكل المالية لمؤسسة Linde Gaz

Algérie (ENGI سابقا) في الفترة (2005-2007) و التي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم (21): نتائج نسب الهيكل المالي لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2005-2007)

البيان	2005	2006	2007
نسبة التمويل الدائم	0.29	0.19	0.2
نسبة التمويل الذاتي	0.24	0.14	0.16
نسبة الإستقلالية المالية	0.04	0.02	0.02
نسبة التمويل الخارجي	0.96	0.98	0.98

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم لمؤسسة Linde Gaz Algérie خلال الفترة 2005-2007 أقل من الواحد ما يدل على أن الأموال الدائمة للمؤسسة لا تكفي لتمويل الأصول الثابتة و هذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الدائمة من خلال الإنخفاض في الأموال الخاصة.

أما فيما يخص نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة فهي أقل من الواحد طوال الفترة المدروسة، مايعني لجوء المؤسسة إلى الديون طويلة و متوسطة الأجل لتمويل أصولها الثابتة.

بالنسبة للإستقلالية المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie خلال الفترة المدروسة نجد أن نسبتها تتراوح بين 2% و 4%، و هي ضعيفة جدا مقارنة مع النسبة المعيارية التي تقدر بـ 50% ما يدل على أن المؤسسة دائما بحاجة إلى مصادر تمويل خارجية لتمويل إستثماراتها.

نسبة التمويل الخارجي تعبر عن الضمانات التي تمنحها المؤسسة لدائنيها بما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها لها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زاد إرتياح الدائنين إتجاه المؤسسة، و ما

يمكن ملاحظته أن نسبة التمويل الخارجي لدى مؤسسة Linde Gaz Algérie خلال الفترة المدروسة مرتفعة على النسبة المعيارية التي تقدر بـ 50%، حيث بلغت هذه النسبة في المؤسسة 96% سنة 2005 و 98% كأقصى حد خلال سنتي 2006 و 2007.

2-1-2- نسب السيولة:

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) خلال الفترة (2005-2007) نقوم بدراسة نسب سيولة الأصول المتداولة خلال الفترة المدروسة، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (22): نتائج نسب السيولة لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2007-2005)

البيان	2005	2006	2007
نسبة السيولة العامة	0.890	0.898	0.911
نسبة السيولة المختصرة	0.856	0.869	0.888
نسبة السيولة الجاهزة	4.722	3.597	2.466

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد حيث تتراوح بين 0.89 و 0.91، هذا يدل على أن الأصول المتداولة عجزت عن تمويل الأموال الدائمة و هذا راجع إلى انخفاض قيمة الأصول المتداولة، أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة قمنا بإستبعاد قيم الإستغلال، بإعتبارها أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة و سرعة إلى التحول إلى نقدية، و ما وجدناه أن نسبة السيولة المختصرة تتراوح بين 0.85 و 0.88 و هي مرتفعة مقارنة مع النسب المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و 0.5. و بهدف التعرف على جاهزية السيولة لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة وجدناها مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة النموذجية التي تتراوح بين 0.2 و 0.6، حيث تقدر نسبة السيولة الجاهزة بـ 4.7، 3.6، 2.5 خلال السنوات 2005، 2006، 2007، عل التوالي و هي نسبة مرتفعة جدا، هذا ما يعني أن المؤسسة إحتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

2-1-3- نسب النشاط:

تكمن أهمية دراسة هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها و إدارة موجوداتها، و يتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم (23): نتائج نسب النشاط لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

البيان	2005	2006	2007
نسبة معدل دوران إجمالي الأصول	0.11	0.09	0.09
نسبة معدل دوران الأصول الثابتة	0.73	0.7	0.84
نسبة معدل دوران الأصول المتداولة	0.13	0.1	0.10

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 0.11، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2005 يولد 0.11 دينار من المبيعات، لكن يلاحظ إنخفاض في هذا المعدل إلى 0.09 سنة 2007 هذا ما يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال السنتين الأخيرتين محل الدراسة، أي أن هناك تراجع في قدرة الأصول على خلق المبيعات، و من أجل تجنب هذا الإنخفاض إما أن تقوم المؤسسة بإستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة، أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة الذي يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فهو يقدر بـ 0.73، و هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.73 دينار من المبيعات، لكن هذه النسبة تتغير خلال سنتي 2006 و 2007 حيث تقدر بـ 0.7 و 0.84 على التوالي، بينما يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.13، 0.1 و هو معدل منخفض و قد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

2-1-4- نسب المردودية:

جدول رقم (24): نتائج نسب المردودية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2005-2007)

البيان	2005	2006	2007
المردودية الاقتصادية	0.04	0.02	0.02
المردودية التجارية	0.34	0.20	0.19
المردودية المالية	1.01	1.00	0.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الموارد لجلب الأرباح، و من خلالها يتم تقدير كفاءة المشروع الإقتصادي و التي على أساسها يمكن للمستثمر إتخاذ القرارات المناسبة، و من خلال الجدول السابق نلاحظ أنها ملائمة و مقبولة، لكن مع وجود إنخفاض في السنتين الأخيرتين بنسبة 2%، أما بالنسبة للمردودية المالية و التجارية فهي في إنخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة، و هذا بسبب الإنخفاض النسبي في قيمة النتيجة الصافية.

2-2- تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

نعتمد في تحليلنا للتوازن المالي لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) على أهم مؤشرات التوازن المالي و هي رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل و رصيد الخزينة.

جدول رقم (25): حساب أنواع رأس المال العامل لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2005-2006)

البيان	2005	2006	2006
رأس المال العامل			
- رأس المال العامل الدائم	-446108932	-467249305	-455771609
- رأس المال العامل الخاص	-475366841	-493482053	-479510893
- رأس المال العامل الإجمالي	3618093273	4093103511	4693293322
إحتياجات رأس المال العامل	-465299762	-483652393	-468471067
الخزينة	19190830	16403088	12699458

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

2-2-1- رأس المال العامل

- رأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم سالب خلال سنوات الدراسة، هذا ما يدل على أن الأموال الدائمة لم تغطي بصفة إجمالية الأصول الثابتة و هذا راجع إلى إنخفاض قيمة الأموال الخاصة، و هنا يمكن القول أن المؤسسة تواجه مشاكل من الجانب التوازن المالي، و خاصة بالنسبة للقدرة على الدفع و الإستدانة.

- رأس المال العامل الخاص:

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة سالب خلال سنوات الدراسة، هذا ما يدل على أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة، و لهذا يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الإقتراض.

- رأس المال العامل الإجمالي:

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي الصافي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة هل هي في طريق النمو أو التدهور، و من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة.

2-2-2- إحتياجات رأس المال العامل:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن إحتياجات رأس المال العامل سالبة خلال فترة الدراسة، هذا ما يفسر إتجاه المؤسسة نحو تغطية الإحتياجات الدورية عن طريق الديون قصيرة الأجل.

2-2-3- الخزينة:

من الجدول السابق تم تسجيل رصيد موجب و متناقص للخزينة و ذلك خلال سنوات الدراسة، هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة، و هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة إستعمال هذه الأموال بشكل أكبر لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى إستثمارات.

المطلب الثالث: تحليل الوضع المالي للمؤسسة بعد الشراكة

سنقوم بتحليل الوضع المالي لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي كما تناولنا في المطلب السابق، و نشير إلى أن التحليل سيمتد عبر ثلاث سنوات 2010، 2011، 2012.

أولا: عرض القوائم المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة

(2010-2012)

في ما يلي سنقوم بعرض الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)، (ملحق رقم 4،5).

1- عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة
(2010-2012)1-1- عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) جانب
الأصول للفترة (2010-2012)جدول رقم (26): الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) جانب
الأصول للفترة (2010-2012)

الوحدة: دينار جزائري

رقم الحساب	البيانات	2010	2011	2012
	الأصول الثابتة			
212	عمرات	4462027.77	522009.30	87151.19
213	مباني	19045054.62	22582696.91	20110827.18
215	تركيبات تقنية ومعدات وأدوات صناعية	348772951.90	425007330.31	444809780.88
218	قيم ثابتة مادية أخرى	2370472.62	6229200.80	7753520.52
232	التثبيات العينية الجارية إنجازها		1518769.44	151175330.05
238	التسيقات المدفوعة		230000.00	230000.00
275	مدفوعات على الودائع	12270890.00	13215890.00	13215890.00
133	الضرائب المؤجلة على الأصول	(15804734.02)		
	مجموع الأصول الثابتة	371116662.89	469305896.76	637382499.82
18	مابين الوحدات	5960247861.43	7748904359.43	8946243618.52
300	مخزونات وبضائع	(16716902.38)	878235.40	2407137.32
310	مواد ولوازم أولية	13665800.19	10856155.67	12369899.18
321	المواد المستهلكة	(25892864.81)	(51491722.73)	(51459312.75)
322	اللوازم المستهلكة	94857059.58	64986457.01	92086738.93
355	إنتاج تام	6475272.97	21413715.00	36655023.00
370	مخزونات خارج المؤسسة حساب الموردين المدينون	1166735.65	15164719.28	5933244.23
409	الزبائن	772760.00	12626796.77	1475304.40
411	أموال الخدمات	84544627.71	54529571.36	52205553.12
422	الإجتماعية تسيقات	6192756.31	8366878.81	
425	مدينون آخرون	1160854.00	910420.00	646132.00
467	أعباء مسجلة مسبقا	13740352.94	25414000.74	3265129.42
486	حسابات البنوك	48031.45		115888.00
512	الصندوق	25699522.22	61035484.97	35785587.67
530	سلفات وإعتمادات	52491.45	100335.37	80776.75
542		3114991.55	3114991.55	3114991.55
	مجموع الأصول الجارية	6169129350.26	7976810398.63	9140925711.34
	مجموع الأصول	6540246013.15	8446116295.39	9778308211.16

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

2-2- جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

جدول رقم (27): الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) جانب
الخصوم للفترة (2010-2012)

الوحدة: دينار جزائري

رقم الحساب	البيانات	2010	2011	2012
120	الأموال الخاصة نتيجة الدورة	116260016.00	202065832.64	369979852.49
	المجموع	116260016.00	202065832.64	369979852.49
153	الخصوم غير المتداولة المؤونات للضرائب	(58927320.00)	76074800.00	102044800.00
165	قروض وديون مماثلة	33939800.00	8094045136.72	8998881092.89
18	ما بين الوحدات	6297939729.54	8170119936.72	9100925892.89
	المجموع	6272952209.54	8170119936.72	9100925892.89
401	الخصوم المتداولة موردي المخزونات والخدمات	28493730.30	36972943.65	52596629.82
404	موردي الإستثمار	4597008.38	6909102.71	3854233.88
408	موردي الفواتير التي لم تصل	9700000.00	14040000.00	28489678.91
419	الزبائن الدائنون	4751575.16	8269675.84	8367582.42
421	أجور مستحقة	351000.00		
422	أموال الخدمات الإجتماعية	71687.04	2588503.49	800629.53
425	المستخدمون		39580.96	71527.78
428	أعباء للدفع	1433740.56	1433736.64	5405986.33
431	حماية إجتماعية	943619.55	1076915.58	1355723.77
438	الهيئات الإجتماعية	372772.56	372771.04	1452828.37
442	الدولة، الضرائب والرسوم قابلة للتحويل		265230.00	
445	ضرائب على رقم الأعمال	106871.03	567675.65	602993.57
447	مبالغ في إنتظار			500000.00
467	التحميل	1329627.63	19420.00	45050.00
470	الحسابات الاخرى الدائنة		1374970.47	1753325.07
	الحسابات الوسيطة			
	المجموع	52151632.21	73930526.03	105296189.45
	مجموع الخصوم	6441363857.75	8446116295.39	9576201934.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

2- دراسة جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

جدول رقم (28): جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

الوحدة: دينار جزائري

رقم الحساب	البيانات	2010	2011	2012
700	مبيعات بضائع		44050655.00	
701	بيع منتجات تامة الصنع		217836365.00	28685509.00
706	خدمات اخرى مقدمة		33793374.00	10069822.00
724	رقم الأعمال إنتاج مخزن		295680394.00 364313828.50	38755331.00 36770658.60
60	إنتاج الدورة مشتريات البضائع المباعة		659994222.50	75525989.60
61	خدمات خارجية		150798477.33	8973930.83
62	خدمات خارجية أخرى		68114134.45	23118623.28
	إستهلاكات الدورة	-	49406937.29	7968652.11
63	القيمة المضافة للإستغلال مصاريف المستخدمين	68000000.00	268319549.07	40061206.22
64	ضرائب ورسوم		391674673.43	35464783.38
75	فائض الإستغلال الإجمالي نواتج أخرى وظيفية	68000000.00	75871751.08	6879665.77
65	مصاريف أخرى وظيفية		5548779.02	1440508.07
68	مخصصات الإهلاك والمؤونات	29382693.78	310254143.33	27144609.54
78	إسترجاع خسائر القيم والمؤونات	33601775.10	22323878.75	1701.25
76	النتيجة الوظيفية إيرادات مالية	130984468.88	22832965.54	19557316.96
66	المصاريف المالية	1080281.14	67094752.82	14554.21
	النتيجة المالية	1080281.14	4315985.16	14554.21
695	النتيجة العادية قبل الضريبة ضرائب على الأرباح	132064750.02	202439507.34	19542762.75
692	ضرائب مؤجلة على الأصول	11196190.80		
693	ضرائب مؤجلة على الخصوم	4608543.22		
77	النتيجة الصافية للنشاطات العادية	116260016.00		
67	عناصر غير عادية-إيرادات العناصر الإستثنائية-اعباء			
	النتيجة غير العادية			
	النتيجة الصافية للدورة	116260016.00	202439507.34	19542762.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

ثانيا: تحليل القوائم المالية :

1- إعداد الميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم (29): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)
جانب الأصول للفترة (2010-2012)

البيانات	2010	2011	2012
الأصول الثابتة			
مجموع الأصول الثابتة	371116662	469305896.76	637382499.82
الأصول المتداولة			
قيم الإستغلال	73555101	61807559.63	97992729.91
قيم قابلة للتحقيق	6066707243	7850752027	9003951625
قيم جاهزة	28867005	64250811.89	38981355.97
مجموع الأصول المتداولة	6169129349	7976810399	9140925711
مجموع الأصول	6540246013	8446116295	9778308211

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

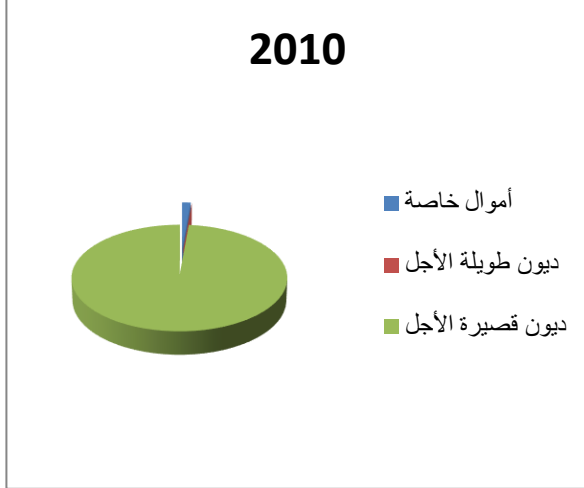
جدول رقم (30): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)
جانب الخصوم للفترة (2010-2012)

البيانات	2010	2011	2012
الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة	116260016	202065832	369979853
الديون طويلة الأجل	-24987520	76074800	102044800
مجموع الأموال الدائمة	91272496	278140632	472024652
الديون قصيرة الأجل	6350091361	8167975662	9104177281
مجموع الخصوم	6441363857	8446116295	9576201934

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

و من أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie أكثر وضوح و سهولة، نقوم بتمثيلها بيانيا بالإعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:
الشكل رقم (03): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie، للفترة (2010-2012)

جانب الخصوم



جانب الأصول



2011



2011



2012



2012



2- تحليل القوائم المالية بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي

1-2- التحليل بواسطة النسب المالية

1-1-2- نسب الهيكل المالي

جدول رقم (31): نتائج نسب الهيكل المالي لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

البيان	2010	2011	2012
نسبة التمويل الدائم	0.25	0.60	0.74
نسبة التمويل الذاتي	0.31	0.43	0.58
نسبة الإستقلالية المالية	0.02	0.02	0.04
نسبة التمويل الخارجي	0.96	0.97	0.94

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

تم تسجيل قيم أقل من الواحد لنسب التمويل الدائم، حيث بلغت 0.25 سنة 2010، لكنها

نسبة ضعيفة مقارنة بسنتي 2011 و 2012 التي إرتفعت فيها نسبة التمويل الدائم إلى 0.6 و 0.74 على التوالي، و هي نسب مرتفعة مقارنة بالفترة الأولى للدراسة دلالة على أن الأموال الدائمة للمؤسسة أصبحت تغطي نسبة أكبر من الأصول الثابتة .

أما فيما يخص نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة فهي أقل من الواحد طوال الفترة المدروسة، مايعني لجوء المؤسسة إلى الديون طويلة و متوسطة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، لكن مقارنة بالفترة الأولى (قبل الشراكة) لقد شهدت إرتفاع ملحوظ و بنسب معتبرة دلالة على تحسن وضعية المؤسسة، و بالنسبة للإستقلالية المالية للمؤسسة سجلنا قيم ضعيفة جدا دلالة على أن المؤسسة دائما بحاجة إلى مصادر تمويل خارجية لتمويل إستثماراتها، و بالنسبة لنسبة التمويل الخارجي لمؤسسة Linde Gaz Algérie لقد سجلنا قيم مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية، حيث بلغت 96% و 97% سنتي 2010 و 2011 على التوالي، لكن عرفت تراجعا طفيفا سنة 2012 حيث بلغت 94% .

2-1-2- نسب السيولة:

جدول رقم (32): نتائج نسب السيولة لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

البيان	2010	2011	2012
نسبة السيولة العامة	0.97	0.98	1.00
نسبة السيولة المختصرة	0.96	0.97	0.99
نسبة السيولة الجاهزة	4.55	7.87	4.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسب السيولة العامة خلال سنتي 2010 و 2011 قريبة نوعا ما من الواحد، على خلاف سنة 2012 التي نلاحظ فيها أن نسبة السيولة العامة تساوي الواحد، هذا يعني أن الأصول المتداولة تمول الأموال الدائمة مع عدم وجود أي فائض، أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فهي تتراوح بين 0.96 و 0.99 و هي نسب مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية، أما عن نسب السيولة المختصرة سجلنا قيم أكبر من الواحد دلالة على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالسيولة المتوفرة لديها، لكن بمقارنتها مع النسب المعيارية نجدها نسب مرتفعة جدا أي أن المؤسسة إحتفقت بسيولة أكثر من حاجتها.

2-1-3- نسب النشاط

جدول رقم (33): نتائج نسب النشاط لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

البيان	2010	2011	2012
نسبة معدل دوران إجمالي الأصول	-	0.04	3.96
نسبة معدل دوران الأصول الثابتة	-	0.63	0.06
نسبة معدل دوران الأصول المتداولة	-	0.04	4.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

تجدر الإشارة الى ان خلال سنة 2010 واجهت المؤسسة مشاكل تقنية مست نظام الاعلام الالي لهذا السبب لم يتم الكشف عن رقم الاعمال، اما بالنسبة للسنتين 2011 و 2012 نلاحظ ان قدرة الاصول في خلق المبيعات في تزايد مستمر، وهذا مؤشر ايجابي يعكس كفاءة الادارة في استخدام المصادر الاستثمارية للمؤسسة لغرض توليد المبيعات.

2-1-4- نسب المردودية:

جدول رقم (34): نتائج نسب المردودية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

البيان	2010	2011	2012
المردودية الإقتصادية	0.02	0.02	2.00
المردودية التجارية	-	0.68	0.50
المردودية المالية	1.00	1.00	0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

من الجدول السابق سجلنا قيمة 0.02 للمردودية الإقتصادية خلال سنتي 2010 و 2011، لكن سنة 2012 إرتفعت هذه القيمة بنسبة معتبرة لتصل إلى 2.00، و هي نسبة تعبر عن كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها لتحقيق الأرباح.

بالنسبة للمردودية التجارية ففي سنة 2010 المؤسسة لم تسجل مردودية تجارية لأسباب ذكرت سابقا، لكن خلال السنتين الأخيرتين سجلنا قيمة 0.68 و 0.5 و هي قيم مرتفعة مقارنة بالتي حققتها المؤسسة خلال فترة الدراسة الأولى (قبل الشراكة).
أما عن المردودية المالية سجلنا قيمة ثابتة خلال السنتين الأولى و الثانية، لتشهد هذه القيمة إنخفاضا بعد ذلك سببه إنخفاض قيمة النتيجة الصافية.

2-2- تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

جدول رقم (35): حساب أنواع رأس المال العامل لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) للفترة (2010-2012)

البيان	2010	2011	2012
رأس المال العامل			
- رأس المال العامل الدائم	-279844166	-191165265	-165357847
- رأس المال العامل الخاص	-254856646	-267240064	-267402646
- رأس المال العامل الإجمالي	6169129349	7976810399	9140925711
إحتياجات رأس المال العامل	-209829017	-255416074	-2232925
الخزينة	70015149	64250811	163124922

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie

2-2-1- رأس المال العامل:

- رأس المال العامل الدائم:

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم رأس المال العامل الدائم سالبة خلال فترة الدراسة لكن يمكن ملاحظة أن هذه النسب في إنخفاض مستمر، أي أن الأموال الدائمة في كل سنة تغطي نسبة أكبر من الأصول الثابتة، و إذا قمنا بمقارنة هذه النسب مع تلك التي سجلناها في الفترة الأولى للدراسة نجدها قد إنخفضت بقيم معتبرة و هو مؤشر إيجابي يدل على تحسن وضعية المؤسسة.

- رأس المال العامل الخاص:

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة سالب خلال سنوات الدراسة، هذا ما يدل على أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة، و لهذا يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الإقتراض.

- رأس المال العامل الإجمالي:

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي الصافي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة هل هي في طريق النمو أو التدهور، و من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، و ذلك بنسب أكبر من تلك المسجلة في الفترة الأولى (قبل الشراكة).

2-2-2- إحتياجات رأس المال العامل:

سجلنا قيم سالبة للخزينة على مدار الثلاث سنوات حيث قدرت بـ 209829017- و 255416074- خلال سنة 2010 و 2011 لتتخفص سنة 2012 إلى 2232925- ، مايدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية إحتياجات دورة الإستغلال بواسطة مواردها.

2-2-3- الخزينة:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم الخزينة لمؤسسة ليند غاز موجبة خلال سنوات الدراسة، حيث سجلنا 70015149 و 64250811 خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وقد ارتفعت هذه القيم سنة 2012 لتصل إلى 163124922، ذلك راجع لزيادة قيمة القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

المبحث الثالث: أهمية الشراكة الأجنبية في مجال المحروقات

المطلب الاول: أثر قرار الشراكة على مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

أولاً: تحليل مقارن للفترتين قبل وبعد الشراكة

1- الأصول والخصوم :

شهدت الأصول تغييرات كبيرة بين فترتي الدراسة (2005-2007) و(2010-2012)، حيث نلاحظ أن الإستثمارات تتزايد بنسبة معتبرة، و الجدول التالي يبين تطور حجم الإستثمارات خلال الفترة (2005-2012).

الجدول رقم (36): تطور حجم الإستثمارات لمؤسسة ليند غاز خلال الفترة (2005-2012)

البيانات	2005	2006	2007	2008
قيمة الإستثمارات	1058756123	1092456736	1123465756	1501867111
البيانات	2009	2010	2011	2012
قيمة الإستثمارات	1506979783	1607308098	1711169942	1963226697

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie.

من الجدول السابق نلاحظ زيادة حجم الإستثمارات، الشيء الذي يدل على أن المؤسسة إستفادت من مشروع الشراكة، و تمكنت من جلب تكنولوجيا جديدة مكنت من رفع قيمة الإستثمارات، كما نلاحظ زيادات معتبرة في قيم الإستغلال و خاصة المنتجات تامة الصنع، و يعود ذلك لتطوير وسائل الإنتاج و تجديد الآلات.

أما بالنسبة للخصوم فهي الأخرى شهدت إرتفاعا ملحوظا و بنسب معتبرة خلال فترتي الدراسة، يعود ذلك لزيادة حجم الإستثمارات الذي يفرض على المؤسسة اللجوء إلى الديون الإستثمارية بنسب كبيرة، الشيء الذي يؤدي إلى إرتفاع حجم الديون المالية للمؤسسة.

2- نسب هيكل رأس المال:

بمقارنة النتائج المتحصل عليها قبل وبعد الشراكة، نلاحظ أن هناك تحسن عام في مستوى أداء هيكل رأس المال للمؤسسة، من خلال زيادة مؤشرات التمويل الدائم و التمويل الذاتي في الفترة الثانية مع تسجيل نوع من الإستقرار في مؤشرات الإستقلالية المالية و نشير هنا إلى أن أهم

مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة تتمثل في مصادر التمويل ما بين الوحدات و هو ما يفسر الثبات النسبي لنسب الاستقلالية المالية للمؤسسة.

و عموما هناك تحسن في الهيكل التمويلي للمؤسسة و ذلك بزيادة مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تمويل عمليات هذه المؤسسة، ذلك نظرا للإرتفاع الكبير و المستمر في قيمة الأموال الخاصة خلال الفترة الثانية و هو ما تحتاجه المؤسسة لتمويل الإحتياجات المتزايدة و الإستثمارات الجديدة بسبب الشراكة .

3- نسب المردودية:

من خلال نسب المردودية المسجلة في فترتي الدراسة يمكن القول أن هناك تحسن عام في مستوى الأداء الربحي المحقق للمؤسسة خلال الفترة الثانية، و يرجع هذا الأداء المتميز للمؤسسة إلى إعتمادها لأسلوب الشراكة، ذلك لأن وجود شريك إستراتيجي دائم و قوي للمؤسسة بحيث تكون لديه المقدرة المادية و الخبرة الإدارية و الفنية، يمكن من تطوير أداء المؤسسة و تعويضها عن ضعف الإدارة ، و ضخ إستثمارات جديدة ، كما أن وجود مستثمر رئيسي دائم و قوي يساعد على إختراق أسواق جديدة و زيادة التصدير، خاصة وأن المستثمر الألماني يملك فروع عالمية كبيرة و ذو خبرة و إمكانيات كبيرة في هذا المجال، وهو المفتاح الرئيسي لتطوير أداء هذه الشركة و زيادة مستوى ربحيتها.

4- نسب السيولة

بمقارنة مستوى السيولة قبل و بعد الشراكة نلاحظ أن هناك تحسن عام في مستوى السيولة الذي تحتفظ به المؤسسة، حيث زادت جميع نسب السيولة في فترة الدراسة الثانية، و بمقارنة نسب السيولة العامة لفترة الدراسة الثانية مع تلك التي سجلت في الفترة الأولى نجدها في تحسن ملحوظ خاصة في السنة الأخيرة للدراسة حيث أن المؤسسة حققت توازن مالي على المدى القصير الشيء الذي يعكس قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها و ذلك بتعبئة أصولها المتداولة بإعتبارها المصدر الأول لمقابلة هذا النوع من الإلتزامات خاصة و أنها شهدت نموا بنسب معتبرة في الفترة الثانية.

ثانيا: نتائج الشراكة

- الحصول على شهادة ISO 9001. 2008 و ذلك إستجابة منها لإشتراط الزبائن لوثائق تثبت جودة منتجاتها المصنعة محليا، و تماشيا مع شعار المؤسسة Notre Qualité...Votre Réussite، سخرت الوحدة إمكانيات مادية معتبرة لإجراء أبحاث النوعية، و ذلك سعيا منها لإكتساب مؤسساتها و منتجاتها سمعة جيدة و مصداقية و بهذا تلبية طلبات و رغبات الزبائن، و قد توجت هذه الجهود بحصولها على شهادة ISO 9001 سنة 2008. (ملحق رقم 06).

- تجديد آلات الإنتاج لوحدة سكيكدة كمايلي:

- سنة 2010: تجديد آلة تصفية الهواء
- سنة 2011: تجديد ضاغطة الهواء
- سنة 2012: تجديد مجموعة تبريد الهواء

- تكوين الموظفين: تمنح الشركة الألمانية للمؤسسة الوطنية التكوين المجاني للعمال الجزائريين، إذ وفرت هذه الشركة نظام تكوين يمس الموارد البشرية في مختلف المجالات و ذلك سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية:

- الإستغلال الأمثل للموارد التكنولوجية للمؤسسة و التحكم في المعرفة الفنية.
- قدرة الأفراد على التكيف وسط البيئة الإقتصادية و التكنولوجية المتطورة بإستمرار، و قد إستفاد من الدورات التدريبية و التكوينية عدد من المهندسين و إطارات المؤسسة سواء في الجزائر أو عن طريق التنقل إلى الخارج.

المطلب الثاني: تقديم أهم المؤسسات البترولية

يحتل قطاع الطاقة مكانة إستراتيجية في الإقتصاد الوطني منذ السبعينات، حيث كان و لا يزال المصدر الرئيسي للثروة، و هذا ما يفسر سياسات التنمية و التطوير التي عرفها على كل المستويات، و فيما يلي عرض لأهم مؤسستين تنشطان في قطاع المحروقات بولاية سكيكدة (الشركة الوطنية للبتروكيمياء ENIP، و المؤسسة الوطنية للاشغال البترولية الكبرى (ENGTP)، و بسبب إختيارهما يتمثل في كونهما أهم الزبائن الذين تتعامل معهم مؤسسة Linde Gaz Algérie.



أولا: الشركة الوطنية للبتروكيمياء (ENIP)

تعتبر الشركة الوطنية للبتروكيمياء (Societe Nationale de la Petrochimie) إحدى المؤسسات الكبرى التي تنشط في الإقتصاد الوطني، و التي تعمل على تدعيمه بالمواد البتروكيميائية الأساسية، تم إنشاؤها في إطار مخطط إعادة هيكلة سوناطراك التي قسمت إلى شركات مختصة ومن بينها المؤسسة الوطنية للبتروكيمياء ENIP، و التي أصبحت شركة ذات أسهم يوم 18 أفريل 1998.

تتميز شركة ENIP بعدة مؤشرات أساسية نذكر منها:

- قيمة رأس المال: تقدر بـ 4.5 مليار دينار جزائري مقسمة إلى 300 سهم.
- قيمة رقم الأعمال لسنة 2012: تقدر بـ 6569663688 دينار جزائري.
- عدد العمال لسنة 2012 : يقدر بـ 2205 عامل.

مقرها:

يقع المقر الرئيسي لشركة ENIP في المنطقة الصناعية الكبرى لولاية سكيكدة التي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 5 كلم شرقا، حيث تتكون الشركة من وحدتين إنتاجيتين هما: مركب المواد البلاستيكية CP1/Z الواقع بالمنطقة الصناعية الكبرى لولاية سكيكدة و مركب الميثانول و الريزين (CP1/K (Méthanol et Résines) الواقع بالمنطقة الصناعية الكبرى بأرزيو (وهران) كما أن الشركة لها وحدة للبيع و التوزيع يقع مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة.

نشاطها:

يعتبر النشاط الأساسي للشركة الوطنية للبتروكيمياء ENIP هو التحويل الكيميائي للمحروقات (Hydrocarbures) السائلة و الغازية و كذلك مشتقاتها، لإنتاج المواد البتروكيميائية الأساسية و المنتجات النهائية الموجهة نحو السوقين المحلي و الدولي، تتمثل هذه المواد في:

- المواد الأساسية للصناعة الكيميائية و الصيدلانية
- المواد المرنة مثل: المواد البلاستيكية
- الألياف التركيبية Fibres Synthétiques

ثانيا: المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى



Entreprise Nationale de Grands Travaux Pétroliers (ENGTP) هي مؤسسة كبيرة متخصصة في بناء المجمعات الصناعية الكبرى و مد خطوط الأنابيب في مجال النفط و الغاز و الطاقة، و وجودها في السوق لأكثر من 40 سنة و تعاملها مع كبرى الشركات الصناعية الدولية سمح لها باكتساب الخبرة و المهارة و القدرات التي مكنتها من تطوير مجموعة واسعة من الأنشطة، و هي الآن تحتل مكانة الزعيم في مجال الأشغال البترولية، و الشكل الموالي يبين تاريخ نشأتها:

الشكل رقم (04): تاريخ نشأة المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى



Source : présentation GTP, disponible sur le site: www.engtp.com.

تتميز المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى بالمشورات التالية:
 قيمة رأس المال: تقدر بـ 63900000000 دينار جزائري.
 قيمة رقم الأعمال لسنة 2012: تقدر بـ 20 مليار دينار جزائري.
 عدد العمال لسنة 2012 : يقدر بـ 10000 عامل.

مهامها:

- بناء كبرى المجمعات الصناعية في مجال الهيدروكربونات (النفط و الغاز) و الطاقة.
- مد و صناعة الأنابيب و الهياكل المعدنية
- صيانة المعدات و المنشآت الصناعية
- الخبرة الواسعة و التحكم في مجال التلحيم
- الهندسة و مراقبة التنفيذ

المطلب الثالث: دور Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) في مجال المحروقات

نظرا للأهمية الحيوية للقطاعات التي تزودها مؤسسة Linde Gaz Algérie بالمنتجات الصناعية، إكتسبت هذه الأخيرة أهمية إقتصادية بالغة بالنسبة للإقتصاد الوطني، كونها أهم ممول للمؤسسات الناشطة في قطاع المحروقات، حيث تمولها بتشكيلة من المنتجات التي تتمثل في الغازات الصناعية، و الجدول التالي يبين المواد التي تنتجها و تسوقها الوحدة.

الجدول رقم (37): تشكيلة منتجات مؤسسة Linde Gaz Algérie وحدة سكيكدة

المنتج	طبيعة المنتج		إستعمالاته			إنتاج وتسويق
	غازي	سائل	طبي	صناعي	غذائي	
أرغون	X	X	X	X		X
أزوت		X	X	X		X
أكسجين		X	X	X		X
هيدروجين	X			X		X
ثاني أكسيد الكربون	X				X	X

المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة Linde Gaz Algérie : www.Linde-gaz.com

الجدول رقم (37) يوضح أن المنتجات التي تحمل علامة (x) هي المنتجات التي تنتجها الوحدة و تسوقها، أما المنتجات التي تحمل العلامة (x) فهي المنتجات التي تختص الوحدة في إنتاجها فقط، والملحق رقم (07) يضم المبيعات بالكمية للوحدة من المنتجات السابقة لسنة 2012.

Linde Gaz Algérie هي مؤسسة وطنية إنتاجية تساهم في دفع التنمية الوطنية الشاملة خاصة في الجانب الصناعي و قطاع المحروقات بإعتبارها أهم ممول للمؤسسات البترولية الكبرى، حيث تستخدم منتوجاتها في الصناعات البترولية و الصناعات البتروكيميائية و الكيماوية، و كما ذكرنا سابقا فان أهم المؤسسات الناشطة في قطاع المحروقات و التي تعتبر كذلك أهم الزبائن التي تتعامل مباشرة مع مؤسسة Linde Gaz Algérie هما الشركة الوطنية للبتروكيمياة ENIP و المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى ENGTP، و الجدول التالي يبين نسبة مساهمة كل من ENIP و ENGTP في رقم أعمال مؤسسة ليند غاز خلال الفترة (2006-2012).

جدول رقم (38): نسبة مساهمة ENIP و ENGTP في رقم أعمال مؤسسة Linde Gaz Algérie

نسبة المساهمة في رقم أعمال مؤسسة Linde Gaz Algérie							الزبون
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
%31.48	%30.13	-	%29.01	%22.76	%11.67	%11.9	ENGTP
26.34%	%23.75	-	%25.5	%19.4	%10.87	%10.98	ENIP

المصدر: الوثائق الداخلية الخاصة بمصلحة المبيعات لمؤسسة Linde Gaz Algérie

تعد اليوم شركة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) الشركة الرائدة في صناعة الغازات الصناعية في السوق الجزائري و تستحوذ على حصة رئيسة من سوق الغازات الصناعية في الجزائر في المنتجات التي تصنعها الشركة كافة من الغازات الصناعية السائلة و الغازات المضغوطة، و تحديدا بعد إقامتها شراكة مع أكبر شركة غازات في العالم Linde أضافت إلى رصيدها خبرة تاريخية و عالمية في عالم الغازات، خاصة و أن شركة Linde تعد أكبر شركة غازات عالمية و التي لديها أكثر من 100 موقع في العالم، فهدفها من هذه الشراكة هو تطوير إمكانياتها الفنية لتواكب عصر التكنولوجيا في إنتاج الغازات على أحدث الطرق العلمية و الفنية و تسويقها في الجزائر بشكل عام.

و كما سبق و أن ذكرنا أن الشركة تحصلت على شهادة ISO سنة 2008، و تم التوصل إلى هذه المستويات الدولية من خلال تطوير العمليات الإنتاجية و مراقبة الجودة و الأنظمة المتقدمة التي تستخدمها في التأكد من جودة جميع المنتجات، إضافة إلى تأهيل القوة العاملة وتدريبها تدريباً عالياً، و الشركة اليوم تلبى الإحتياجات المتغيرة و المتزايدة لأهم قطاع حيوي و إقتصادي في الجزائر و هو قطاع المحروقات حيث بنت علاقات تجارية و خدمية هامة مع كبرى المؤسسات الناشطة في مجال المحروقات فهي تقدم للشركات البترولية و التي سبق وان اشرنا اليها (ENIP و ENGTP) منتجات تتقابل مع المواصفات العالمية المعترف بها، و التي تتميز بمستوى الجودة العالية و هو ما ساهم في تعزيز حضورها في السوق الجزائرية و تغطية الحاجات المتزايدة لجميع الجهات و المؤسسات التي تتعامل معها ، و هو ما يغني هذه الشركات عن اللجوء للإستيراد من الأسواق الخارجية.

خاتمة الفصل الثالث:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصول النظرية على أرض الواقع، حيث قمنا بدراسة الوضعية المالية لمؤسسة Linde Gaz Algérie قبل و بعد الشراكة، فقمنا بعرض القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة خلال فترتي الدراسة مع تحليلها بإستخدام أهم النسب المالية و التي بينت تحسن أداء المؤسسة خلال الفترة الثانية و هو ما يعكس أهمية الشريك الألماني بإعتباره الممول الرئيسي لإستثمارات المؤسسة بداية من سنة 2007.

كما تبين من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال سنوات الدراسة أن مؤسسة Linde Gaz Algérie تعتمد على القروض طويلة و متوسطة الأجل في تمويل إستثماراتها، كما تلجأ إلى القروض قصيرة الأجل من أجل تغطية إحتياجات الدورة.

و عموما فإن قرار الشراكة حسن من وضعية المؤسسة و مكنها من الحصول على شهادة ISO 9001 سنة 2008 في مجال إنتاج الغازات الصناعية، التي تمول بها الإقتصاد الوطني، خاصة المؤسسات البترولية بإعتبارها أهم ممول لهذه الأخيرة، و قد دعمنا بحثنا هذا بإسقاط الضوء على أهم مؤسستين تنشطان في قطاع المحروقات و هما الشركة الوطنية للبتروكيمياء ENIP و المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى ENGTP و التي تتعامل معهما مؤسسة Linde Gaz Algérie بصفة مباشرة .

خاتمة:

إن الوقوف في وجه العولمة أمر غير واقعي، إذ أن السيادة الوطنية التقليدية محكوم عليها بإعادة التشكيل حتى تتوافق مع التغيرات الاقتصادية العالمية و التطورات التكنولوجية، ذلك من خلال النهوض بالإقتصاد الوطني إلا أن تنمية وتطوير هذا الأخير تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و تقنيات حديثة لا يمكن أن توفرها الدولة الجزائرية وحدها و هو ما إستدعى اللجوء للشراكة الأجنبية.

تعتبر الشراكة الأجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح و التطور فتكتسب المؤسسات الاقتصادية من خلالها الخبرة و التكنولوجيا التي تستطيع تطبيقها فعليا، فهي بذلك تمثل ممرا ضروريا للمؤسسات الاقتصادية للمحافظة على بقائها في السوق و مواجهة المنافسة كبديل لعمليات التركيز و الإندماج التي كانت تلجأ إليها سابقا و المؤدية غالبا إلى زوال هذه الأخيرة، عكس إستراتيجية الشراكة التي لا تحمي المؤسسة فقط من الزوال بل تمكنها من التصرف بحرية و مرونة لا تتوفر في أنماط التعاون الأخرى، فهي تجسد تعاون طرفان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو خدمي يقدم فيه كل طرف نصيب من العناصر اللازمة سواء مالية أو مادية أو بشرية و خاصة التقنية.

تتنوع أنماط الشراكة بتنوع المجالات العديدة التي تقوم فيها، فهناك شراكة تجارية، شراكة صناعية ، شراكة تقنية، شراكة خدمتية و شراكة مالية، فرغم هذا التنوع هدفها يظل واحدا يتمثل في تحسين كفاءة الشركاء، لأنها تعد وسيلة هامة لعملية التحويل التكنولوجي خاصة عندما تجمع بين شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته و معارفه، فتتجمع تلك المعارف و الخبرات لتزيد من فعالية المشروع المشترك في كل جوانبه.

تمكن الشراكة الأجنبية المؤسسات الاقتصادية من السيطرة على الأسواق و إقتسام الأرباح و المخاطر المرتبطة بالنشاط المشترك و توسيع مجاله، كما تجلب التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة، فكل هذه المميزات أكسبت الشراكة أهمية أهلتها لتكون الوسيلة المنتهجة من طرف البلدان و بوجه الخصوص البلدان النامية لتحقيق التنمية، و بما أن الجزائر ليست في منأى عن كل هذه التغيرات التي تعيشها الساحة الدولية، و تماشيا معها أحدثت عدة إصلاحات على مستوى هيكلها الإستراتيجية و خاصة الاقتصادية منها، فجدت برامج إصلاحية واسعة تهدف من خلالها إلى الإنتقال نحو إقتصاد السوق و الإنفتاح أكثر على الشراكة الأجنبية، ذلك لتعزيز تنافسية

الإقتصاد الوطني، و نظرا لدرجة الارتباط الكبيرة و البالغة الأهمية لهذا الأخير بقطاع الطاقة سعت الجزائر لتنمية و تطوير أداء المؤسسات البترولية من خلال الشراكة الأجنبية ، و ما يمكن ملاحظته أن أداء قطاع المحروقات بشكل عام في الجزائر و منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا إلى حد بعيد، فقد إستطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها (الإستفادة من التكنولوجيا الجديدة في القطاع، تجديد الإحتياجات، رفع حجم الصادرات سواء من النفط أو الغاز، إستكشاف مناطق جديدة و رفع مساحة المجال المنجمي المستكشف).

فجميع الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الأجنبية و أثره على المؤسسة الاقتصادية، تحاول تقييم أداء المؤسسة في جميع أبعادها، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل، و بما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء المالي أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الإهتمام مباشرة لدراسة و تحليل الوضعية المالية، إنطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

و لإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع تم إختيار مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) وحدة سكيكدة ميدانا للدراسة التطبيقية، بالنظر إليها كنموذج لمؤسسة جزائرية و بإعتبارها من الوحدات التي تعمل في قطاع متميز و خاص جدا أين يهتم بتقديم منتجات جد متطورة لتمويل كبرى المؤسسات البترولية، و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها مايلي:

- بعد تحليل الوضع المالي للمؤسسة قبل و بعد الشراكة عن طريق مجموعة من النسب و المؤشرات المالية، لاحظنا أن هناك تحسن عام في مستوى الأداء الربحي المحقق للمؤسسة خلال الفترة الثانية .
- المؤسسة حققت توازن مالي على المدى القصير الشيء الذي يعكس قدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها و ذلك بتعبئة أصولها المتداولة بإعتبارها المصدر الأول لمقابلة هذا النوع من الإلتزامات خاصة و أنها شهدت نموا بنسب معتبرة في الفترة الثانية.
- ساهمت الشراكة في عصرنة و تحسين أداء المؤسسة من خلال الدعم برؤوس الأموال، الكفاءات، التكنولوجيا و بإدارة الأعمال.

- حققت مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) عدة إمتيازات مكنتها من إسترجاع مكانتها في السوق المحلي و المنافسة، بالإضافة إلى التصدير خاصة و أن المستثمر الألماني يملك فروع عالمية واسعة و ذو خبرة و إمكانيات كبيرة في هذا المجال.
- تحصلت مؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا) على شهادة ISO 9001 سنة 2008 و التي تثبت جودة منتجاتها المصنعة محليا.
- إستفادت من المهارات التسييرية للمتعامل الأجنبي الألماني و الإنتقال التكنولوجي فيما يخص مناهج و طرق الإنتاج.
- تمكنت من تجديد آلات الإنتاج (تجديد آلة تصفي الهواء، تجديد ضاغطة الهواء، تجديد مجموعة تبريد الهواء).
- إن زيادة نسبة مساهمة الشركات البترولية التي تم التطرق إليها في الدراسة (الشركة الوطنية للبتروكيمياء ENIP و الشركة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى ENGTP) في رقم أعمال مؤسسة Linde Gaz Algérie تعكس أهمية هذه الأخيرة في تمويل مؤسسات قطاع الطاقة.

بناء على النتائج السابقة قمنا بإقتراح التوصيات التالية:

- من أجل إستقطاب أكثر للإستثمارات الأجنبية و توسيع مجالات الشراكة الأجنبية يجب توفير بنية أساسية تمثل الحد الأدنى للإستثمار مع ضمان الإستقرار النسبي للتشريعات القانونية المتعلقة بالإستثمار و تطويرها حسب التطورات التي يعرفها العصر.
- ضرورة التأكيد على شفافية المعلومات و إتاحتها للمستثمر و التي تمكنه من معرفة الواقع و التنبؤ بالمستقبل و تشمل الشفافية و الوضوح في التشريعات.
- كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الإفصاح على بيانات التحليل المالي لما له من دور إيجابي في زيادة سمعة المؤسسة و أثره على مختلف الجهات المهمة به، حيث أنه في الوقت الراهن ينظر إلى هذا الإفصاح على أنه أمر سري يجب تفيديه، و لكن الحقيقة أصبح الإفصاح اليوم ضرورة لها دور كبير في كسب الثقة مع مختلف المتعاملين خاصة و أن البيئة الإقتصادية أصبحت اليوم أكثر إنفتاحا و ذلك على الصعيد العالمي.

الكتب:

باللغة العربية:

- ◀ أبو العلا يسري محمد ، نظرية البترول، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- ◀ أبو قحف عبد السلام ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- ◀ أبو قحف عبد السلام ، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2003.
- ◀ أبو قحف عبد السلام ، إدارة الأعمال الدولية دراسات و بحوث ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- ◀ الخصاونة عهود عبد الحفيظ علي ، مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد، عمان، 2010.
- ◀ الخاوي محمد صالح ، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- ◀ الدهواري كمال الدين ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- ◀ الرشيد عادل محمود ، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
- ◀ الزبيدي حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- ◀ الزبيدي حمزة محمود ، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- ◀ الزغبي هيثم محمد ، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان ، 2000.
- ◀ الشطي أيمن ، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2005.
- ◀ الشمري خالد توفيق ، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010.
- ◀ الشديفات خلدون إبراهيم ، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2001.
- ◀ الشريف عليان وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة، عمان، 2007.
- ◀ آل شبيب دريد كامل ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2007.
- ◀ آل شبيب دريد كامل ، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى ، دار المناهج، عمان، 2006.
- ◀ الصوص شريف علي ، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2012.
- ◀ العبري سعد علي ، جواد محسن راضي، التحالفات الإستراتيجية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، 2011.
- ◀ القاضي حسين ، سمير الرياشي، محاسبة البترول، دار الثقافة، عمان، 2010.
- ◀ الكفري مصطفى عبد الله، عولمة الإقتصاد و التحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008.
- ◀ النجار فريد ، الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- ◀ أندراوس عاطف وليم ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- ◀ بدوي محمد عباس ، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- ◀ بن ساسي إلياس ، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2011.

- ← تايه النعيمي عدنان، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008.
- ← تومي عبد القادر ، العولمة: فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2009.
- ← حبيب مصطفى سلمان ، الإستثمار في الترخيص الإمتيازي، دار الثقافة، عمان، 2008.
- ← شارلز وجاريت جونز، ترجمة رباعي محمد رفاعي وآخرون، الإستراتيجية الدولية، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- ← شبياكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- ← طاجن رجب محمد ، عقود الشراكة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- ← عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار حامد للنشر، الأردن، 2003.
- ← عباس علي ، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- ← عباس صلاح ، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- ← عبد السلام رضا ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- ← عبد العزيز أمين ، إدارة الأعمال و تحديات القرن الحادي و العشرين، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001.
- ← عبد العزيز قادري ، الإستثمارات الدولية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006.
- ← عبد الغفار هناء ، الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- ← عبيدات محمد طنيب، محمد ، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل، عمان، 2010.
- ← عدون ناصر دادي ، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار البحث، الجزائر، 1990.
- ← عقل مفلاح محمد ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
- ← عوض رفعت السيد ، إسماعيل علي بسيوني، الإدماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، الطبعة الثانية، أوبرشن للطباعة، القاهرة، 2007.
- ← قديو بديع جميل ، التسويق الدولي، دار الميسرة، عمان، 2009.
- ← قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- ← قريشي يوسف ، بن ساسي إلياس ، التسيير المالي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار وائل، عمان، 2006.
- ← كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء، عمان، 2006.
- ← لسوس مبارك ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- ← مصطفى أحمد سيد ، تحديات العولمة و التخطيط الإستراتيجي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- ← مطر محمد ، التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل، عمان، 2003.
- باللغة الفرنسية:
- Balantzian Gérard, L'Avantage Coopératif, le partenariat, la coopération, l'alliance stratégique, édition d'organisation, Paris, 1997.

- Barreau Jean, Gestion Financière, 13^{ème} édition, Dunod, Paris, 2004.
- Béatrice Meriem, Le Diagnostic Financier, 4^{ème} édition, édition d'organisation, Paris, 2006.
- Bertrand Raymand, Economie Financiere International, première édition, Paris, 1991.
- Carlton Dennis W., Perloff Jeffrey M., traduction par Fabrice Mazerplle, Economie Industrielle, 2^e édition, Boeck, Bruxelles, 2008.
- Carreau Dominique, Jullard Patrick, Droit International Economiques, 4^{ème} édition, Delta, Paris, 1998.
- Chiha K., Finance d'Entreprise, édition Houma, Alger, 2009.
- Cohen Elie, Analyse Financière, édition economica, Paris, 1990.
- Conso Piere, Gestion Financière de l'Entreprise, Dunod, Paris, 1989.
- Degos Jean-Guy, Abou Fayad Amal, Le Diagnostic Financier des Entreprises, e-theque book, Paris, 2003.
- Degos Jean-Guy, Griffiths Stéphane, Gestion Financière, 2^e édition, édition
- Depallens G., La Gestion Financière de l'Entreprise, Serey, France, 1990. d'organisation, Paris, 2001.
- Flores Olga Navarro, Le partenariat en coopération internationale paradoxe ou compromis ?, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2009.
- Griffiths Stéphane, Gestion Financière, édition Chihab, Alger, 1996.
- Guillochon Bernard, Kawechi Annie, 'Economie Internationale commerce et macroéconomie, 5^e édition ,Dunod, Paris, 2006.
- Hubert de La Bruslerie, Analyse Financière, 4^{ème} édition, Dunod, Paris, 2010.
- Jérôme caby, koehl jacky, Analyse Financiere, Pearson, France, 2003.
- Lambin Jean- Jacque, Marketing Stratégique et Opérationnel, du marketing à l'orientation marché, 6^e édition Dunod, Paris, 2005.
- Legrand Ghislaine , Martini Hubert, Commerce International, 3^e édition, Dunod, Paris, 2010.
- Legrand Ghislaine, Martini Hubert, Commerce International, 2^e édition, Dunod, Paris, 2008.
- Noel Alain et Dussauge pierre, Perspectives en Management Stratégique, Economica, Paris, 1994.
- Rainelli Michel, Le Commerce International, 9^e édition, La Découverte, Paris, 2003.
- Tersen Denis, Bricout Jean luc, l'Investissement International, Armand colin, Paris, 1996.
- Vaas L.M., Heigel M, L'Industrie du Gaz dans le Monde, Technip, Paris, 1997.
- Vernimmen Pierre, Finance d'Entreprise, 8^e édition, Dalloz, Paris, 2010.
- Vernimmen Pierre, Finance d'Entreprise, 5^{ème} édition, Dalloz, Paris, 2002.
- Vizzavona Patrik, Gestion Financière, 8^e édition, Berti Editin, Alger, 1995.

باللغة الإنجليزية:

- Hitt Michael A. and other, strategic Managment Competitive and Globalization, Thomson, 9^e édition, South-Western, Canada, 2010 .

- Wheelen Thomas L., Hunger J.D, Strategic Management and Business Policy: Concepts, Prentice-Hall, CO. New Jersey, 2004.

الدوريات والمجلات:

باللغة العربية:

- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عرض كتاب العولمة وإدارة الإقتصاديات الوطنية، مجلة الرباط، العدد 30 نوفمبر 2001.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإستثمار في ظل العولمة، تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار، القاهرة، 2006.
- أوابك، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الأقطار و الأعضاء، ماي 2012.
- أوابك، النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 12، ديسمبر 1995.
- أوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 38، العدد12، ديسمبر 2012.
- خليفة محمد عبد اللطيف، العوامل المؤثرة في إتجاهات مدراء الأعمال نحو تكوين تحالفات إستراتيجية إقليمية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 1، 2001.
- فليش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 4، 2006.

باللغة الفرنسية:

- JDN, Journal Du Net, le contrat de sous-traitance, Fiche pratique, Disponible sur le site: www.journaldunet.com.
- Journal officiel de la Republique Algérienne, N: 50, 19 juillet 2005.
- Laurant Pierre Emmanuel, le Partenariat interentreprises, magazine de vitrines Septembre/ octobre n18, 2004.
- Nait Ali Nadia, Sonatrach Algérie, le réseau Algérien de gaz naturel vers l'Europe et son impact sur l'environnement, Soumission N°48, Enjeu: 2.2.
- OAPEC, Organisation of Arab Petroleum Exporting Countries, Qatar gaz and Sonatrach wins prestigious Global Environmental Award from the World Bank, Vol 38 No 12, December 2012.
- OPEC, Annual Statistical Report 2012.
- Secteur de l'énergie et des mines. "1ere Multinational d'intervention contre la pollution marine", Revue Énergie et Mines, N°07, Algérie, juillet 2007.
- Sonatrach, Différents Rapports Annuels, 2001-2011.
- Sonatrach, "Gaz et Développement à l'international ", Revue commercialisation , 4^{eme} édition , Algérie, Décembre 2004.

باللغة الإنجليزية:

- Lorynn R. and other, Strategic Partnerships in the Domestic Textile Complex: Exploring Suppliers' Perspectives, Clothing and Textiles Research Journal, vol 20, N 03, 2002.
- Trim Peter R.J., Yang-Im Lee, A strategic approach to sustainable partnership development, European Business Review, vol.20 Iss:3, 2008.

رسائل الماجستير و الدكتوراه:

- بوشايب عبد الصمد، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قلمة، دفعة 2011.
- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و آفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010.
- كسري منيرة، التحليل المالي والموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قلمة، دفعة 2011.

ملتقيات:

باللغة العربية:

- أحمية بلال، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو عربية، من الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير و المتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و18 أبريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006.
- بن حبيب عبد الرزاق، بومدين رحيمة حوالم، " الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية "، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد حلب، البليدة، 2002.
- رزيق كمال ، فارس مسدور، " الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الإقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لإقتصاد الإتحاد الأوربي "، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2002.
- سدي علي، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، من الملتقى العلمي الدولي " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، يومي 07 و 08 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008.
- عماري جمعي، رابح عرابية، " دور الشراكة الإستراتيجية في إنتاج المعرفة وتوسيع الملكية الفكرية في الدول العربية "، من الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و18 أبريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006.
- قويدري محمد ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من الملتقى الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، يومي 17 و 18 أبريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006.

باللغة الإنجليزية:

- Haddadji Redouane, " The Ain –Salah CCS experience Sonatrach Algeria" , The first international conference on the clean development mechanism ,Riadh-saudi Arabia 19-21,September 2006.

الجريدة الرسمية:

- ◀ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، صادرة بتاريخ 30 جويلية 2006.
- ◀ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 14/86 مؤرخ في 19 أوت، يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب، عدد 35، الصادر في 27 أوت 1986.
- ◀ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المواد 21،22،23 من القانون 14-86، " يتعلق بأعمال البحث و التنقيب على المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب"، مؤرخ في 19 أوت، العدد34، صادرة بتاريخ 20 جويلية 1986.
- ◀ الجريدة الرسمية، القانون 07-05 "يتعلق بالمحروقات"،العدد 50، صادرة بتاريخ 19 جويلية 2005.
- ◀ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة: 03، القانون 11-07 المتعلق بالنظمت المحاسبي المالي، العدد 74، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

Dictionnaire :

- Bezbakh Pierre et Gherardi Sophie, La Rousse-Le Monde, Dictionnaire Economique ,Canada: La Rousse-Her, 2000.

Sites internet :

- www.sonatrach.com
- www.linde-gas.com
- www.engtp.com
- www.journaldunet.com

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
63	العناصر الرئيسية المكونة لكشف التدفقات النقدية	01
82	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2005-2007)	02
92	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2010-2012)	03
101	تاريخ نشأة المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى	04

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم	الفصل
26	تطور الاحتياطات المؤكدة و الإنتاج و الصادرات من البترول و الغاز الجزائري	01	I
32	تطور بنية إنتاج المحروقات (2001-2011)	02	
33	تطور إنتاج البترول الخام، المكثفات، غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي (2001 - 2011)	03	
35	الآبار المكتشفة من طرف سوناطراك و الشركات الأجنبية في إطار الشراكة (2001-2012)	04	
44	شكل الميزانية العامة	05	II
46	جدول حسابات النتائج	06	
49	مقارنة للقوائم المالية بين PCN و SCF	07	
51	الميزانية العامة (PCN)	08	
53	الميزانية المالية المختصرة	09	
54	عوامل تغير رأس المال العامل	10	
64	كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	11	
64	كشف التدفقات من الأنشطة الإستثمارية	12	
65	كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	13	
66	الجزء الأول من جدول التمويل: التمويل طويل و متوسط الأجل	14	
67	الجزء الثاني من جدول التمويل: التمويل قصير الأجل	15	
78	الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الأصول للفترة (2005-2007)	16	III
79	الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الخصوم للفترة (2005-2007)	17	
80	جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2007-2005)	18	

81	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الأصول للفترة (2005-2007)	19
81	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الخصوم للفترة (2005-2007)	20
83	نتائج نسب الهيكل المالي لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2007-2005)	21
84	نتائج نسب السيولة لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2007-2005)	22
85	نتائج نسب النشاط لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2007-2005)	23
85	نتائج نسب المردودية لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2007-2005)	24
86	حساب أنواع رأس المال العامل لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2005-2006)	25
88	الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الأصول للفترة (2010-2012)	26
89	الميزانية المحاسبية لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الخصوم للفترة (2010-2012)	27
90	جدول حسابات النتائج لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2007-2005)	28
91	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الأصول للفترة (2012-2010)	29
91	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة Linde Gaz Algérie جانب الخصوم للفترة (2012-2010)	30
93	نتائج نسب الهيكل المالي لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2012-2010)	31

94	نتائج نسب السيولة لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2012-2010)	32
94	نتائج نسب النشاط لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2012-2010)	33
95	نتائج نسب المردودية لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2012-2010)	34
95	حساب أنواع رأس المال العامل لمؤسسة Linde Gaz Algérie للفترة (2010-2012)	35
97	تطور حجم الإستثمارات لمؤسسة Linde Gaz Algérie خلال الفترة (2005-2012)	36
102	تشكيلة منتجات مؤسسة Linde Gaz Algérie ووحدة سكيكدة	37
103	نسبة مساهمة ENIP و ENGTP في رقم أعمال مؤسسة Linde Gaz Algérie	38

الملحق رقم (07) : المبيعات بالكمية لمؤسسة Linde Gaz Algérie (ENGI سابقا)

وحدة سكيكدة لسنة 2012.

المبيعات بالكمية	الزبائن و نوع المنتجات
<p>225.426 ل</p> <p>485.839 ل</p>	<p>ENIP</p> <p>أكسجين سائل صناعي</p> <p>أزوت سائل صناعي</p>
<p>1.427 ل</p> <p>24.144 م³</p> <p>1.183 م³</p>	<p>ENGTP</p> <p>أكسجين سائل صناعي</p> <p>أرغون غازي</p> <p>أرغون سائل</p>
<p>6.308 م³</p> <p>104 م³</p> <p>208.482 ل</p> <p>1.889 ل</p>	<p>Samsung</p> <p>أرغون غازي</p> <p>أزوت غازي</p> <p>أرغون سائل</p> <p>أكسجين سائل صناعي</p>
<p>197.285 ل</p> <p>9.677 م³</p>	<p>La raffinerie</p> <p>أزوت سائل صناعي</p> <p>هيدروجين</p>
<p>13.939.002 ل</p>	<p>Masser Algérie</p> <p>أزوت سائل صناعي</p>
<p>2.010 كلغ</p>	<p>القطاع الغذائي</p> <p>غاز ثاني أكسيد الكربون غذائي</p>

ملخص:

إن ظاهرة الشراكة الأجنبية و أثرها الإيجابي على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، و توسيع مجالات الإستثمار أصبحت ظاهرة عالمية، تقوم بها العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، خاصة الدول التي يمثل فيها قطاع المحروقات القطاع الإستراتيجي في الإقتصاد الوطني، و يكون ذلك بإقامة مشروعات مشتركة بين متعاملين إقتصاديين من جنسيات مختلفة للإستفادة المتبادلة من الإمكانيات المالية و المادية و التكنولوجية.

و تعتبر الجزائر من الدول التي يمثل فيها قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني و التي إتخذت من الشراكة الأجنبية أسلوبا لرفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، ذلك بتوفير رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا التي يحتاجها القطاع و إعتداد المعايير الدولية سواء تعلق الأمر بالمردودية، الإنتاجية و الجودة، و هو ما سمح بتحسين وضعية المؤسسة و تعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية:

وضعية مالية، عولمة إقتصادية، شراكة أجنبية، قطاع المحروقات، تحليل مالي.

Résumé :

Le phénomène du partenariat étranger, son impact positif sur la situation financière de l'entreprise économique et l'élargissement des domaines d'investissement est devenu un phénomène international, concrétisé par beaucoup de pays au monde, notamment les pays dans lesquels les hydrocarbures sont le secteur le plus stratégique en économie nationale, et ce en faisant des projets communs entre des opérateurs économique de différentes nationalités en vue de profiter interchangeablement des moyens financiers, matériels et technologiques.

L'Algérie est considérée parmi les pays dans lesquels le secteur des hydrocarbures est le pilier de base de l'économie nationale qui s'appuie sur le partenariat étrangère en vue d'améliorer la performance financière de l'entreprise économique, en ramenant les capitaux et transportant la technologie dont en aurait besoin le secteur, et en se basant, en outre, sur les critères internationaux que se soit en terme de rentabilité ou de qualité, ce qui à l'amélioration de la situation de l'entreprise et le renforcement de sa place aux marchés locaux et internationaux.

Mots clés :

Situation financière, mondialisation économique, partenariat étranger, secteur des hydrocarbures, analyse financière.